

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية  
فرع: العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم  
التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية.

رقم: .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبة: بركات مريم

تحت عنوان

تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم

(حالة الجزائر- دراسة تحليلية- للفترة 2001/2018)

لجنة المناقشة:

رئيسا  
مشرفا و مقررا  
مناقشا

جامعة المسيلة  
جامعة المسيلة  
جامعة المسيلة

د/ محادي سالم  
د/ العياشي عجلان  
د/ رمضان كزار

السنة الجامعية: 2018/2019

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: العياشي عجلان على توجيهاته القيمة والمجهودات التي بذلها في تأطير هذا العمل وتفهمه العميق، وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

كما لا يفوتني أن أشكر كل الأساتذة الذين ساهموا في تحصيلي العلمي.

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلاً لكم.

مريم.



# إهداء

الحمد لله على توفيقه وعونه أما بعد:

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

إلى روح أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى أمي الغالية 'خديجة' أطال الله في عمرهما

إلى أخي العزيز "محمد"

إلى أخواتي: أمال، فطيمة، آمنة، سمية.

إلى كل زملاء الدراسة.

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

إلى كل روح دعت لنا بالخير.

مريم.



---

# فهرس المحتويات

---

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر
	إهداء
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
أ-هـ	مقدمة
<b>الفصل الأول: التاصيل النظري لتأثير العجز الموازي على التضخم</b>	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: عجز الموازنة العامة (مفهوم، أنواع، أسباب وآثار)
8	المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة
12	المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة وأنواعه
16	المطلب الثالث: آثار العجز الموازي حسب طرق تمويله
19	المبحث الثاني: التضخم (مفهوم، أنواع، آثار وطرق قياس)
19	المطلب الأول: مفهوم التضخم
21	المطلب الثاني: أنواع التضخم وآثاره
25	المطلب الثالث: قياس التضخم
28	المبحث الثالث: تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في إطار النظريات المفسرة للظاهرتين
28	المطلب الأول: النظريات المفسرة للعجز الموازي
31	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم
35	المطلب الثالث: الإطار النظري لتأثير عجز الموازنة على التضخم
28	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018</b>	
40	تمهيد
41	المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018
41	المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

44	المطلب الثاني: محددات التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018
50	المطلب الثالث: آثار التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2018
63	المبحث الثاني: واقع التسيير الميزاني، وتأثيره على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018
67	المطلب الأول: تطور حالة الميزانية في الجزائر للفترة 2001-2018
72	المطلب الثاني: تحليل تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم للفترة 2001-2018
72	المبحث الثالث: تحليل تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر بآفاق 2030
75	المطلب الأول: منطلقات تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم بالجزائر
78	المطلب الثاني: التحديات المتوقعة لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في المستقبل
81	المطلب الثالث: القدرات المتاحة لتقليص عجز الموازنة بين الواقع والمأمول
87	خاتمة
89	قائمة المراجع

---

# قائمة الأشكال والجدول

---

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
41	تطور الرقم القياس لأسعار الاستهلاك للفترة 2001-2018	1-2
43	تطور الرقم القياس الضمني للفترة 2001-2018	2-2
45	تطور الكتلة النقدية مقابل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2001-	3-2
46	تطور فائض الطلب في الجزائر للفترة 2001-2017	4-2
48	تطور معدل التضخم مقابل الكتلة الأجرية والاستهلاك الخاص للفترة 2001-	5-2
49	تطور الواردات من السلع والخدمات مقابل معدل التضخم للفترة 2001-2017	6-2
51	تطور معدلات التضخم، الدخل المتاح، الاستهلاك والادخار للفترة 2001-2017	7-2
	تطور رصيد الميزانية العامة مقارنة بقوانين المالية خلال الفترة 2001-2018	8-2
	تطور نسبة الإيرادات البترولية والعادية من إجمالي الإيرادات للفترة 2001-	9-2
	نسبة نفقات التسيير ونفقات رأس المال من إجمالي النفقات للفترة 2001-	10-2
	رصيد الموازنة العامة بالمقارنة مع معدل التضخم للفترة 2001-2018	11-2
	علاقة التضخم بالدين العام للفترة 2001-2018	12-2
	علاقة التضخم بالدين الخارجي للفترة 2001-2017	13-2

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
41	تطور الرقم القياس لأسعار الاستهلاك للفترة 2001-2018	1-2
44	تطور الرقم القياسي الضمني للفترة 2001-2018	2-2
50	تطور الواردات من السلع والخدمات مقابل معدل التضخم للفترة 2001-2017	3-2
51	تطور معدلات التضخم، الدخل المتاح، الاستهلاك والادخار للفترة 2001-2017	4-2
	نسبة الإيرادات الجبائية والعادية لإجمالي الإيرادات للفترة 2001-2018	5-2
	نمو معدلات التضخم في ظل تزايد النفقات العامة للفترة 2001-2018	6-2
	علاقة التضخم بالدين العام للفترة 2001-2018.	7-2
	علاقة التضخم بالدين الخارجي للفترة 2001-2017	8-2

---

مَقْدَمَةٌ

---

## تمهيد:

أصبحت الدولة تقوم بأدوار عديدة، بداية بالحماية والأمن إلى غاية التخطيط والتنفيذ لمختلف السياسات الاقتصادية، حيث عملت على تجسيد هذه الأدوار بوضع برامج على المستوى الاقتصادي كأساس تنموي بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية لتحقيق الرفاه وحتى الجانب السياسي، وعليه فإنها تقوم بإعداد برنامج بشكل دوري يشمل ما يجب على الدولة أن تصرفه على هذه البرامج التنموية، مضافا إليه ما ألفت إنفاقه بصفة اعتيادية من جهة، وما يلزم الحصول عليه من تمويل لهذه المخططات من جهة أخرى، كل هذا وفق ما يعرف بالموازنة العامة للدولة، ولأن الحياة الاقتصادية تمر بحالات انتعاش وركود، تظهر من خلال التذبذب في تقديراتها الميزانية، إما عمدا أو كنتيجة حتمية في وضعيات عجز الموازنة العامة للدولة، وبصفة هذه الأخيرة تملك السلطة والقدرة على إيجاد طرق لتمويل هذا العجز، سواء على المستوى المحلي، أو باللجوء إلى الأطراف الخارجية، ما قد يتسبب في حدوث نتائج غير مرغوب فيها في الشق الآخر من التوازنات الاقتصادية.

مع بداية الألفية الثالثة، ونظرا لانتعاش الموازنات العامة للجزائر عقب ارتفاع أسعار البترول، جعلتها تؤسس لبرامج تنموية، كانت بدايتها كسياسة عجز موازني مولتها بفوائض الإيرادات البترولية المخصصة في صندوق ضبط الإيرادات المستحدث وفق الظروف الجديدة، ولأن طبيعة الجهاز الإنتاجي والهيكل الاقتصادي لم يستطيعا التأقلم مع المبالغ الضخمة التي رصدت لهذه البرامج، أصبح العجز صفة لصيقة بالموازنة العامة للدولة، ومع لجوء الجزائر بعد استنفاد موارد الصندوق، خاصة في السنوات الأخيرة بعد انهيار أسعار البترول ما جعلها تعتمد التمويل غير التقليدي كمخرج آخر، ظهرت تراجعات في التوازنات الاقتصادية، إما نتيجة لظروف أخرى، أو كآثار لهذا العجز وكيفية تمويله، ومن بين أهم المؤشرات التي زامنت عجز الموازنة العامة للدولة في فترة الدراسة، الارتفاع في المستوى العام للأسعار كضغوط تضخمية.

## الإشكالية الرئيسية:

إن استمرار العجز الموازني في الجزائر، بداية بالأسلوب الإنفاقي الضخم لبرامج الإنعاش الاقتصادي وانتهاءً بانتهاء أسعار المحروقات، وحدث تراجعات في التوازنات الاقتصادية، وكهدف رئيسي الارتفاع في المستوى العام للأسعار، جعلنا نطرح السؤال الرئيسي التالي:

"ما مدى تأثير العجز الموازني على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2018؟"

## الأسئلة الفرعية:

تقريبا للإشكالية الرئيسية، تتبين لنا الجزئيات التالية:

1- ما هو الإطار النظري للتأثير العجز الموازني على التضخم؟

- 2- ما مدى مساهمة العجز الموازي في تعميق التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018؟
- 3- ما هو تحليل تأثير العجز الموازي على التضخم في الجزائر بأفاق 2030؟

#### الفرضية الرئيسية:

إجابة على السؤال الرئيسي، فإن عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018 يعتبر سببا مباشرا في حدوث حالات التضخم وتطور معدلاته على امتداد سنوات الدراسة، وهذا راجع للارتباط الكبير بين مكونات الموازنة العامة ومحددات التضخم الأساسية.

#### الفرضيات الفرعية:

اعتمادا على استقراء البيانات المجمعة فإن الإجابات الأولية تكون كالتالي:

- 1- وفق التفسير النظري لمختلف المدارس الاقتصادية، فإن للعجز الموازي تأثيرا على التضخم، حسب ما تعتمد الدولة من طرق لتمويل هذا العجز؛
- 2- كان لحالات عجز الموازنة العامة تأثيرا على معدلات التضخم، لاعتماد الدولة سياسة إنعاش اقتصادي ما يعني زيادة في الطلب الكلي لم يستطع الجهاز الإنتاجي استيعابها؛
- 3- يمكن للجزائر أن تتدارك عجز موازنتها مستقبلا، وبالتالي التأثير على التضخم، من خلال إيجاد بدائل تمويلية لإبرادات المحروقات.

#### أسباب اختيار الموضوع:

يعزى اختيارنا للموضوع للأسباب التالية:

- 1- يندرج الموضوع ضمن التخصص الأكاديمي الذي ننتمي إليه، وبالتالي سيعطي مجالا أكبر للتعرف وفهم مختلف المصطلحات الاقتصادية المتضمنة في البحث.
- 2- يعتبر الموضوع مستحدثا، بالرغم من وجود الظاهرة في فترات سابقة، وهذا نظرا للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في فترة الدراسة، وخاصة فكرة التمويل غير التقليدي، وما صاحبها من قراءات وتحليلات اقتصادية واجتماعية.

#### أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع في أن ظاهرة عجز الموازنة العامة من ضمن الواقع الذي تعيشه معظم الدول، على الجانبين المتقدم والنامي، وهذا بغية معرفة كيفية تعامل الدول معه وفق المعطيات الاقتصادية، ومدى

تحكمها في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية بتحقيق التوازن في معظم مؤشراتها، والتي من أهمها السيطرة على المستوى العام للأسعار.

### أهداف الموضوع:

من بين أهم الأهداف التي تسعى الدراسة إليها، نذكر:

- 1- تكييف الظاهرة المدروسة في الجزائر كـ مجال للبحث والدراسة مع مختلف التفسيرات الاقتصادية والكشف عن التوجهات الكلية للدولة الجزائرية، وما مدى ملاءمتها للمعطيات الاقتصادية المتوفرة.
- 2- تحليل توجه السياسة الميزانية في الجزائر، ومدى كفاءتها في تحقيق الأهداف التي وضعتها من خلال سياستها التوسعية؛
- 3- الكشف عن العلاقة التي تربط المتغيرين، باعتبار العجز الموازي متغيرا مستقلا والتضخم متغيرا تابعا في الاقتصاد الجزائري.

### المنهج المستخدم:

لطبيعة الموضوع تم استخدام:

المنهج الوصفي: من خلال استقراء مختلف المفاهيم والنظريات المتعلقة بموضوع البحث.

المنهج التحليلي: في الجانب التطبيقي يستلزم القيام بتحليل ومناقشة مختلف البيانات والإحصائيات التي تتوفر عليها، من أجل الوصول إلى إجابات حول الأسئلة المطروحة.

### حدود البحث:

للتبعية الإشكالية المطروحة، وتحديدًا للحيثيات التي تشملها، فإن:

**الإطار المكاني:** لموضوع البحث تم اختياره باعتبار الانتماء، وتوفر الحالة قيد الدراسة، لأن الجزائر عانت خلال المدة المقترحة للدراسة من عجز في موازنتها، صاحبه ظهور ضغوط تضخمية.

**الإطار الزمني:** بغية التجديد في الدراسات الاقتصادية، فإن فترة الدراسة كانت مع دخول الألفية الثالثة، لأن الجزائر انتهجت أسلوبا توسعيا في إنفاقها من خلال البرامج التنموية، وبالتالي سوف يطرح المجال للكثير من المعطيات التي تفيد الدراسة.

### الدراسات السابقة:

من أجل الإلمام بالموضوع أكثر، اخترنا الدراسات التالية، والتي يتماشى موضوع بحثها مع الموضوع الذي تم التطرق إليه، كما يلي:

**الدراسة الأولى:** امحمد بن البار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) -دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور كل من السياستين المالية والنقدية في التحكم في معدل التضخم، من خلال دراسة مكونات السياستين وكيفية مزجها خلال فترة الدراسة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وخلصت إلى أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال هذه الفترة لم يحقق أهداف السياسة الاقتصادية ومن أهمها التحكم في التضخم، وهذا راجع لتباطؤ عمل السياستين وتكيفهما مع الأوضاع الاقتصادية.

**الدراسة الثانية:** طارق قدوري؛ "مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، وقد وضحت الدراسة الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي من خلال تبيان الإيرادات اللازمة لتمويل هذا الإنفاق، والوضع الاقتصادي السائد مع تطور مناهج وأساليب التخطيط الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي في الجزائر أخذ الدور الكبير في النشاط الاقتصادي، ومدى أهمية توجيهه نحو محددات التنمية الاقتصادية في الجزائر عن طريق ترشيده، وتمويله لخدمة التنمية الشاملة.

**الدراسة الثالثة:** لحسن دردوري؛ سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة (الجزائر، تونس)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، حيث عالجت الدراسة الإشكالية المتعلقة بدور سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة، في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 1990-2012، وقد توصلت إلى أن آليات سياسة الميزانية في كل من الجزائر وتونس تؤثر في رصيد الموازنة، ولكن يختلف التأثير في كلتا الدولتين، غير أن أفضل سبيل هو انتهاج سياسة ميزانية حكيمة ورشيده تتماشى والظروف الاقتصادية لكل دولة.

**الدراسة الرابعة:** عامر سامي منير؛ تمويل العجز المالي الحكومي وتأثيراته الاقتصادية في دول مختارة من ضمنها العراق، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2006، طرحت الدراسة تحليل مختلف مصادر تمويل عجز الموازنة العامة، كيف يمكن أن يؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل: عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الفائدة وميزان المدفوعات، وخلصت إلى أن عجز الموازنة العامة خلال مدة الدراسة أثر على الاقتصاديات من خلال نمو عرض النقود واختلال ميزان المدفوعات

وكذا كشفت على أن وضع العجز كان بنسبة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فإنه الدولة حين تقدير موازنتها يجب أن تراعي ترشيد جانب النفقات لأن أساليب التمويل ستحدد الآثار الاقتصادية الغير مرغوب فيها في البلدان النامية خاصة.

### هيكل البحث:

قصد الإحاطة وقدرة المستطاع بمختلف جوانب الموضوع، قسم البحث إلى فصلين كالآتي:

أولهما نظري: شمل مختلف المفاهيم المتعلقة بالعجز الموازني في المبحث الأول، وكذا التضخم في المبحث الثاني، وسرد مختلف النظريات التي تفسر كلتا الظاهرتين، بالإضافة إلى بناء العلاقة النظرية بين العجز الموازني والتضخم وفق المدلول والتحليل الاقتصادي في المبحث الثالث.

أما الفصل التطبيقي: فقد أعطى قيمة فعلية للمعطيات النظرية من خلال دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2018)، من خلال متابعة وضعية التضخم في المبحث الأول، ومحاولة الربط بين العجز الموازني وسبل تمويله، وكيف أثر ذلك على معدلات في المبحث الثاني، وأخيرا محاولة تحليل أهم معطيات السياسات الاقتصادية الحالية والبرامج المنتظر تطبيقها للتحكم في معطيات السياسة الميزانية والتضخم.

---

# الفصل الأول

---

**تمهيد:**

يظهر على الموازنة العامة للدولة بعض التغيرات في الجانبين الإيجابي بما يعرف بالفائض، أو السلبي بمصطلح العجز، وهذا الأخير قد يمس الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، غير أن درجاته وكيفية تأثيره تكون متفاوتة فيهما، حسب ما تعتمد كل دولة لتمويل هذا العجز وفي كيفية التحكم فيه.

يمثل التضخم أهم المؤشرات الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى التحكم في مستوياته عند حدود معقولة وعليه يجب السعي إلى تحديد مسبباته، من أجل تكييفها بغرض عدم التأثير على التوازنات الاقتصادية العامة ونحاول في هذا الفصل إيجاد الربط السببي بين عجز الموازنة العامة والتضخم حسب ما تفرقه مختلف المدارس الاقتصادية من تفسير للظاهرتين، وفقا للمباحث التالية:

√ المبحث الأول: عجز الموازنة العامة (مفهوم، أنواع، أسباب وآثار)؛

√ المبحث الثاني: التضخم (مفهوم، أنواع، آثار وطرق قياس)؛

√ المبحث الثالث: تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في إطار النظريات المفسرة للظاهرتين.

## المبحث الأول: عجز الموازنة العامة (مفهوم، أنواع، أسباب وآثار).

أصبح مصطلح عجز الموازنة العامة، أو العجز الموازي شائع الاستعمال، للأهمية التي تمثلها الموازنة العامة للدولة، وهذا لما تعبّر عنه من خطط وبرامج لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وعليه فالخلل فيها قد يؤثر على الوضع الاقتصادي للدولة في الداخل، وحتى على المستوى الدولي.

### المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة.

قبل التطرق إلى عجز الموازنة العامة، سنفكك المصطلح إلى شقين: الموازنة العامة والعجز، وعليه سنتعرف على كل واحد منهما حتى يتضح المفهوم بشكل أفضل، على النحو التالي:

#### أولاً: ماهية الموازنة العامة.

ظهر مفهوم الموازنة العامة مع ظهور صفة الدولة الحديثة، باعتبارها تمثل المالية العامة للدولة وكيفية تسييرها، وفيما يلي سنخرج على أهم الجوانب التي تبيّن مفهوم الموازنة العامة للدولة.

#### 1- تعريف الموازنة العامة: تناولها آرون ويلدافسكي في كتابه "البعد السياسي لعملية الميزانية"، من عدة زوايا<sup>1</sup>:

- ❖ وثيقة: تحوي كلمات وأرقام، وتقتصر نفقات لأغراض وبنود معينة.
  - ❖ سلوك مقصود: وسيلة ارتباط بين المصادر المالية، والسلوك الإنساني لتحقيق أهداف وسياسات معينة.
  - ❖ سلسلة من الأهداف: لكل هدف تكاليف محدّدة.
  - ❖ جهاز وأداة اختيار: تختار بين بدائل الإنفاق.
  - ❖ خطة: تنسيق بين عدة خيارات، أو بدائل لتحقيق هدف ما.
  - ❖ وسيلة: لتحقيق أهداف، وضمان فعالية القرارات المتخذة.
  - ❖ عقد: بين البرلمان والسلطة التنفيذية.
  - ❖ أداة رقابة: لتتبع المصادر واستخداماتها، حسب ما تمّ التسطير له<sup>2</sup>.
- وحسب المشرع الجزائري، فقد جاء الإطار القانوني للموازنة العامة كما يلي:
- ❖ المادة 06 القانون 17/84، فإنّه "تتشكّل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية، والموزّعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"<sup>3</sup>.
  - ❖ المادة 03 القانون 21/90 فإن "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، ومنها نفقات التجهيز العمومي، والنفقات بالرأس المال، وترخص بها"<sup>1</sup>.

<sup>(1)</sup> محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017، ص 165.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 166.

<sup>(3)</sup> القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم.

وعليه يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة على ضوء التعريفات السابقة، بأنها محصلة لما قدرته الدولة في جانب الإيراد ومصادره، ومسار الإنفاق وكيفيته، في خطة سنوية توضح توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية.

### 2- خصائص الموازنة العامة ومبادئها:

2-1- خصائص الموازنة العامة: من التعريفات المذكورة، نستخلص الخصائص المرتبطة بالموازنة العامة<sup>2</sup>:

- ❖ الأرقام الواردة في الموازنة العامة هي أرقام تقديرية فقط وليست فعلية؛
- ❖ الموازنة العامة للدولة لا يمكن تنفيذها إلا بعد اعتمادها من طرف السلطة التشريعية؛
- ❖ الموازنة العامة للدولة تكون لمدة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، فلا يمكن تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة لفترة زمنية غير محددة؛
- ❖ الموازنة العامة للدولة تعكس أهداف الدولة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، وقد ازدادت أهمية الموازنة العامة بتطور دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي<sup>3</sup>.

2-2- مبادئ الموازنة العامة: وهي أهم القواعد المتعارف عليها لإنجاز الموازنة العامة:

أ- القواعد التشريعية: وتمثل الضوابط القانونية للموازنة العامة:

**القاعدة السنوية:** أي البعد الزمني للموازنة العامة، وتحديد هذه المدة يأخذ عدة اعتبارات تتوافق وخصائص الموازنة (ماليا، اقتصاديا وسياسيا)، حيث تعتبر السنة فترة طبيعية لمختلف التغيرات التي تطرأ على الإيرادات والنفقات (مثل تغير الموسم الاقتصادي، الإنتاجية...) <sup>4</sup>.

**قاعدة الشمول:** وتعني أن موازنة الدولة شاملة لجميع نفقاتها وجميع إيراداتها، دون نقص أو إغفال، حيث تظهر إيراداتها أيًا كان مصدرها، ونفقاتها بكل أنواعها<sup>5</sup>.

**قاعدة عدم التخصيص:** أو الشروع، ومعناها أن تدخل جميع الإيرادات بكل مصادرها وأنواعها، وتصهر ليعاد توزيعها لتغطية النفقات<sup>6</sup>.

**قاعدة وحدة الموازنة:** أي أن جميع إيرادات الدولة ونفقاتها تدرج في وثيقة واحدة<sup>7</sup>.

**قاعدة التوازن:** ويقصد بها إيجاد التعادل بين نفقات الدولة وإيراداتها خلال السنة المالية<sup>8</sup>.

(1) القانون 21/90 المؤرخ في: 15/08/1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، جريدة رسمية عدد 35.

(2) صيربينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص ص 75-76.

(3) المرجع نفسه، ص 76.

(4) حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوطني)، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 51.

(5) المرجع نفسه، ص 57.

(6) المرجع نفسه، ص 62.

(7) المرجع نفسه، ص 66.

(8) صيربينة كردودي، مرجع سابق، ص 78.

ب- القواعد الإدارية (التنفيذية): تهتم بعلاقة السلطات التنفيذية بالسلطة التشريعية وبالمجتمع، من خلال<sup>1</sup>:

❖ **تنظم في الاتجاهين:** بحيث تتدفق المقترحات من الجانب التنفيذي إلى سلطات تخطيط الموازنة، ثم

يعاد تدفق مختلف قرارات السلطات التشريعية إلى جهات التنفيذ؛

❖ تحدد المسؤوليات على كافة مستويات السلطة التنفيذية، تطبيقاً لمبدأ لا اختصاص بدون مسؤولية؛

❖ حسن التصرف والإدارة الرشيدة، حيث أن إجازة السلطة التشريعية تعتبر سامحة وملزمة، وعلى جهات

التنفيذ حسن استخدام الاعتمادات، ليس بهدف الإنفاق فقط، وإنما بهدف تحقيق أهداف تسييرية؛

❖ **مرونة التنفيذ:** وهنا يأتي دور السلطات التنفيذية والتشريعية معاً في حسن استغلال الموارد، وتغيير

مناهج الإنفاق حسب الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية.

3- **أنواع الموازنة العامة للدولة:** يتم تحديد نوع الموازنة العامة حسب توجهات الدولة، كما يلي<sup>2</sup>:

❖ **موازنة الرقابة:** يتم فيها تحديد النفقات العامة للدولة اللازمة لإنشاء المرافق والبنى التحتية، وبعدها

تحديد كيفية إيجاد الموارد اللازمة لتغطية هذه النفقات، وهنا يمكن للسلطة التشريعية مراقبة كيفية

التحصيل، والإنفاق حسب ما تم التخطيط له.

❖ **موازنة الأداء:** تجري أثناء التنفيذ، حيث تركز على ما يتحقق نتيجة الإنفاق، وتقوم على المقارنة بين

المدخلات التي يتم الإنفاق عليها، وبين المخرجات التي تتولد وتتحقق نتيجة هذا الإنفاق.

❖ **موازنة التخطيط والبرمجة:** وهي أسلوب يربط بين تخطيط البرامج والميزانية، ويهدف إلى توفير

المعلومات والبيانات الضرورية لمتخذي القرار، لتحليل البدائل بالبحث عن البرامج ذات الفعالية لتحقيق

الأهداف الأساسية للدولة، باستخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية.

❖ **الموازنة الصفرية:** وتعتبر شكلاً حديثاً للموازنة العامة، إذ تعتمد الفصل بين السنوات المالية بالنسبة

للمشاريع، إذ تعتبر كل مشروع جديد بالنسبة للسنة المالية الجديدة، حتى ولو كان استكمالاً لمشروع

سابق، وعليه فهي تحدد النفقات بصفة مستقلة، وهدفها تخفيض التكاليف وترشيده الإنفاق.

**ملاحظة:** يجب التفريق بين مصطلحي موازنة وميزانية، فالأول يعني تقدير مسبق للنفقات الإيرادات يكون في

بداية السنة المالية، أما الثاني فهو (حساب ختامي)، لما تم تحصيله من جهة وإنفاقه فعلاً عند نهاية السنة

المالية<sup>3</sup>.

(1) صديرة كردودي، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2013، ص ص 122-123.

(2) محمد إبراهيم عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 173-175.

(3) حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ثانياً: تعريف عجز الموازنة العامة.

تعددت المفاهيم التي تشرح هذا العجز كما يلي:

1- يتمثل المفهوم العام لعجز الموازنة العامة للدولة في الفرق السلبي بين جملة إيرادات الحكومة ونفقاتها غير أن تحديد طبيعة مكونات كل من الإيرادات العامة، والنفقات العامة هو الذي يسمح بوجود مقاييس مختلفة باختلاف الغرض المراد قياس العجز المالي من أجله<sup>1</sup>.

2- عجز الموازنة العامة هو المفهوم المعاكس لتوازن الموازنة، ويعد مقياساً كمياً لموقف موازنة الحكومة لهذا يستعمل مصطلح (مقياس العجز المالي)، فهو أكثر دقة من مفهوم العجز الموازي<sup>2</sup>.

3- عجز الموازنة هو ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عن تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية، لقصور الإيرادات العامة المقدره عن سداد النفقات العامة<sup>3</sup>.

ومما سبق، فإن الفرق السالب بين إيرادات الموازنة العامة ونفقاتها، هو ما يعبر عنه بالعجز الموازي واستعمل الاقتصاديون العلاقة التالية للتعبير عن هذا الفرق كما يلي<sup>4</sup>:  $Q_e = (\Delta T/T) / (\Delta E/E)$

حيث:  $Q_e$ : معامل حساسية الموارد للتغير في النفقات العامة؛  $\Delta T$ : التغير في موارد الدولة؛  $T$ : موارد الدولة؛  $\Delta E$ : التغير في نفقات الدولة؛  $E$ : نفقات الدولة.

وعليه يصبح المفهوم الشامل لعجز الموازنة العامة للدولة، هو عدم قدرة الإيرادات التي تقدرها الدولة بصفتها سلطة سيادية على مواكبة ما يلزمها من نفقات تسيير، بالإضافة إلى رؤيتها التنموية من خلال البرامج الاستثمارية، وهنا يظهر الفرق السالب لبيّن على المدى القصير، المتوسط أو الطويل استمرار هذا العجز.

**ملاحظة:** (يجب التفريق بين مصطلحي العجز المالي والعجز الاقتصادي، كما يلي:

❖ العجز المالي أو الحسابي يمثل الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، وفق مبدأ الشمولية<sup>5</sup>.

❖ العجز الاقتصادي يعبر عن الفرق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، التي يفترض أن تتضمنها الموازنة العامة، وبين الأهداف الفعلية الممكنة التحقق مترجمة بتخصيصات الموازنة<sup>6</sup>.

(1) صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مرجع سبق ذكره، ص 134.

(2) عامر سامي منير، تمويل العجز المالي الحكومي وتأثيراته الاقتصادية في دول مختارة من ضمنها العراق، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2006، ص 06.

(3) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 122.

(4) المرجع نفسه، ص 124.

(5) عبد الحق بن تقات وآخرون، أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الرابع، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 236.

(6) المرجع نفسه، ص 237.

## المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة وأنواعه.

تحدد أسباب العجز في الموازنة العامة بحسب الهدف أو الحالة التي تحدث نتيجتها حالة العجز، والتي سيتم ذكرها أولاً، أما أنواع الموازنة وفق مختلف المعايير سيذكر ثانياً.

### أولاً: أسباب عجز الموازنة العامة.

باعتبار عجز الموازنة العامة للدولة يعزى إلى زيادة نفقاتها بشكل مستمر، وعدم قدرة الإيرادات على التطور بالشكل المماثل، وعليه فإن أسباب العجز ترجع لما يلي:

#### 1- تزايد النفقات العامة: يمكن أن يكون التزايد في النفقات الحكومية إما:

1-1- لأسباب ظاهرية: فيها يزداد الرقم الحسابي للإنفاق العام، دون أن يصاحبه زيادة حقيقية في السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة للدولة<sup>1</sup>، ومن بينها:

(أ) **أثر التضخم:** حيث أن اشتداد الضغوط التضخمية يضطر الدول إلى اعتماد زيادة في الأجور، والمرتببات بهدف تغطية العجز الحاصل في الطلب الاستهلاكي<sup>2</sup>، غير أن هذه الزيادة تعبر عن نفس القيمة السلعية بكمية أقل من المقابل النقدي، أو كما يعبر عنها في الاقتصاديات بتمويل انخفاض قيمة العملة<sup>3</sup>.

(ب) **الإنفاق العسكري وإنفاق الأزمات:** يعبر عن ارتفاع الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي<sup>4</sup>، ومنها التي توجه لاستيراد الأسلحة، لأن ذلك غالباً ما يكون بالعملة الأجنبية<sup>5</sup> وتستكمل هذه النفقات بعد الحروب بإعادة التعمير، أو بعد الكوارث الطبيعية<sup>6</sup>.

(ت) **اختلاف الطرق المحاسبية:** وذلك حين الانتقال من الميزانية الصافية إلى الميزانية الإجمالية، والتي تعني جمع كلي للنفقات، ما يضحّم رقم الإنفاق العام دون أن تقابله زيادة حقيقية في الخدمات المقدمة<sup>7</sup>.

(ث) **الإنفاق المظهري (التفاخري):** عادة ما تعتمد الدولة إلى إقامة أو صيانة المباني الحكومية بطريقة مبتذلة وفاخرة، تنتقص من الموارد العامة في مظهر تبذيري يرهق عاتق الدولة<sup>8</sup>.

(ج) **تزايد أعباء الدين العام (الداخلي والخارجي):** يعتبر الاستمرار في الاقتراض سبباً في تراكم فوائد الديون وأعبائها، ما يجعل الدولة منشغلة بتسديدها على حساب الأهداف التنموية المخطط لها<sup>1</sup>.

(1) عامر سامي منير، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(2) صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مرجع سبق ذكره، ص 139.

(3) عامر سامي منير، مرجع سابق، ص 11.

(4) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر- تونس)، مرجع سبق ذكره، ص 122.

(5) لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر

2013، ص 106.

(6) حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 154.

(7) عامر سامي منير، مرجع سابق، ص 12.

(8) حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سابق، ص 152.

- (ح) تواصل الدعم السلعي والإنتاجي المخصص للاستهلاك: حيث أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الدعم، ينتج عنه ارتفاع حجم النفقات التحويلية، ما سيؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام.<sup>2</sup>
- (خ) سياسات التوظيف الإداري: تضع الدول النامية على عاتقها مسؤولية امتصاص جزء من مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني، بتوفير مناصب شغل في مختلف أشكاله، كسبيل لتدنية نسبة البطالة، على الرغم من أن بعض العمالة الزائدة لن تعبر عن كفاءات وموارد مستغلة.<sup>3</sup>
- (د) ارتفاع الأسعار العالمية: إذ أن بعض الدول المصدرة للموارد الأولية (على سبيل المثال البترول) ستستفيد من ارتفاع أسعار البترول في ميزان مدفوعاتها، لكن في المقابل ستعاني من ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، باعتبار استيرادها لمعظم مواردها الاستهلاكية.<sup>4</sup>
- (ذ) الفساد المالي والإداري: وفق التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية، وحسب مؤشرات القياس بيّنت انخفاضاً في كفاءة التنفيذ، وارتفاع التكاليف العامة، بزيادة حجم الإنفاق، ومنه العجز الموازي، إذ أن المبالغ المرصودة لم تعكس تأثيرات إيجابية على أرض الواقع، خاصة في مجال الاستثمار.<sup>5</sup>
- 1-2- لأسباب حقيقية: وهي الزيادة الفعلية في القيمة الحقيقية للإنفاق في وقت معين، يترجم بزيادة في قيمة نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة، ومنها:
- (أ) سياسة تمويل العجز: وهي أفكار نادى بها كل من ليندال، كينز وميردال، والتي مفادها زيادة النفقات العامة في أوقات الأزمات (مثل أزمة الكساد العالمي 1929)<sup>6</sup>، لإنعاش الموارد العاطلة، غير أن هذه السياسة قد فاقمت حالة العجز، خاصة في الدول النامية التي يعاني جهازها الإنتاجي من قلة المرونة.<sup>7</sup>
- (ب) أسباب اجتماعية: حيث أن الإنفاق الحكومي ذو أهداف تنموية، لأنه يتضمن مناحي التعليم، الثقافة الصحة، التأمين الاجتماعي لتحقيق الحد الأدنى من المستوى المعيشي لبعض الفئات الاجتماعية.<sup>8</sup>
- 2- تراجع الإيرادات العامة: يعتبر الانخفاض في الإيرادات العامة مؤشراً على عدم قدرة الدولة استعمال سلطتها السيادية بشكل احترافي، يفي بغرض تنمية إيراداتها، وتتمثل أهم مظاهر تراجع الإيرادات في<sup>9</sup>:

(1) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، مرجع سبق ذكره، ص 122.

(2) المرجع نفسه، ص 123.

(3) صديرة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره ص 178.

(4) علي بودلال، العجز الموازي في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد السادس، جامعة المسيلة، الجزائر، سبتمبر 2018، ص 455.

(5) سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة وروى وسياسات معالجته مع إشارة إلى العراق (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، جامعة بغداد، العراق، 2014، ص 310.

(6) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2017، ص 205.

(7) صديرة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مرجع سبق ذكره، ص 138.

(8) علي بودلال، مرجع سابق، ص 458.

(9) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 206.

2-1- **جمود الجهاز الضريبي:** ويعني أن القوانين الموضوعية من طرف السلطة التشريعية، والتي تستوجب طول المدة، لا تكون طوعية ما سيؤثر على القوة السيادية للدولة في تنمية إيراداتها<sup>1</sup>.

2-2- **ضعف الجهاز الضريبي:** إن عدم تطوير الجهاز الضريبي للدولة، سواء من حيث الوعاء أو النسبة وذلك بهدف تطويعه لخدمة التنمية<sup>2</sup>، من خلال حساب مرونة الضريبة، حيث نجدها لا تقل عن 30% في الدول المتقدمة، ولا تتعدى مجال 10-20% في الدول النامية<sup>3</sup>.

وتحسب مرونة الحصيلة الضريبية للتغير في الدخل القومي كما يلي<sup>4</sup>:  $Qy = (\Delta T/T)/(\Delta y/y)$

حيث: Qy: مرونة الحصيلة الضريبية للتغير في الدخل القومي؛  $\Delta T$ : التغير في الحصيلة الضريبية؛

T: الحصيلة الضريبية؛  $\Delta y$ : التغير في الدخل القومي؛ Y: الدخل القومي.

2-3- **كثرة المزايا والإعفاءات الضريبية:** وذلك دون أن يقابلها توسعة في الأوعية الضريبية، حيث نجد الدولة تمنح مزايا عديدة، وفي بعض الأحيان متكررة بطريقة غير مدروسة على مستوى الأوعية الضريبية وبشكل لا يتلاءم وتطلعات الدولة الإنمائية<sup>5</sup>.

2-4- **التهرب الضريبي:** إن اتساع الاقتصاد غير الرسمي من مؤشرات التهرب من دفع الضرائب للدولة، ما يمكّن المكلفين من إيجاد ثغرات في مجال التشريع الجبائي، للتملص من تسديد التزاماتهم الضريبية بمعنى تخلف مورد من الموارد الجبائية، بالإضافة إلى قصور الإدارة الضريبية في أداء مهامها، ما يجعل تأخر دفع المستحقات المالية للسنة الحالية يسبب خلافا في التوازن<sup>6</sup>.

2-5- **الغش الضريبي:** بخلاف التهرب الضريبي الذي يعمد فيه المكلف إلى عدم دفع الضرائب، أو التأخر في دفعها، فإن التغيير في المعطيات المالية والمحاسبية للمكلف بهدف خفض الحصيلة الجبائية، يعتبر طريقة غشٍ لعدم دفع الضرائب، وهذا أيضا يعد سببا في انتقاص موارد الدولة<sup>7</sup>.

**ثانيا: أنواع العجز الموازي.**

يقسم العجز الموازي باعتبار المعيار المعتمد في تعريف هذا العجز كما يلي:

**1- من حيث مراحل تنفيذ الموازنة العامة:** ويتم تقسيم العجز إلى<sup>1</sup>:

(1) راضية دنان، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 2، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012، ص 153.

(2) حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 155.

(3) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، مرجع سبق ذكره، ص 125.

(4) عامر سامي منير، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(5) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

(6) راضية دنان، مرجع سابق، ص 154.

(7) Jaques Fontanel, analyse des politiques économiques, office des publications universitaires, université pierre Mendès, France, 2005, p 57-58.

- 1-1- عجز تعترف به السلطة التنفيذية: ويظهر عند اعتماد الموازنة العامة للدولة، في بداية السنة المالية.
- 1-2- عجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية: وهو نتيجة تغيّر الوضع الاقتصادي خلال تنفيذ الموازنة العامة.
- 1-3- عجز بنيوي: يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة في النفقات غير مماثلة لزيادة الإيرادات العامة.
- 2- من حيث مساهمة الدولة في العجز: ونجد فيه الأنواع التالية:<sup>2</sup>
  - 1-2- العجز المفروض: باعتبار أن النفقات العامة تمتاز بالزيادة المستمرة سنة تلو الأخرى، وأحيانا ما تجد الدولة صعوبة في مواكبة هذه الزيادة بتنمية الإيرادات العامة، وهنا يظهر العجز في الميزانية.
  - 2-2- العجز المقصود: أي وجود رغبة للدولة للوصول بالاقتصاد إلى أهداف معينة، فتتعمد زيادة نفقاتها من أجل إنعاش المشاريع الاقتصادية، وهنا تستخدم الدولة طرق مؤقتة لتمويل هذا العجز.
  - 3- من حيث المقاييس المستخدمة في تبيان العجز: وهو التقسيم الشائع، ويكون كما يلي:
    - 1-3- العجز الشامل: ويمثّل الفرق بين مجموع الإيرادات الحكومية والقطاع العام والإيرادات في القطاعات الحكومية<sup>3</sup>، ويقدم صورة وافية لكل أنشطة الحكومة (الإدارات المركزية، الهيئات المحلية...)<sup>4</sup>.
    - 2-3- العجز الأساسي: أو العجز الجاري، ويقاس بالفرق بين مجموع كل النفقات من الإيرادات مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة<sup>5</sup>.
    - 3-3- العجز التشغيلي: في ظروف التضخم، بمعنى العجز الشامل منقوصا منه ما يدفع للدائنين في سبيل تصحيح التضخم النقدي (ما يدفع للدائنين من فائدة نظير الارتفاع في المستوى العام للأسعار)<sup>6</sup>.
    - 4-3- العجز الهيكلي: ويعبّر هذا العجز عن عدم قدرة الإيرادات بالنمو، بنفس القدر الذي تنمو به النفقات باستمرار الاختلال ما بين الإيرادات والنفقات على المدى الطويل<sup>7</sup>.
    - 5-3- العجز المستتر: وهو العجز الناجم عن العمليات المالية، ومنها دعم أسعار الفائدة و ضمانات أسعار الصرف للمؤسسات المالية الحكومية (البنوك المركزية، الحكومات والولايات)<sup>8</sup>.
    - 6-3- العجز المحلي: وهو ناتج طرح النفقات الحكومية من إجمالي الإيرادات الذاتية للدولة (دون المنح الخارجية)، وبالتالي فهو يعبّر عن موقف الحكومة تجاه نفسها دون تدخل أطراف خارجية<sup>1</sup>.

(1) عبد القادر الشلالي، محمد هاني، العجز الموازي كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000-2015)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018، ص 112.

(2) المرجع نفسه، ص 113.

(3) طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 107.

(4) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، مرجع سبق ذكره، ص 115.

(5) علي بودلال، مرجع سبق ذكره، ص 456.

(6) لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 116.

(7) علي بودلال، مرجع سابق، ص 457.

(8) عامر سامي منير، مرجع سبق ذكره، ص 19.

### المطلب الثالث: آثار العجز الموازي حسب طرق تمويله.

تعتمد الدولة على أساليب مختلفة لتمويل عجز موازنتها، كوسيلة لتدارك النقص الحاصل في الإيرادات غير أن بعض الطرق قد تحدث آثاراً غير مرغوب فيها.  
أولاً: زيادة الضرائب.

تقوم الدولة غالباً برفع معدلات الضرائب كمصدر لزيادة إيراداتها، غير أن هذه الوسيلة قد تنتج آثاراً من بينها:

1- رفع الضرائب غير المباشرة: والتي يتحملها المستهلكون النهائيون، ما سيعود بالسلب في تراجع القوة الشرائية للأفراد، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المدخرات (زيادة الاستهلاك على حساب الادخار عن طريق التضحية بجزء من المدخرات، للحصول على الحاجات الاستهلاكية الضرورية)<sup>2</sup>.

2- رفع الضرائب على الأنشطة الاستثمارية: أو استحداث أنواع أخرى بغرض تمويل عجز الموازنة العامة سيؤثر سلباً على الاقتصاد<sup>3</sup>، فإما أن يحول القطاع الاقتصادي أعباء الضريبة للمستهلكين من خلال زيادتها في تكاليف الإنتاج<sup>4</sup>، أو أن يحدث تراجعاً في النشاط الاقتصادي، إذا ما بلغت قيمة الضرائب الحد الذي يقتلها، بمعنى الضريبة سوف تقتل الضريبة<sup>5</sup>.

#### ثانياً: استعمال الاحتياطات الأجنبية.

وهنا تقوم الحكومات بالاعتماد على ما تملكه من احتياطات من العملة الأجنبية، وعليه ستظهر اختلالات في أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، بالإضافة إلى الآثار التضخمية التي تأتي نتيجة ارتفاع قيمة الواردات السلعية في صورة تضخم مستورد، ويجب على الدولة الحفاظ على حد معين من الاحتياطي من العملة الأجنبية، وذلك من أجل<sup>6</sup>:

❖ المحافظة على سعر صرف العملة المحلية؛

❖ عدم الاضطرار إلى اللجوء للاقتراض الخارجي<sup>7</sup>.

(1) عامر سامي منير، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(2) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في عاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، مرجع سبق ذكره، ص ص 131-132.  
(3) jaques Fontanel, op-cit, p 71.

(4) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 228.

(5) بلعزوز بن علي، محمدي الطيب امحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 225.

(6) طارق قنوري، مرجع سبق ذكره، ص 112.

(7) محمد حسين محمد تنيرة، استدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل لتقليدية والإسلامية (عرض تجربة ماليزيا)، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، يناير 2019، ص 50.

ثالثاً: الاقتراض.

خطوة موالية تعتمدھا الدولة لتمويل عجز موازنتھا اللجوء إلى الاقتراض، لسد احتياجاتھا الإنفاقية وباختلاف مصادر الاقتراض ينتج الأثر على الاقتصاد، وتكون كالاتي:

1- **الاقتراض المحلي:** حيث يمول العجز عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها<sup>1</sup>، وتلجأ الحكومة لرفع معدلات الفائدة للتشجيع على الاكتتاب، ما يعني تحملها أعباءه في المستقبل، فيزيد العجز بدلاً من التخلص منه، وخاصة عند تحديد معدلات الفائدة إدارياً، ما يدخلها في حلقة مفرغة تحول دون تحقيق أهدافها التنموية<sup>2</sup>، ويمكن تلخيص آثاره كما يلي:

- ❖ مزاحمة القطاع الخاص؛

- ❖ اعتماد الدولة بشكل كبير على الاقتراض الداخلي يؤدي إلى إتهال كاهلها مع ارتفاع قيمة أقساط الديون؛
- ❖ الآثار الانكماشية على الاقتصاد الوطني بسبب سعر الفائدة، ما يجعل تكلفة رأس المال الثابت عالية جداً، ما يعني خفضاً للميل نحو الاستثمار<sup>3</sup>.

2- **الاقتراض الخارجي:** إذا لم تجد الدولة سبيلاً محلياً لتمويل عجزها، تلجأ إلى الاقتراض الخارجي، وهو ما يعبر عن كل أنواع القروض التي تستفيد منها الدولة خارج إقليمها<sup>4</sup>، ومنها صندوق النقد الدولي والبنوك الإقليمية، غير أن الاستفادة من هذه المساعدات والقروض تستوجب شروط تفرضها الجهة المقرضة:

- ❖ القيام بمراجعة التشريع المالي؛
- ❖ إعادة النظر في السياسات الميزانية والنقدية؛
- ❖ إعطاء المساعدات للبنك المركزي والخزينة العمومية وإدارة الضرائب، وذلك من أجل تطويرها<sup>5</sup>.

من الآثار المتعلقة بهذه الطريقة في التمويل اختلال على مستوى ميزان المدفوعات، من خلال خدمة هذه الديون وأقساطها، وهذا الدين يعتبر أسوأ باعتباره مسدداً بالعملة الأجنبية<sup>6</sup>، وهو ما يجعلها تدفع كلفة إضافية إلى الجانب السياسي، متمثلة في مجموعة الشروط المالية والنقدية التي تملها المؤسسات<sup>7</sup>.

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 213-214.

(2) صيرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مرجع سبق ذكره، ص 170.

(3) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، مرجع سبق ذكره، ص 130.

(4) المرجع نفسه، ص 131.

(5) لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

(6) صيرينة كردودي، مرجع سابق، ص 168.

(7) راضية دنان، مرجع سبق ذكره، ص 155.

3- الافتراض من البنك المركزي: عند عدم قدرة الدولة على إيجاد بدائل لتمويل عجز موازنتها، وكحل أخير تلجأ لاستعمال سلطتها السيادية، كطريقة تطبقها الدول التي تمتاز بمرونة جهازها الإنتاجي، غير أنه في البلدان النامية، وفي مقابل محدودية استقلالية البنك المركزي<sup>1</sup>، وحول كيفية قياسه، ومن يستلمه وكيف يتم توزيعه، وما هو الهدف من القيام بعملية الإصدار، فهو يشكل خطراً على اقتصاد الدولة<sup>2</sup>.

وبما أن هذا التمويل يترجم بزيادة المعروض النقدي، فإنه يتم التمييز بين ثلاث وضعيات لإصدار النقد هي<sup>3</sup>:

**الوضعية الأولى:** أن الكتلة النقدية المضافة ستجد مقابلاتها في الإنتاج، وهذا يعني لا وجود لآثار تضخمية باعتبار العرض سيستجيب لزيادة الطلب.

**الوضعية الثانية:** أن الكتلة النقدية المضافة سيتم اكتنازها أو ادخارها، فلا وجود لآثار تضخمية لعدم وجود زيادة في الطلب، لكن على المدى الطويل ستتحول هذه المدخرات إلى طلبات، ما يعني حدوث صدمات تضخمية.

**الوضعية الثالثة:** أن الكتلة النقدية المضافة ستحفز زيادة الطلب الاستهلاكي، ما يترجم مباشرة في ارتفاع الأسعار، غير أن استجابة الجهاز الإنتاجي كفيلة بمعالجة هذه الآثار.

#### رابعاً: المعونات الأجنبية.

تمثل الهبات والمعونات التي تتلقاها الدول أهمية في تمويل عجز موازنتها، ولهذه المساعدة طرق منها<sup>4</sup>:

1- تحويلات نقدية مباشرة، ومخصصات تمويل مشاريع تنمية أو بنى تحتية؛

2- مواد سلعية تستفيد منها، إما بتخفيض مصاريفها أو ببيعها لتمويل عجز موازنتها؛

تقوم الدول الغنية بمنح نسبة من إجمالي دخلها القومي كمساعدة للدول النامية، ويخلف هذا النوع من التمويل آثاراً تتراوح في سلبيته من إيجابياته، فيما بين استخدام المعونات لتحقيق أهداف سياسية لصالح الدول المقدمة للمعونة من الشروط المملوءة، عن كيفية استعمال هذه المعونات بتغذية أسواق قد تبقى هذه الدول المستفيدة من المعونة مرتبطة بها مستقبلاً<sup>5</sup>.

(1) عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014، ص 192.

(2) محمد إبراهيم عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

(3) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 228.

(4) صديرة كردودي، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 187-188.

(5) المرجع نفسه، ص 189.

## المبحث الثاني: التضخم (مفهوم، أنواع، آثار وطرق قياس).

يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التضخم من خلال مختلف التعاريف، بالإضافة إلى تبيان الأسباب المؤدية لحدوثه في المطلب الأول، وإظهار أنواء التضخم وآثاره المختلفة في المطلب الثاني، وطرق قياس التضخم في المطلب الثالث على النحو الآتي:

### المطلب الأول: مفهوم التضخم.

في هذا المطلب سنبحث في المفاهيم المختلفة للتضخم، والأسباب المؤدية إليه، حسب ما يلي:

#### أولاً: تعريف التضخم.

اختلفت المفاهيم التي أعطيت للتضخم بحسب المعايير، والاتجاهات التي سلكها الباحثين في دراسته:

- 1- هو كل زيادة في التداول النقدي تنتج زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض لكلي للسلع والخدمات في مدة زمنية معينة، تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار<sup>1</sup>، مترجمة في حركة تصاعدية تتصف بالشمول والتشعب والاستمرار الذاتي، وتنتشأ عند عدم كفاية متواصلة للعرض بالنسبة للطلب<sup>2</sup>.
- 2- يمثل التضخم مؤشراً على اختلال الثمنية التي يؤديها النقد، أي اختلال في وظائف النقد باعتباره مقياساً للقيم ووسيط للتبادل، بالإضافة لكونه مخزن للقيمة، وبالتالي فهو يمس مباشرة الاستقرار النقدي، بل وقد يمس مصداقية النقد ومشروعيته<sup>3</sup>، وحسب الاقتصاديين يشمل التضخم عدة مجالات:
  - ❖ التضخم في الأسعار: هو ارتفاع غير عادي وغير مألوف للأسعار؛
  - ❖ التضخم في الدخل: يمثل الارتفاع غير الطبيعي في مستويات دخول الأفراد، وينقسم إلى تضخم في الأجور وتضخم في الأرباح؛
  - ❖ التضخم في النقد: يشمل الزيادة الكبيرة والمستمرة في النقود المتداولة في الأسواق، بمعنى أن عرض النقد يصبح أكثر من الطلب عليه؛
  - ❖ التضخم في التكاليف: يقصد به الارتفاع غير المألوف الحاصل في أثمان عوامل الإنتاج في الأسواق<sup>1</sup>.

(1) سيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 48، العراق، 2016، ص 435.

(2) كيلان اسماعيل عبد الله، زياد عز الدين طه، التأصيل النظري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها (مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي 2003-2012)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 33، المجلد 11، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2015، ص 188.

(3) حسين رحيم، تحليل ظاهرة التضخم (أي تفسير لأي اقتصاد)، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر، أيام 28-29/10/2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، ص 05.

من خلال مختلف التعريفات يتجلى واضحا أن التضخم ينطوي على عنصرين هما<sup>2</sup>:

ارتفاع المستوى العام للأسعار: يعني ارتفاع عام ليس لسلعة معينة في مقابل انخفاض سلعة أخرى، أو يعني الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك؛

الارتفاع المستمر للأسعار: لا يعتبر الارتفاع في الأسعار لمرة واحدة ومن ثم ثباتها تضخما، بل التواصل في الارتفاع لمدة معينة يحددها التفسير الاقتصادي مؤشرا على بؤادر تضخمية.

وعليه فإن التعريف الشامل للتضخم هو اختلال بين العرض والطلب يبدأ بزيادة المعروض النقدي الذي يحفز الطلب الكلي الفعال في ظل ثبات العرض الكلي، ومنه إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل مستمر خلال فترة زمنية محددة.

ثانيا: أسباب التضخم.

تعود أسباب ظهور التضخم إلى الاختلال بين العرض والطلب الكليين، كآآتي:

1- العوامل المؤدية إلى انخفاض العرض الكلي: لا يستطيع العرض الكلي في مرحلة معينة الاستجابة إلى كمية الطلب الكلي المقابل له، وذلك يرجع إلى<sup>3</sup>:

1-1- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: ويعتبر من أهم أسباب حدوث الثبات في كمية العرض الكلي، وذلك إما أن يكون معطلا، وإما أن يكون الاقتصاد قد وصل إلى حالة التشغيل الكامل، ما يعني عدم الاستجابة للطلب الكلي المتزايد؛

2-1- ارتفاع تكاليف الإنتاج: يؤدي ارتفاع أسعار المواد الأولية إلى زيادة التكاليف بالنسبة للمنتجين محاولين تعويض التكلفة الزائدة في أسعار المواد النهائية، وهذا من أجل الحفاظ على نفس الأرباح المحققة دون الانتقاص منها، خاصة إذا كانت مجالات هذه الصناعات هي مجالات احتكارية؛

3-1- نقص عناصر الإنتاج: يؤدي التناقص في عوامل الإنتاج مثل المواد الأولية أو اليد العاملة، إلى ارتفاع تكلفتها، ما يدفع المنتج إلى تعويض هذا الزيادة في تكلفتها بزيادة هوامش الربح<sup>4</sup>.

(1) كيلان إسماعيل عبد الله، زياد عز الدين طه، مرجع سبق ذكره، ص 189.

(2) محمد زرقون، أمال رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 227.

(3) أسماء ناويس، أثر سياسة الاتفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية

بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013-2014، ص ص 63-64.

(4) المرجع نفسه، ص 64.

ثانيا: العوامل المؤدية إلى ارتفاع الطلب الكلي.

هناك أسباب قد تؤدي إلى زيادة في كمية الطلب الكلي، ومنها<sup>1</sup>:

- 1- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: حسب النظريات المؤيدة للتوازن، فإن التضخم يحدث في حالة وصول الجهاز الإنتاجي لحالة التشغيل الكامل، وفي المقابل تواصل ارتفاع الطلب الكلي.
- 2- توسع المصارف في منح القروض: ما يعني تخفيض الفائدة بهدف تحفيز المستثمرين على اقتناء القروض كسياسة توسعية، ومنه زيادة التداول النقدي، ما ينبئ بالزيادة في المستوى العام للأسعار.
- 3- العجز في الموازنة العامة: وهي حالة تلجأ إليها الدول حين تسعى إلى تنشيط عجلتها الاقتصادية في سبيل تحقيق الأهداف التنموية المسطرة، وحسب كينز سيحدث تضخم في الحالتين، إما قبل الوصول إلى حالة التشغيل الكامل، أو في حالة الوصول إليه.

المطلب الثاني: أنواع التضخم وآثاره.

أولاً: أنواع التضخم.

اجتهد الكثير من الاقتصاديين في إيجاد طرق لتعيين أنواع التضخم، وفيما يلي أهم التقسيمات نذكر:

- 1- من حيث حدته: وهنا يكون التضخم معرفاً بدرجته، ومدى حدة الارتفاع المتواصل في الأسعار:
  - 1-1- التضخم الجامح (المفرط): ويعتبر من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي، ويحدث نتيجة للزيادة المفرطة في كمية النقد المتداول مع نقص في كمية المعروض السلعي، معدلاته تتعدى 50%<sup>2</sup>.
  - 1-2- التضخم الزاحف (المتدرج): وهنا تكون الزيادة في الأسعار بصفة متتالية ولمدة زمنية طويلة، وتحسب نسبه ما بين (2%-3%)<sup>3</sup>.
  - 1-3- التضخم الماشي: وتكون نسبته ما بين (5%-10%)
  - 1-4- التضخم الراكض: وهنا تفوق نسبة التضخم 10%.
- 2- من حيث درجة التشغيل في الاقتصاد: وينقسم هنا التضخم إلى<sup>4</sup>:

(1) جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص ص 59-60.

(2) هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2014، ص 287.

(3) محمد زرقون، أمال رحمان، مرجع سبق ذكره، ص 228.

(4) امحمد بن البار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) -دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص ص 21-22.

- 2-1- التضخم الجزئي (غير الحقيقي): يحدث قبل الوصول إلى حالة التشغيل التام، حيث تترجم زيادة الطلب قبل استجابة العرض الكلي بزيادة في المستوى العام للأسعار، ولكن ليس لمدة طويلة نسبياً.
- 2-2- التضخم الكامل (الحقيقي): في حالة وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل التام يصعب على جانب الجهاز الإنتاجي توفير كمية العرض اللازمة لتغطية الطلب، وهنا يظهر التضخم الحقيقي.
- 3- من حيث تدخل الدولة: وينقسم التضخم هنا إلى<sup>1</sup>:
- 3-1- التضخم المقيد (المكبوح): ويفسر تدخل الدولة في تحديد المستويات القصوى للأسعار، بحيث لا يجب تتعدى درجات معينة، مثل: تجميد الأسعار، الرقابة على الصرف، تثبيت أسعار الفائدة... إلخ.
- 3-2- التضخم المكشوف (المفتوح): ويعني تطور الأسعار دون تدخل الدولة للحد منه، وباعتبار تدخل عدة عوامل في استمرارية ارتفاع الأسعار، فإن الأسعار ستستمر في التطور معبرة عن قوى تضخمية.
- 4- من حيث العلاقات الاقتصادية: وفق هذا المعيار ينقسم التضخم إلى<sup>2</sup>:
- 4-1- التضخم المصدر: باعتبار العلاقات التي تجمع الدول في جانب التجارة الخارجية، فإن أي فجوة تضخمية في أحد الجانبين ستنتقل إلى الجانب الآخر مباشرة، وهنا نجد البلدان المصدرة للمواد الاستهلاكية (البلدان المتقدمة) تصدر مظاهر التضخم إلى البلدان الأخرى.
- 4-2- التضخم المستورد: ويعني أن الدول التي تستورد احتياجاتها ستنتقل المظاهر التضخمية مع المواد المستوردة حيث أن هذا التضخم قد ينتج عن:
- ❖ ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية من الخارج؛
  - ❖ زيادة تكاليف المواد الأولية المستوردة، وبالتالي ارتفاع الأسعار<sup>3</sup>.
- 5- من حيث القطاعات: يأتي التضخم في الصور التالية<sup>4</sup>:
- 5-1- التضخم في أسواق السلع: ويفرق بين نوعين:
- التضخم السلعي: يحدث في القطاعات الاستهلاكية، معبرا عن زيادة الإنفاق الاستهلاكية على الادخار.
- التضخم الرأسمالي: ويعني تحقيق أرباح في صناعة السلع الاستثمارية، وبالتالي زيادة في قيمتها.
- 5-2- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: وينقسم إلى<sup>1</sup>:

(1) محمد زرقون، أمال رحمان، مرجع سبق ذكره، ص 228-229.

(2) أسماء ناويس، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

(3) امحمد بن البار، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(4) أسماء ناويس، مرجع سابق، ص 54-55.

**التضخم الريحي:** يعبر عن زيادة الاستثمار بالبحث عن تحقيق أرباح في القطاع الصناعي المستثمر فيه.

**التضخم الداخلي:** ويعني تحويل تكاليف ارتفاع أجور العمال إلى أسعار السلع والخدمات.

6- من حيث مصدر الضغط التضخمي: ويشمل ثلاثة أنواع، هي<sup>2</sup>:

**تضخم الطلب الساحب:** ويعني زيادة الطلب الكلي في إطار ثبات العرض الكلي، مما ينجم عنه سحب الأسعار إلى الارتفاع لعدم استجابة السلع والخدمات للطلب المتزايد (نقود كثيرة تطارد سلع وخدمات قليلة).

**التضخم بسبب الطلب والتكلفة معا:** حيث أن هذا النوع يجمع ما بين زيادة الكتلة النقدية، وما بين زيادة الأسعار الناجمة عن زيادة التكاليف المترجمة في ارتفاع الأجور.

**التضخم الهيكلي:** تتغير أذواق المستهلكين ورغباتهم وعملية توزيع الموارد بين القطاعات، فينشأ التضخم عند الانتقال من قطاع لآخر، وحسب مرونة الجهاز الإنتاجي<sup>3</sup>.

**ثانياً: آثار التضخم.**

يمثل التضخم ظاهرة غير مرغوب فيها، وذلك نظراً للآثار المترتبة عنه كما يلي:

### 1- الآثار الاقتصادية للتضخم:

1-1- أثر التضخم على النشاط الاقتصادي: قبل وصول الاقتصاد إلى درجة التشغيل الكامل، وحسب استجابة

الجهاز الإنتاجي لزيادة الطلب، وكلما اقتربنا من مرحلة التشغيل الكامل، يصبح التضخم جلياً في

الاقتصاد، ويمكن تلخيص أهم الآثار التي تظهر في الاقتصاد نتيجة التضخم كما يلي:

❖ ضعف القدرة الشرائية للنقود وفقدان قيمتها كمستودع للقيمة، ما يجعل الأفراد يفقدون ثقتهم فيها، ومنه

ميلهم نحو التفضيل السلعي على التفضيل النقدي؛

❖ ظهور وانتعاش المضاربة في السوق السوداء؛

❖ ظهور موجات تشاؤمية تؤدي برجال الأعمال العزوف عن الاستثمار؛

❖ سهولة تسويق السلع الرديئة في ظل ارتفاع الأسعار على حساب الجودة<sup>4</sup>.

(1) أسماء ناريس، مرجع سبق ذكره، ص 55.

(2) امحمد بن البار، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

(3) هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 298.

(4) امحمد بن البار، مرجع سابق، ص 57.

- 1-2- أثر التضخم على تخصيص الموارد الاقتصادية: يؤدي التضخم إلى تشويه الأسعار، لأنه يعكس الحالة الحقيقية للاختلال الحاصل بين العرض والطلب، بإنتاج سلع لا تعكس طلب المستهلكين، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار هنا يكون تغطية تكاليف لسلع، لا يكون الاقتصاد في حاجة إليها بالكميات المنتجة وستأخذ حيزًا من السلع الاستهلاكية المطلوبة (ما يعني عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية)<sup>1</sup>.
- 1-3- أثر التضخم على الاستهلاك، الادخار والاستثمار: يؤدي ارتفاع الأسعار إلى لجوء الأفراد للتضحية بجزء من مدخراتهم في سبيل تغطية الجانب الاستهلاكي، ما يعني ميل حدي للاستهلاك على حساب الادخار، ما ينتج بالضرورة عدم تحويل هذه الادخارات إلى استثمارات تغطي زيادة الطلب<sup>2</sup>.
- 1-4- أثر التضخم على أسعار الفائدة: تتجلى أسعار الفائدة في نوعين رئيسيين: سعر الفائدة الإسمي، ويعبر عن الزيادة السنوية في قيمة الأصول الإسمية، في حين يعبر سعر الفائدة الحقيقي عن العائد المحصل عليه باعتبار معدلات التضخم، ويحسب سعر الفائدة الحقيقي بالعلاقة التالية<sup>3</sup>:  $r = i - t$

حيث: R: سعر الفائدة الحقيقي، i: سعر الفائدة الإسمي؛ T: معدل التضخم.

- 1-5- أثر التضخم على التجارة الخارجية (ميزان المدفوعات): يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات، كالاتي<sup>4</sup>:
- ❖ فقدان السلع المحلية القدرة على المنافسة الخارجية، نظرا لارتفاع أسعارها بالتضخم، وبالتالي تراجع الصادرات لإحجام الدول عن الاستيراد من الدولة التي تعاني تضخما؛
  - ❖ استبدال السلع المحلية بالمستوردة، نظرا لتقارب الأسعار وفروق الجودة، ما يعني زيادة حجم الواردات.
- 2- الآثار الاجتماعية للتضخم: تنعكس موجات ارتفاع الأسعار على الجانب الاجتماعي من خلال:
- 2-1- تباين الطبقات الاجتماعية: تتأثر الدخول حسب الحالات التالية:
- ❖ بقاء الدخول النقدية ثابتة مع استمرار الارتفاع في الأسعار، ما يعني تناقص الدخول الحقيقية باستمرار؛
  - ❖ زيادة الدخول النقدية بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، وهذا يعني تراجع في الدخول الحقيقية ولكن بصفة أقل من الحالة السابقة؛
  - ❖ زيادة الدخول النقدية بمعدل مساوي لارتفاع معدل الأسعار، ما يعني بقاء الدخول الحقيقية ثابتة؛
  - ❖ زيادة الدخول النقدية بمعدل أكبر من ارتفاع معدل الأسعار، وهنا تزداد الدخول النقدية، ولكن هذا مرتبط بنسبة الزيادة في الدخول مقابل الارتفاع في الأسعار<sup>1</sup>.

(1) كيلان إسماعيل عبدالله، زياد عز الدين طه طالب، مرجع سبق ذكره، ص 204.

(2) المرجع نفسه، ص 205.

(3) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(4) أحمد بن البار، مرجع سبق ذكره، ص 56.

وبالنسبة للأثر الناتج هنا نجده يمس الشريحة ذات الدخل الثابت، بما يزيد التمايز الاجتماعي، لأن أصحاب الدخل الثابت سيتأثرون بصفة أكبر من ذوي العوائد الرأسمالية، بالحساسية للتغيرات في الدخل مقابل ارتفاع الأسعار<sup>2</sup>، ما يؤدي لظهور آفات اجتماعية ناتجة عن الضغينة التي يحملها أصحاب الطبقات الضعيفة لأصحاب الأموال، ما يدفعهم إلى استعمال طرق في نظرهم هي سبيل استرجاع حق مسلوب، كالسرقة مثلاً<sup>3</sup>.

2-2- أثر التضخم على العمل الإداري: يؤدي الانخفاض في القدرة الشرائية لذوي الدخل الثابتة، إلى تفشي الظواهر السيئة منها: الاختلاس، الرشوة، التزوير...، كسبيل لإيجاد دخل جديد، وعليه فإن المردودية المرجوة من الموظف ستتجه نحو التضاؤل في ظل تفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة ما يؤدي بالطبع إلى تراجع الاستثمارات في البلدان التي تحوي مثل هذه الحالات<sup>4</sup>.

2-3- أثر التضخم على الكفاءات البشرية: يؤثر التضخم على أولئك الذين يمتلكون الكفاءات التي يجب الحفاظ عليها وتميئتها، إلا أن ضعف القدرة الشرائية تجعلهم يبحثون عن منافذ أخرى لدخول إضافية وهنا تتسرب الأدمغة والكفاءات العلمية، وتصبح الدول الفاقدة للكفاءات متأخرة في مختلف المجالات<sup>5</sup>.

### المطلب الثالث: قياس التضخم.

يستعمل الاقتصاديون أسلوبين أساسيين لقياس التضخم، يتمثلان في:

#### أولاً: الأرقام القياسية.

وهي عبارة عن مقارنة متوسطات نسبية وزمنية للأسعار، من أجل معرفة كيفية تطور هذا التغيير:

1- الرقم القياسي البسيط للأسعار: وهو عبارة عن مجموع أسعار سلع سنة المقارنة مقسومة على مجموع

$$\text{Inp} = (\sum P_n / \sum P_0) \times 100$$
 الصيغة التالية<sup>6</sup>:

2- الرقم القياسي المرجح: وكلمة مرجح تعني أخذ كمية السلعة بعين الاعتبار، ويكون الترجيح إما<sup>7</sup>:

√ بالرقم القياسي للاسبير Laspeyres: بكميات سنة الأساس، وفق الصيغة التالية<sup>1</sup>:

(1) امحمد بن البار، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(2) كيلان إسماعيل عبدالله، زياد عز الدين طه طالب، مرجع سبق ذكره، ص 207.

(3) المرجع نفسه، ص 209.

(4) المرجع نفسه، ص 208.

(5) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(6) محمد زرقون، أمال رحمان، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(7) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

$$I_{np} = [ (\sum P_n \times \sum Q_0) / (\sum P_0 \times \sum Q_0) ] \times 100$$

ويعني أن أثر التغير يكون في السعر باعتبار الكميات المشتراة في سنة الأساس هي نفسها في سنة المقارنة.

√ بالرقم القياسي لباش: ويكون الترجيح بكميات سنة المقارنة وفق الصيغة التالية:

$$I_{np} = [ (\sum P_n \times \sum Q_n) / (\sum P_0 \times \sum Q_n) ] \times 100$$

وهذا يعني أن أثر التغير في السعر باعتبار الكميات المشتراة في سنة المقارنة قد اشتهرت في سنة الأساس.

√ بالرقم القياسي لفيشر Fisher: وهو الوسط الهندسي لرقمي لاسبير وباش.

√ الرقم القياسي الضمني (مكش الناتج المحلي الإجمالي): يشمل جميع الأسعار سواء من السلع أو الخدمات

المتاحة في الاقتصاد<sup>2</sup>، ويتم قياسه بالصيغة التالية<sup>3</sup>:

$$\text{مكش الناتج المحلي الإجمالي} = (\text{الناتج المحلي الإسمي} / \text{الناتج المحلي الحقيقي}) * 100$$

ثانياً: معيار قياس الفجوة التضخمية.

وتعبّر هذه المقاييس عن الأسباب المؤدية للتضخم، من خلال:

1- معيار الاستقرار النقدي: وفق النظرية الكمية للنقود، والتي مفادها أن كمية النقد المتداول لا تقابلها زيادة

في الناتج المحلي الخام الحقيقي، ويقاس هذا المعدل وفق الصيغة التالية<sup>4</sup>:  $B = (\Delta M/M) / (\Delta Y/Y)$

حيث: B: معامل الاستقرار النقدي؛  $\Delta M/M$ : التغير في الكتلة النقدية؛  $\Delta Y/Y$ : التغير في الناتج المحلي الخام.

2- معيار الإفراط النقدي: حسب ميلتون فريدمان، فإن ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن

حجمها الأمثل ينشئ إفراطاً نقدياً يترجم في الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويحدّد الإفراط النقدي

$$\text{وفق الصيغة التالية}^5: M_t = \lambda Y_t - M_t$$

حيث أن:  $M_t$ : حجم الإفراط النقدي.  $Y_t$ : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة.

(1) محمد زرقون، أمال رحمان، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(2) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(3) أسماء ناريس، مرجع سبق ذكره، ص 59.

(4) بلعزوز بن علي، محمدي الطيب امحمد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(5) المرجع نفسه، ص 21.

Mt: كمية النقود المتداولة بالفعل معبرا عنها ب M2،  $\lambda$ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار، وتحسب بالعلاقة التالية:  $\lambda = Mt / Yt$

3- معيار فائض الطلب: حسب كينز، فإنه إذا لم تترتب زيادة في الإنتاج مقابلة لنفس الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال، فهذا يعني أثر مباشر للارتفاع العام في المستوى العام للأسعار، يقاس كما يلي<sup>1</sup>:

$$Dx = Cy + Cg + I + \Delta S - Y$$

حيث: Dx: إجمالي فائض الطلب؛ Cy: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

Cg: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية؛ I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية؛

$\Delta S$ : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية؛ Y: الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

<sup>(1)</sup> بلعزوز بن علي، محمدي الطيب امحمد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المبحث الثالث: تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في إطار النظريات المفسرة للظاهرتين.

لربط بين ظاهرتي العجز الموازي والتضخم، سنطرح مختلف النظريات التي تفسر الظاهرتين كل على حداً، ومن ثم ربط التفسير لتبيان كيفية تأثير عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم حسب التأسيس النظري.

### المطلب الأول: النظريات المفسرة للعجز الموازي.

انقسمت المدارس الاقتصادية بين مؤيد ومعارض حالة العجز، فحسب تفسير كل اتجاه وحسب معايير التقييم الاقتصادي، فيما يلي سنطرح أهم النظريات التي عالجت موضوع العجز الموازي من وجهة نظرها:

#### أولاً: النظرية الكلاسيكية (التقليدية).

لطالما ثبت الكلاسيك فكرة توازن الموازنة العامة، بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فحسب قانون ساي (العرض يخلق الطلب المساوي له)<sup>1</sup>، أي أن لكل زيادة في العرض ستنتج إنتاجاً معادلاً لها ليحدث التوازن، وحسب آدم سميث: "أن الإنسان وهو في طريق إصلاح شأن ذاته، تقوده يد خفية لتحقيق غرض لم يكن جزءاً من هدفه أصلاً"<sup>2</sup>، بمعنى تحقيق مصلحة عامة بناءً على مصلحة فردية، فالتقليديون كانوا رافضين لفكرة حدوث العجز بالأساس<sup>3</sup>، وقد أسس هذا الفكر على ما يلي<sup>4</sup>:

- ❖ تحقيق الحياد المالي في كل نشاطات الدولة الاقتصادية؛
- ❖ الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية (رفض فكرة العجز)؛
- ❖ الادخار يتحول كلياً إلى استثمار، ولا يحتفظ الأفراد بالنقود لأنها تعتبر وسيلة للتبادل فقط، وليس هناك أي دافع للاحتفاظ بها (ما لا يستهلك لا يستثمر).

وإذا ما تم تمويل العجز حسبهم، فإنه يؤثر على الاقتصاد، كما يلي<sup>5</sup>:

- ❖ اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية، وما هو إلا سحب من موارد القطاع الخاص؛
- ❖ اقتراض الحكومة سينقل أعباء خدمة الدين، وسداد أصل القرض إلى السنوات المقبلة؛
- ❖ تدهور قيمة النقود والزيادة في المستوى العام للأسعار في ظواهر تضخمية.

(1) عامر سامي منير، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(2) محمد حسن محمد تنيرة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(3) jaques Fintanel, op-cit, p 47.

(4) عامر سامي منير، مرجع سابق، ص 18.

(5) علي توبين، عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 13، مجلد 2، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015، ص 173.

ثانيا: النظرية الكينزية.

بعد حدوث أزمة الكساد الكبير (1929-1932) التي بينت حالة عجز العرض عن خلق الطلب المكافئ له، لم تستطع النظرية الكلاسيكية تفسيره، ما أدى إلى انهيارات كبيرة في الأوضاع الاقتصادية، وهنا جاء كتاب "النظرية العامة في الفائدة والنقود والتوظيف" لجون مينارد كينز، بين آراءً في معالجة الأزمة العاصفة بالنظام الرأسمالي، ومعطيا بداية لمرحلة تكون فيها الدولة عنصرا فعالا في النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>، وذلك من خلال التأثير في أسعار السلع والخدمات وكمية الاستهلاك ودرجة التوظيف وتوزيع الدخل، وبالتالي تنشيط الطلب الكلي الفعال، ومنه التأثير على الفعالية الاقتصادية<sup>2</sup>، ومن أهم النتائج في الواقع الاقتصادي وجد أن<sup>3</sup>:

- ❖ الحكومة في الدول الرأسمالية استغلت هذا التدخل، فظهرت رأسمالية الدولة الاحتكارية؛
- ❖ توسع الإنفاق منذ الحرب العالمية الثانية حتى أوائل السبعينات من القرن الماضي، حيث خصصت نسب عالية منه على الخدمات الاجتماعية والمدفوعات التحويلية؛
- ❖ امتلاك الدولة الكثير من المشروعات الأساسية كالنقل والطاقة ...، ما ساهم في زيادة إيراداتها.

وعلى العموم فقد اختلف الاقتصاديون حول تدعيم نظرية العجز المنظم في ثلاث اتجاهات هي<sup>4</sup>:

**الاتجاه الأول:** مؤيدون لنظرية التمويل بالعجز، لأن ذلك يشجع الاستثمار ويساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل، ويخلق كتلة سلعية تمتص الكتلة النقدية الإضافية.

**الاتجاه الثاني:** المعارضون للتمويل بالعجز، وتبريرهم هو أن هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد، نظرا لأن البلدان التي تلجأ إليه غالبا ما يكون جهازها الإنتاجي ضعيف، والميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها مرتفعا.

**الاتجاه الثالث:** يمثل المعتدلون حول سياسة التمويل بالعجز، بأن تكون ضمن حدود معينة، وأن يوجه التمويل نحو مشاريع إنتاجية ذات المردود السريع، من خلال ترجمته بسلع وخدمات مكافئة للكتلة الفائضة، كما أن نسبة التمويل بالعجز لا يجب أن تفوق معدل الزيادة في الناتج المحلي الداخلي.

(1) حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 172.

(2) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، مرجع سبق ذكره، ص 119.

(3) عامر سامي منير، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(4) علي توبين، مرجع سبق ذكره، ص ص 173-174.

ثالثا: النظرية النيوكلاسيكية.

أبدت السياسة المالية التوسعية التي جاء بها كينز مفعولها في الدول المتقدمة، بوصولها لأهداف التشغيل الكامل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكذا إطلاق المشاريع التنموية وتحسين مستوى الحياة في الدول النامية، غير أنه لم يدم طويلا، ومع مطلع سبعينات القرن الماضي شهد العالم أزمة هيكلية من أبرز مظاهرها<sup>1</sup>:

- ❖ انهيار نظام النقد الدولي لانفصال الذهب بالدولار، بتعويم أسعار الصرف واتساع نطاق المضاربات؛
- ❖ ازدياد أسعار النفط (1973-1979)، نتج عنه ازدياد أسعار السلع الاستهلاكية، ما أثار سلبيًا على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛
- ❖ التدهور الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، حالات البطالة المتزايدة، تفاقم عجز الموازنات العامة وبرز ظاهرة التضخم الركودي\*.

وهنا ظهرت موجة من الانتقادات الموجهة لأفكار كينز، وإهماله لدور السياسة النقدية، ومنها<sup>2</sup>:

- ❖ اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية في فترة نجاح الأفكار الكينزية، عن الظروف التي تلت الفترة مثل: التضخم والركود وعجز ميزان المدفوعات للدول المتقدمة والنامية؛
- ❖ عدم فعالية السياسة المالية الكينزية في المدى القصير، حيث أنها تتطلب وقتًا أطول للتأثير على المتغيرات الاقتصادية، وذلك بسبب بطء التشريعات والقرارات الإدارية لمواكبة التغيرات الاقتصادية.

وقد أسست مدرسة شيكاغو، وعلى رأسها ميلتون فريدمان على تصحيح أخطاء السياسة النقدية في السابق بسعيهم إلى ربط حركة الاقتصاد بقاعدة ثابتة تحكم السياسة النقدية (تحدّد معدل نمو ثابت لعرض النقد من السلطات النقدية، بمقدار يتماشى مع معدل نمو الاقتصاد في المدى الطويل)<sup>3</sup>.

رابعا: مدرسة جانب العرض.

صاحب النظرية النيوكلاسيكية مؤيدون لنتحي الدولة، وركزوا على جانب العرض، وذلك من خلال استئثار طبقة الرأسماليين للإنتاج والاستثمار بخفض الضرائب على أرباحهم ورؤوس أموالهم، وتوظيف الطاقات

(1) حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 175.

\* التضخم الركودي هو النقاء التضخم والكساد في ارتفاع الأسعار المستمر مع تزايد حجم البطالة وتدهور معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

(2) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، مرجع سبق ذكره، ص 119.

(3) عامر سامي منير، مرجع سبق ذكره، ص 23.

العاطلة باعتبار الاقتصاديات الرأسمالية لا تصل إلى حالة التشغيل التام، وهنا يعود التوازن للموازنة العامة تلقائياً، وقد استحسن صندوق النقد الدولي هذه الأفكار، وأخذ بها كحل سحري لمعالجة عجز الموازنة العامة عن طريق القضاء على العجز في الميزان التجاري لميزان المدفوعات وعلاقته بعجز الموازنة العامة، باستخدام المنهج الانكماشى بزيادة الموارد، وتقليل الإنفاق الحكومي العام<sup>1</sup>.

### خامساً: النظرية الاشتراكية.

تختلف الموازنة العامة للدولة في النظام الاشتراكي عنها في الدول الرأسمالية، وتحتل الأهمية بقيام الدولة على إنجازها، واستعمالها كأداة لتطوير الاقتصاد الاشتراكي وتمثيلها تأثيراً شاملاً على تحقيق أهداف لدولة، ويهتم الاشتراكيون بجانب الطلب باعتبار قرارات الإنفاق تتعلق بالنمو الاقتصادي، أما بالنسبة للإيرادات فتتولد داخل القطاع العام، لأن الدولة هي المسؤولة عن النشاط الاقتصادي، وتعتبر الميزانية حسب الاشتراكيين ميزانية موحدة لكل القطاعات، وهنا نجد نوعين من التوازن<sup>2</sup>:

❖ توازن داخلي، يشمل توازنات الميزانيات الخاصة بالهيئات المحلية كالمunicipality والدائرة والولاية؛

❖ توازن عام، يعني التوازن في مجموع الموازنات حين إنجازها في موازنة موحدة.

غير أن الفكر الاشتراكي فيما يتعلق بالتوازن المالي نجده متفقاً مع الفكر الكلاسيكي، بمعنى ضرورة تساوي طرفي الموازنة العامة، ورفض فكرة صناعة العجز فيها<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

قامت مختلف النظريات بتفسير ظاهرة التضخم، كل حسب توجهه وتحليله لمسبباته.

#### أولاً: النظرية الكلاسيكية.

حيث تنظر هذه النظرية إلى ظاهرة التضخم من خلال الزيادات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار والناشئة عن الزيادات في كمية النقود المعروضة<sup>4</sup>، وهذا حسب ما أثبتته الاقتصادى أرفنج فيشر للعلاقة

(1) محمد حسين محمد تنيرة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(2) لحسن دردوري، السياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، مرجع سبق ذكره، ص 120.

(3) محمد حسين محمد تنيرة، مرجع سابق، ص 44.

(4) كيلان إسماعيل عبد الله، زياد عز الدين طه طالب، مرجع سبق ذكره، ص 190.

الارتباطية السببية بين كمية النقود وارتفاع الأسعار، وفق معادلة التبادل التي صاغها عام 1917 على النحو التالي<sup>1</sup>:  $M.V = P.T \Leftrightarrow P = M.(V/T)$

حيث: M: عرض النقود؛ V: سرعة التداول؛ P: المستوى العام للأسعار؛ T: حجم المعاملات.

ومع افتراض ثبات حجم المعاملات للاستخدام لكامل للعمالة، وكذا سرعة التداول بعدم وجود اكتناز، فإن التناسب الطردي بين المستوى العام للأسعار وبين كمية المعروض النقدي، وما دامت وظيفة النقود تقتصر على المبادلة فقط، فإن كمية النقود التي يحتاجها البلد تتناسب مع حجم الإنتاج الحقيقي<sup>2</sup>، ممّا يعني أن حجم المبادلات التي تحدّد في ضوء الناتج الحقيقي هي التي تحدّد عرض النقد المطلوب في البلد، فإذا زاد عرض النقد عن الناتج الحقيقي، فإن هذه الزيادة سوف تتفق مباشرة، ممّا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار<sup>3</sup>.

### ثانياً: النظرية الكينزية.

وجهت انتقادات لنظرية كمية النقود، بظهور الفكر الكينزي موضعاً أن النقود ليست بالضرورة المحرك الرئيسي للتوجه نحو الارتفاع في الأسعار، وذلك وفقاً لما يلي<sup>4</sup>:

- ❖ عدم حيادية النقود، لأن تغييرها يؤثر على مستويات الإنتاج، الدخل والعمالة؛
- ❖ الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع: المعاملات، الحيلة والحذر، والمضاربة؛
- ❖ عدم وجود حالة تشغيل كامل في الاقتصاد، إلا في حالة استثنائية.

وقد ميّز التحليل الكينزي بين مرحلتين، هما<sup>5</sup>:

**المرحلة الأولى:** بافتراض أن الاقتصاد لم يصل إلى مستوى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية، فإن الزيادة في الإنفاق القومي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، أي أن زيادة الإنفاق انعكست على زيادة العرض الكلي، ممّا يؤدي إلى امتصاص الطلب بالاستخدام والإنتاج، غير أن الزيادة البسيطة في الأسعار قد تعود للعوامل التالية<sup>6</sup>:

- ❖ ارتفاع الأجور بطريقة لا تتناسب مع معدل زيادة الإنتاج؛

(1) محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص ص 43-44.

(2) هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

(3) أمينة دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 28.

(4) المرجع نفسه، ص 29.

(5) آزاد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2010، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العدد 23، المجلد 7، العراق، ص 101.

(6) أسماء ناريس، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- ❖ ظهور مفعول الغلة المتناقص في المدى القصير، أي زيادة الناتج الوطني بنسبة أقل من عدد العمال؛
- ❖ تولد سيول تضخمية نتيجة قيام طوائف المنتجين، والمشروعات الاحتكارية رغبة في زيادة إيراداتهم عن طريق رفع الأسعار، قبل أن يصل الاقتصاد إلى مستوى عال من التشغيل.

**المرحلة الثانية:** وتعتبر مرحلة استثنائية بالوصول لمستوى التشغيل الكامل، وعليه فإن أي زيادة في الطلب الكلي لا تستطيع دفع العرض الكلي من السلع والخدمات، بسبب استنفاد القاعدة الإنتاجية كل طاقتها، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار واستمراره، ما دام الفائض في الطلب موجودا (القوى التضخمية)<sup>1</sup>.

### ثالثا: النظرية النيوكلاسيكية.

عاد الاتجاه النقدي للظهور وتجديد النظرية النقدية بصورة تناسب الواقع المعاصر، وهذا من خلال الحفاظ على بعض أفكار كينز والجمع بينها وبين الأفكار التقليدية، بزعامة ميلتون فريدمان مؤسس المدرسة النقدية، حيث بحث فريدمان العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود، وبين التغير في مستوى العام للأسعار، وخلص إلى أن مصدر التضخم هو الإفراط في الإصدار النقدي، وفق الفرضية التالية: "الثروة هي الأساس في الطلب على النقود، حيث تتخذ أشكالا خمس هي: النقود، السندات، الأسهم، الأصول العينية الثروة البشرية، ويتوقف الطلب على النقود على أذواق الأفراد وترتيب أولوياتهم"<sup>2</sup>.

وخلصت إلى أن التضخم ظاهرة نقدية يحدث نتيجة النمو غير المتوازن بين كمية النقود، وحجم الإنتاج ما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار<sup>3</sup>.

### رابعا: مدرسة التوقعات العقلانية.

في اتجاه النظرية الكلاسيكية أنه لو توفرت المعلومات والحرية الاقتصادية ونظام المنافسة الكاملة، فإن أي زيادة في عرض النقود سيكون تأثيرها صافيا على المستوى العام للأسعار، مع وجود معرفة كاملة بخطط الدولة، وعليه فإن السبب الأساسي لحدوث التضخم من وجهة نظر هذه المدرسة، هو الزيادة المفرطة في عرض النقود زيادة لا تتناسب والعرض الحقيقي للسلع والخدمات<sup>4</sup>.

(1) أزداد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، مرجع سابق، ص 102.

(2) امحمد بن البار، مرجع سبق ذكره، ص 49.

(3) المرجع نفسه، ص 50.

(4) كيلان إسماعيل عبد الله، زياد عز الدين طه طالب، مرجع سبق ذكره، ص 198.

خامسا: اقتصاديات جانب العرض.

تهتم هذه النظريات بتحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم، بخلاف النظريات السابقة (الكلاسيكية، الكينزية والنوكلاسيكية)، وهذا من خلال تطرقها إلى<sup>1</sup>:

- ❖ حالات رفع الأجور التي تؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج، وبالتالي رفع الأسعار؛
- ❖ تضخيم الأرباح يؤدي إلى زيادة الأسعار من خلال الاحتكار، والتحكم في كميات الإنتاج بهدف تعظيم الربح، مما يترتب عليه رفع المستوى العام للأسعار.

ويعتقد منظرو اقتصاديات جانب العرض أن العودة إلى قاعدة الذهب من شأنها المساهمة في الحد من التوقعات التضخمية، ما يعني أنه لا يمكن تمويل العجز من خلال التوسع في الإصدار النقدي الجديد دون مقابل<sup>2</sup>.

سادسا: النظرية الهيكلية.

يترجم هذه النظرية شاكرباتي Chakrabati وغيره من الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير التضخم في البلدان النامية، باعتبار أغلبية النظريات كانت تفسر حالته في الاقتصاديات الرأسمالية، وذلك من خلال إعطاء فكرة الهيكل، أو البنيان الاقتصادي الذي يتسم به الاقتصاد النامي، والأهمية المحورية بتحليل الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار (تحليل الخلل في مكونات كل من الطلب والعرض الكليين)<sup>3</sup>.

وحسبهم يحدث التضخم عندما يزداد الطلب على منتجات أو سلع بعض الصناعات، لأن<sup>4</sup>:

- ❖ الطبيعة الهيكلية للبلدان النامية في إنتاج وتصدير مواد أولية معينة، وبزيادة حصة صادراتها تتحول إلى التوسع في نفقاتها، وهذا ما يزيد من الأسعار لعدم مرونة جهازها الإنتاجي المحلي لتلبية الزيادة في الإنفاق، أما في حالة تراجع الأسعار فسيحدث تراجع في الإيرادات ما يضطر الحكومات إلى تمويل عجز موازنتها من خلال الاقتراض أو الإصدار النقدي، وعليه حدوث موجات تضخمية؛
- ❖ جمود الجهاز المالي للحكومة، ما يعني عدم تطور الإيرادات المبنية على الضرائب نظرا لغياب التحديث والمرونة في النظام الضريبي، وعليه ستلجأ إما لأسلوب الاقتراض أو الإصدار لتمويل النفقات؛

(1) أسماء ناريس، مرجع سبق ذكره، ص 72.

(2) كيلان إسماعيل عبد الله، زياد عز الدين طه طالب، مرجع سبق ذكره، ص 200.

(3) المرجع نفسه، ص 201.

(4) أسماء ناريس، مرجع سابق، ص ص 76-77.

❖ زيادة معدلات الأجور لأغراض اجتماعية لا تقابلها زيادة في الإنتاج، ما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

### المطلب الثالث: الإطار النظري لتأثير عجز الموازنة على التضخم.

بافتراض حدوث حالة العجز في الموازنة العامة للدولة، وبغض النظر عن السبب في حدوث هذا العجز، فإن الدول تسعى إلى تمويله بالطرق المتاحة، لأنها غير قادرة على تحريك إيراداتها، وهذا ما قد ينتج عنه آثاراً تركزت أهمها في مقابلة طريق التمويل بالارتفاع في المستوى العام للأسعار، وفق مختلف النظريات<sup>1</sup>.

#### أولاً: حسب الكلاسيك.

يمكن أن تكون الموازنة العامة في ثلاثة حالات، اثنتان منها لا تحظى بالقبول من قبل أنصار الفكر الكلاسيكي، وهما حالتا الفائض والعجز، أما الحالة الثالثة والمتمثلة في حالة التوازن المقبول، لأن الفائض في الموازنة له جملة من المساوئ، منها أن الحكومة استخدمت سلطتها السيادية في فرض الضرائب، وسحب جزء من الأموال بسلطة الإيجار، وتحقيق فائض في سنة معينة يشجع الحكومة على زيادة الإنفاق في السنة اللاحقة ثم تصبح هذه النفقات أعباءً دائمة في المستقبل، أما في حالة العجز فقد كان الكلاسيك يعارضون ذلك وبشدة بتأكيدهم على عدم إبراز العجز في جانب التمويل مقابل النفقات العامة، لأن الحكومة ستضطر إلى الاقتراض أو الإصدار النقدي الجديد أو فرض ضرائب جديدة، وعليه يجب أن يزول هذا العجز بصورة نهائية، لأن له آثاراً عكسية بتأخير النمو الاقتصادي، ورفع أسعار الفائدة ما يؤثر سلباً على حجم الاستثمار، بالإضافة إلى زيادة حدة التضخم<sup>2</sup>.

#### ثانياً: حسب الكينزيين.

وفقاً لوجهة نظر كينز، فإن عملية الموازنة لا يمكن أن تكون هدفاً للدولة، وفضلاً عن ذلك فإن العجز المخطط في الموازنة (السياسة التوسعية) يكون مناسباً في حالة الركود الاقتصادي، والفائض المخطط في الموازنة (السياسة الانكماشية) يكون مناسباً عند توقع حدوث رواج تضخمي، وهنا أكد كينز على وظيفة الدولة من خلال إدارة الطلب الفعال، بتغيير النظرة إلى مبدأ توازن الموازنة<sup>3</sup>، بأنها أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي

(1) صديرة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

(2) أحمد عبد الله سلمان الوائلي، مرتضى حسين لفته البديري، التأثير المتبادل لظاهري التضخم وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي (دراسة تحليلية قياسية للفترة 198-2011)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 200، العراق، 2015، ص 4-5.

(3) jaques frontal, Op-cit, p 50.

من خلال تدخل الدولة لإيجاد عجز من أو فائض في الموازنة من أجل تحقيق مستوى التشغيل الكامل، وتحقيق الاستقرار في الأسعار، وعليه فنظرية العجز المقصود للموازنة تدعو إلى استخدام الموازنة على اعتبارها أداة مهمة لتوجيه السياسة المالية<sup>1</sup>، أما بالنسبة لنظرية موازنة الدورة الاقتصادية، فأنها تدعو إلى تحقيق توازن اقتصادي باستخدام الموازنة كأحد الوسائل التي تؤدي تحقيق التوازن، حيث أنها تقوم على أن الاقتصاد يتعرض إلى الدورات الاقتصادية، وتشمل كل دورة فترة من الرخاء وأخرى من الكساد، فيزداد الطلب الفعال ويرتفع معدل الإنتاج حتى يبلغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل في الرخاء، ويقل الطلب وتزداد البطالة.

لقد قام كينز بالدفاع عن سياسة التمويل بالعجز، لما لها من آثار ايجابية مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد، واتباع هذه السياسة يعمل على زيادة الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة مقابل ارتفاع طفيف في المستوى العام للأسعار<sup>2</sup>.

### ثالثاً: حسب النيوكلاسيك.

يختلف النقديون عن الكينزيون فيما يتعلق بفعالية السياسة المالية، ذلك بأنهم يعتقدون أن السياسة المالية ما لم تكن مصحوبة بتغيير في عرض النقد، فتكون سياسة غير فعالة على الأقل في الأجل الطويل، ومن ثم فهم يرون أن الانخفاض في معدل التضخم يقتضي انخفاضاً في معدل نمو عرض النقود، ويعتقد النقديون أن أثر السياسة النقدية في الأجل القصير يختلف عن أثرها في الأجل الطويل، فمن وجهة نظر النقديين أنه بالرغم من كون السياسة النقدية التوسعية ستخفض معدل البطالة، فذلك سوف يؤدي إلى حدوث التضخم في الأجل الطويل، وبدون إحداث خفض دائم في معدل البطالة، ويبين فريدمان أن كل انكماش رئيسي ينتج عن اضطراب نقدي، وكل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي، حيث رفض بشدة فكرة أن التضخم سيؤدي إلى خفض معدل البطالة، كما أشار فريدمان إلى أن العجز ارتبط دائماً بالتضخم ولكن ليس من اللازم أن يحدث ذلك، لأن التضخم الناتج عن العجز في الموازنة يعتمد على كيفية تمويل هذا العجز، فإذا كان تمويله من خلال خلق نقود فذلك سيؤدي إلى التضخم، وإذا تم تمويله بالاقتراض من الناس فسوف ينشئ ضغوط تضخمية ضئيلة، ومع ذلك فإن أثرها الرئيسي سوف يتمثل في تحقيق أسعار فائدة أعلى<sup>3</sup>.

(1) أحمد عبد الله سلمان الوائلي، مرتضى حسين لفقة البديري، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(2) Amani Ismail, impact des composantes de la politique budgetaire sur l'inflation et la croissance en Algerie (1970-2014), these de doctorat en science economiques, université Oran 2, Algrie, 2016-2017, p 174.

(3) أحمد عبد الله سلمان الوائلي، مرتضى حسين لفقة البديري، مرجع سابق، ص 8.

وقد بحث الأدب التجريبي في العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم، بتطوير العديد من النماذج لتحليل هذه العلاقة في مختلف البلدان النامية، مثل أبحاث فانيزا وسودرلينج (2006)، حيث أشارت النتائج إلى ارتفاع الأسعار كان بسبب الزيادة في الأجور وتكاليف الواردات من ناحية، وبسبب السياسات النقدية والمالية التوسعية من ناحية أخرى، علاوة على ذلك، كان هناك بعض الأدلة على أن معدل تغير السعر كان أكثر حساسية للسياسات المالية<sup>1</sup>، وبيّنت وجود علاقة طويلة الأمد بين مؤشر أسعار المستهلك، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الصرف سعر الفائدة، وعرض النقود والأسعار العالمية، وذلك باستخدام نموذج أظهر أن نمو عرض النقود له تأثير كبير على التضخم. لأن نمو عرض النقود يهدف بشكل أساسي إلى تمويل العجز في الميزانية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>) Omneia A.Helmy, the impact of budget deficit on inflation in Egypt, working paper, the Egyptian center for economic study, Egypt, November 2008, p 10.

<sup>2</sup>) ibid, p 12.

## خلاصة الفصل:

يُعبّر عجز الموازنة العامة عن الاختلال القائم بين موارد الدولة واحتياجاتها الإنفاقية، باختلاف طرق قياس هذا العجز، فمن حيث المضمون يتبين نوع العجز في قدرة الدولة على خلقه والتحكم فيه، وكذا السيطرة على تطور جانبي الموازنة العامة بالطريقة التي تكفل عدم حدوث هذا العجز أو عدم استمراره، وتتمايز الآثار التي ينتجها عجز الموازنة العامة حسب طرق التمويل التي تعتمد عليها الدولة.

لطالما مثل التضخم الهدف الرئيسي الذي يجب على الاقتصاديات التحكم فيه خلال رسم خططها التنموية، خاصة على المستوى طويل الأجل، ما يعني أن حدوثه يمكن أن يكون جزئياً في بعض الأحيان، إلا أن استمرار الارتفاع يعني أن الدولة أثرت في أحد محدداته بالدرجة التي تحيل إليه، لكن أنواع التضخم تميز بين أن يكون سوء تقدير أو حتمية لا تستطيع الاقتصاديات الهروب منها، ما يؤثر سلباً على التوجهات الاقتصادية وسبل تنمية المجتمع كذلك.

بيّنت مختلف النظريات ( المؤيدة والمعارضة لحالة العجز في الموازنة العامة)، أن هناك علاقة تأثير بين العجز الموازني والارتفاع في المستوى العام للأسعار، مفسرة ذلك أن من بين مكونات الموازنة (النفقات) المترجمة في الطلب الكلي، وهو ما يعني أن الارتفاع فيها يترجم مباشرة بالتضخم لكن باختلاف درجات التأثير واستمراريته.

---

# الفصل الثاني

---

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

### تمهيد:

من خلال النظريات الاقتصادية المتعاقبة، تبين أن لعجز الموازنة العامة تأثيرا على المستوى العام للأسعار، وهذا ما سنحاول إثباته بدراسة حالة الجزائر للفترة (2001-2018)، لأنها شهدت تحولا في التوجهات الاقتصادية، وما ميّزها من سياسات الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الدولة الجزائرية، ما أدى إلى تطور نفقاتها بالزيادة عبر كل مرحلة، وفي المقابل سندرس تأثير هذا التوجه مع نمو إيرادات الميزانية، ومدى حدوث العجز، وبالتالي معرفة الآثار المتمثلة في الموجات التضخمية.

وسنعمد في إحصائياتنا على ما توفره مختلف التقارير الوطنية، و الدولية عن تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر، ( بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العامة للسياسات والتفديرات، البنك الدولي).

√ المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018؛

√ المبحث الثاني: واقع التسيير الميزاني، وتأثيره على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018؛

√ المبحث الثالث: تحليل تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر بأفاق 2030.

## الفصل الثاني — دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

### المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018.

لتبيان تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2018، وأسباب حدوثه والآثار المترتبة عليه، سنعمد على الأرقام القياسية، ومقياس الفجوة التضخمية (حسب ما تطرقنا إليه في الجانب النظري).

### المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018.

اعتمد الاقتصاديون عدة مقاييس لتبيان ارتفاع الأسعار من سنة لأخرى، وذلك حسب:

أولاً: تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

يعتبر هذا المقياس من أقدم وأهم الأرقام القياسية استعمالاً، للتعبير عن التغير النسبي في أسعار أهم السلع والخدمات التي يتم استهلاكها في مجتمع معين (سلة منتقاة)، واعتبار سنة أساس كمرجع، وهو مقياس للقدرة الشرائية وزيادة الإنفاق الاستهلاكي المعيشي، يبين تكلفة المعيشة التي يدفعها الأفراد كل سنة<sup>1</sup>، وفيما يلي جدول تطور هذا المقياس:

### الجدول رقم (1-2): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة 2001-2018.

الوحدة: نسب مئوية (سنة الأساس 2001)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر أسعار المستهلك	100	101.43	105.75	109.95	111.47	114.05	118.24	123.99	131.10
نسبة تطور مؤشر الأسعار %	0.48	1.43	4.60	3.97	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مؤشر أسعار المستهلك	138.22	142.39	155.05	160.10	164.77	172.65	183.70	193.97	208.32
نسبة تطور مؤشر الأسعار %	5.43	3.01	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	7.4

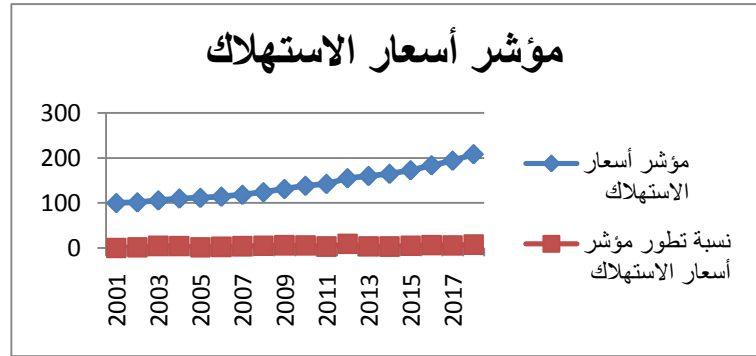
المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- تقارير البنك المركزي لفترة الدراسة، متوفرة بصيغة PDF على الموقع: [www.bank-of-algeria.org](http://www.bank-of-algeria.org).

- المديرية العامة للسياسات والتقديرات، على الموقع: [www.DGI-Mf-algeria.org](http://www.DGI-Mf-algeria.org)

<sup>(1)</sup> امحمد بن البار، مرجع سبق ذكره، ص 126.

الشكل رقم (1-2): تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للفترة 2001-2018.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (1-2).

من خلال الجدول (1-2)، والشكل (1-2) يتبين أن التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك قارب مستوى الصفر (0.48) سنة 2001، وهذا إنما راجع لقيام الحكومة بإجراءات في سبيل السعي إلى التحكم في معدلاته من خلال تحرير الأسعار والتحول نحو اقتصاد السوق<sup>1</sup>، غير أن هذا التغير ما لبث أن بدأ يأخذ وتيرة تصاعدية نتيجة الانتعاش الذي شهده الاقتصاد الجزائري بارتفاع أسعار البترول، وفي المقابل ارتفاع أسعار السلع المستوردة للاستهلاك، وهذا ما ظهر بمعدل متزايد إلى غاية بلوغه 4.60%، و3.97% خلال سنتي 2003 و2004 على التوالي، وقد شهد معدل الأسعار تراجعاً طفيفاً، لانطلاق مختلف المشاريع التنموية بهدف تحريك عجلة الاقتصاد، ومن أهم هذه المشاريع تلك الموجهة لتشغيل الشباب، بالتالي زيادة الإنتاج الصناعي خارج قطاع المحروقات، وخاصة في القطاع الخاص<sup>2</sup>، بوصوله لعتبة 2.31% سنة 2006، وبعدها رجعت موجة تزايد نسبة التغير، لأن قنوات الاقتصاد لم تستطع استيعاب كمية النقد المطروحة فيه، لعدم مرونة العرض الكلي، وكذا نتيجة كتلة التعويضات التي تلقاها الموظفين بأثر رجعي، بالإضافة إلى بعض التحويلات الهادفة للحد من التضخم، وفي سنة 2009 ارتفع معدل التضخم بمؤشر ارتفاع أسعار المواد الأولية والنصف المصنعة المستوردة، أما في سنة 2012 فقد شهد التضخم أعلى مستوياته بنسبة 8.8%، على الرغم من تراجع بعض مستويات الأسعار العالمية<sup>3</sup>، ويعود هذا الارتفاع لظهور حالات المضاربة في الأسعار في أسواق المنتجات الفلاحية مع نقص المعروض من السلع<sup>4</sup>.

(1) امحمد بن البار، مرجع سبق ذكره، ص 128.

(2) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>. بتاريخ:

2019/06/01، ص 56.

(3) المرجع نفسه، ص 51.

(4) امحمد بن البار، مرجع سابق، ص 129.

## الفصل الثاني — دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

ومع انخفاض أسعار البترول بداية من 2014، وتراجع الجباية البترولية عمدت الدولة إلى تخفيض قيمة العملة بهدف رفع الموارد من النقد الأجنبي، استمر التضخم تصاعديا، ولكن بشكل بطيء عكس السنوات السابقة، غير أنه ومع استمرار التراجع في الإيرادات الجبائية البترولية، تحوّل توجه الدولة إلى الانكماش الاقتصادي بهدف التخفيض من النفقات التسييرية<sup>1</sup>، والتأثير على القدرة الشرائية، ما نتج عنه تراجع طفيف في معدلات التضخم نتيجة انخفاض الطلب الاستهلاكي، غير أنه ما لبث أن عاد لوتيرة تصاعدية بين سنتي 2017-2018.

ثانيا: الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي).

يهتم هذا المؤشر بقياس التطور في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتم قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ويضرب الناتج في مائة، فإذا كانت المحصلة 100، فذلك يعني أن هناك استقرار في الأسعار، أما إذا فاقت حصيلته المائة، فهذا دليل على وجود موجة تضخمية في الأسعار، وفيما يلي جدول تطور هذا المؤشر حسب تقارير البنك الدولي:

الجدول رقم (2-2): تطور الرقم القياسي الضمني للفترة 2001-2018.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ن.م.إ ب (أ.ج)	4227.11	4522.77	5252.32	6149.11	7561.98	8501.63	9352.88	11043.70	9968.02
ن.م.إ ب (أ.ث)	3463.02	3657.27	3920.66	4089.32	4330.91	4403.86	4552.40	4659.84	4735.90
ر.ق.ض	122.06	123.66	133.96	150.36	174.60	193.04	205.44	236.99	210.47
نسبة التغير %	/	1.31	8.32	12.24	16.12	10.56	6.42	15.35	11.19-
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ن.م.إ ب (أ.ج)	11991.56	14588.97	16209.59	16647.91	17228.59	16712.68	17525.10	18594.11	22548.13
ن.م.إ ب (أ.ث)	4908.01	5049.94	5220.37	5364.85	5568.13	5777.68	5968.35	6063.84	7882.99
ر.ق.ض	244.32	288.89	310.50	310.3	309.41	289.26	296.63	306.63	286.03
نسبة التغير %	16.08	18.24	7.48	0.06-	0.28-	6.051-	2.5	3.37	6.71-

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على تقرير البنك الدولي حول الجزائر، متوفر على الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>، بتاريخ: 2019/04/24.

(<sup>1</sup>) التعلية رقم 266، بتاريخ: 27 جوان 2016، بخصوص ترشيد النفقات العمومية.

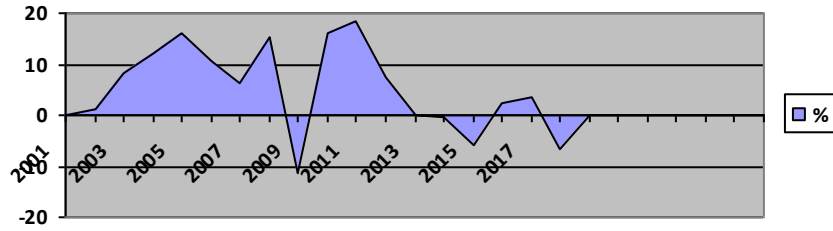
## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

حيث: ن.م.إ (أ.ث): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة؛

ن.م.إ (أ.ج): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية؛

ر.ق.ض: الرقم القياسي الضمني.

الشكل رقم (2-2): تطور الرقم القياسي الضمني للفترة 2001-2018.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (2-2).

من معطيات الجدول (2-2) والشكل (2-2) أعلاه، وباعتبار أن الرقم القياسي الضمني يعكس نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إليه بالأسعار الثابتة، نجد أنه شهد وتيرة تصاعدية من 2001 إلى غاية 2005 من القيمة 122.06 سنة 2006 بمعدل تغير فاق 16%، واستمر في الزيادة إلى سنة 2017 ولكن بوتيرة متغيرة بين التسارع والبطء، ويرجع هذا الارتفاع في الأسعار المبيّن في أن قيمة مكش الناتج فاقت نسبة 100%، حتى ولو تباينت بين مختلف فترات الدراسة، لأن الدولة شرعت في برامج الإنعاش الاقتصادي ما جعل كمية الإنفاق العام تتزايد من برنامج لآخر.

### المطلب الثاني: محددات التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018.

نظريا يوجد للتضخم عدة أسباب وفق النظريات المفسرة، من أهمها زيادة الطلب الكلي عن العرض المقابل له، ومنه زيادة المعروض النقدي (الكتلة النقدية المتداولة) مترجم في زيادة القدرة الشرائية للأفراد، وفيما يلي سنبيّن أهم التطورات في هاذين المؤشرين بالنسبة للجزائر، على النحو التالي:

#### أولا: زيادة المعروض النقدي.

وفق معيار الاستقرار النقدي، فإن مفهوم التضخم يكمن في المقارنة بين تطور حجم الكتلة النقدية مقابل تطور الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يبيّن هذه المقارنة خلال الفترة 2001-2018.

الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر  
للفترة 2001-2018

الجدول رقم (2-3): تطور الكتلة النقدية مقابل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2001-2018.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الكتلة النقدية (M2) (1)	2473.5	2901.5	3354.4	3644.3	4070.4	4933.7	5994.6	6955.9	7173.1
نسبة التغير (1) %	/	17.3	15.6	10.5	11.7	18.7	21.5	16.0	3.1
ن.م.إ. (أ.ث.) (2)	3463.02	3657.27	3920.66	4089.32	4330.91	4403.86	4552.40	4659.84	4735.90
التغير (2) %	/	5.58	7.20	4.30	5.9	1.68	3.37	2.36	1.63
نسبة (1) إلى (2)	/	3.1	2.16	2.44	1.98	11.13	6.37	6.77	1.90
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	*2018 جوان
الكتلة النقدية (M2) (1)	8280.7	9929.2	11015.1	11941.5	13686.7	13704.5	13816.3	14974.6	15936.67
نسبة التغير (1) %	15.4	19.9	10.9	8.4	14.6	0.1	0.5	8.4	6.4
ن.م.إ. (أ.ث.) (2)	4908.01	5049.94	5220.37	5364.85	5568.13	5777.68	5968.35	6063.84	7882.99
التغير (2) %	3.63	2.89	3.37	2.76	3.78	3.76	3.30	1.59	2.99
نسبة (1) إلى (2)	4.24	6.88	3.23	3.04	3.86	0.2	0.15	5.28	2.14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - تقارير البنك المركزي فترة الدراسة؛

- المديرية العامة للسياسات والتفديرات؛

- \* حسب تقرير البنك الدولي.

من خلال الجدول (2-3) أعلاه نلاحظ أن نسبة زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري كانت تصاعديّة منذ سنة 2001 بوتيرة متسارعة، وهذا راجع لضخ مخصصات المشاريع التنموية ضمن ما سطرته الدولة من برامج إنعاش اقتصادي، وفق المعطيات التالية<sup>1</sup>:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: 525 مليار دينار جزائري؛

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: 14209.9 مليار دج؛

<sup>(1)</sup> مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الحكومة الجزائرية، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 52.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

3- البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014: 15059.5 مليار دج؛

4- برنامج توظيف النمو: 6728 مليار د ج (لم تكتمل قيمته لاعتبار تداعيات تراجع أسعار البترول).

غير أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لم يواكب وتيرة التطور للكتلة النقدية، ما جعل النسبة بينهما غالبا ما كانت متزايدة، إلى أن وصلت أعلى قيمة لها في سنة 2011 بنسبة 6.88%، حتى وإن تراجعت في بعض الأحيان إلى أن وصلت سنة 2015 نسبة 0.2%، وواصلت النزول إلى حد 0.15% سنة 2017 لنقص المعروض النقدي، وحالة الانكماش التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، ومع اللجوء إلى تمويل الاقتصاد بالتمويل غير التقليدي، عاودت وتيرة التصاعد في الكتلة النقدية لتؤثر على الناتج الذي أصبح شبه ثابت<sup>1</sup>، إن لم نقل تراجع في السنوات الأخيرة وخاصة فيما بين سنتي 2016-2017، ولكن تفاؤل محلي البنك الدولي يؤكد وجود ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، مصحوبا بامتصاص كتلة نقدية من الجهاز الإنتاجي.

ثانيا: فائض الطلب الكلي.

حسب كينز معيار فائض الطلب، هو المقياس الأساسي لتوضيح تطور معدل التضخم من سنة لأخرى على أساس زيادة الطلب الكلي الذي لا يقابله إنتاج من السلع أو الخدمات، وفيما يلي جدول يوضح تطور فائض الطلب في الجزائر للفترة 2001-2017.

الجدول رقم (4-2): تطور فائض الطلب في الجزائر للفترة 2001-2017.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ن.م.إ. (أ.ث.)	3463.0	3657.2	3920.6	4089.3	4330.9	4403.8	4552.4	4659.8	4735.90
إ.م.ج. (أ.ج.)	4227.1	4522.7	5252.3	6149.1	7561.9	8501.6	9352.8	11043.70	9968.02
ف.ط.ك.	764.08	865.5	1331.6	2059.7	3231.0	4097.7	4800.4	6383.8	5232.12
ف.ط.ك/ن ن.م.إ. (أ.ث.) %	22.06	23.66	33.96	50.36	74.60	93.04	105.44	136.99	110.47

<sup>(1)</sup> مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر  
للفترة 2001-2018

معدل التضخم %	0.48	1.43	4.60	3.97	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
ن.م.إ. (أ.ث.)	4908.0	5049.9	5220.3	5364.8	5568.1	5777.6	5968.3	6063.8	
	1	4	7	5	3	8	5	4	
إ.م.ج. (أ.ج.)	11991.	14588.	16209.	16647.	17228.	16712.	17525.	18594.	
	56	97	59	91	59	68	10	11	
ف.ط.ك.	7083.5	9539.0	10989.	11283.	11660.	10935	11556.	12530.	
	5	7	22	11	46		8	27	
ف.ط.ك/ن إ.م.إ. (أ.ث.) %	144.32	188.89	210.5	210.31	209.41	189.26	193.63	206.63	
معدل التضخم %	5.43	3.01	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات تقرير البنك الدولي. حيث: - ن.م.إ.: الناتج المحلي الإجمالي؛

إ.م.ج.: الإنفاق المحلي الجاري؛

ف.ط.ك.: فائض الطلب الكلي.

بنفس الطريقة نلاحظ أن معيار فائض الطلب، يعبر بطريقة أخرى عن وجود فرق بين الطلب والعرض الكليين، وخلال فترة الدراسة نجد أن نسبة فائض الطلب الكلي من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة تزايدت منذ سنة 2001 لتفوق 100% ابتداءً من سنة 2007 بقيمة 105.44، وواصلت التصاعد حتى وصلت أعلى قيمة لها سنة 2012 بنسبة 210.5%، ما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي لم يعد باستطاعته تغطية حتى النصف من الطلب الكلي، وهذا ما يوجد آثاراً تضخمية حسب ما يفسره الاقتصاديون، بمعدل تضخم 8.89 % سنة 2012، وبنفس الطريقة نجد أن هناك تفاوت بين سنة وأخرى في تغطية الناتج للطلب الكلي، وما ينتج عنه من فائض، وأهم فترة لتراجع هذه النسبة كانت بداية من سنة 2015، باعتبار توجه الدولة إلى التأثير على الطلب الكلي بترشيد الإنفاق، في ظل تراجع الإيرادات الجبائية البترولية.

من المقياسين السابقين يتبين أن نوع التضخم هنا وفق معايير التقسيم النظري يتجه نحو التضخم من جانب الطلب الساحب، باعتبار أن زيادة كلا من المعروض النقدي والطلب الكلي كانت سبباً في ارتفاع الأسعار، لأنها لم تجد ما يكافؤها من عرض وإنتاج، وإنما هذا راجع لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وضعف قدرته لامتناس الكمية المتدفقة من الكتلة النقدية.

## الفصل الثاني — دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

### ثالثا: كتلة الأجور والتضخم في الجزائر للفترة 2001-2017.

يتوقف تحويل الكتلة النقدية المتدفقة في الاقتصاد على هيكل هذا الاقتصاد بالدرجة الأولى، وكذا تفضيلات الأشخاص وتوجهاتهم الاستهلاكية، وعليه فإن الأسعار هنا تتحدد وفق ما تم تحويله من كتلة أجرية إلى الاستهلاك، وما فاض عنها من ادخار.

الجدول رقم (5-2): تطور معدل التضخم مقابل الكتلة الأجرية والاستهلاك الخاص للفترة 2001-2017.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الكتلة الأجرية	970.6	1048.9	1137.9	1278.5	1363.9	1500.1	172.9	2138.54	2360.5
الاستهلاك الخاص	1847.73	1989.32	2126.30	2371.02	2553.03	2695.57	2963.81	3333.28	3743.91
معدل التضخم %	0.48	1.43	4.60	3.97	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
الكتلة الأجرية	2917.6	3817.8	4297.7	4399.2	4668.3	5021.7	5703.20	6754.21	
الاستهلاك الخاص	4115.56	4548.23	5210.99	5769.78	626.72	6853.95	7446.00	8037.20	
معدل التضخم %	5.43	3.01	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- نشرات الديوان الوطني للإحصائيات لفترة الدراسة؛
- تقارير البنك المركزي لفترة الدراسة.

من خلال الجدول (5-2) نلاحظ أن الكتلة الأجرية تطورت بطريقة متزايدة، وهذا راجع لعدة أسباب منها: تزايد عدد الموظفين في القطاع العام من خلال سياسات التوظيف الإداري، وكذا رفع الأجر القاعدي في الجزائر، وما صاحبه من زيادات في نسب التعويضات والمنح، وخاصة ذات الأثر الرجعي<sup>1</sup>، وأهمها كانت سنة 2012، ما يعني زيادة القدرة الشرائية للأفراد بتحويل نسبة كبيرة من الدخل إلى الاستهلاك، ما فسّر أعلى معدل تضخم 8.89%.

فمثلا نجد معدل التضخم في ما بين سنوات 2005-2009 تناسب طريبا مع تزايد الكتلة الأجرية والاستهلاك الخاص، في حين أنه ترجم بالعكس في 2010-2011، و 2015-2017، حيث نجد أنه خلال

<sup>(1)</sup> بنك الجزائر، التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لفترة الدراسة، على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>.

## الفصل الثاني — دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

هاتين الفترتين لم يستجب التضخم لارتفاع مستوى الاستهلاك وكتلة الأجور الممنوحة، وهذا لأن أسعار بعض المواد الاستهلاكية عرفت تراجعاً في الأسواق المحلية والعالمية<sup>1</sup>، ونلاحظ من جهة أخرى أن مستوى الاستهلاك يفوق كثيراً الكتلة الأجرية، ما يفسر وجود مداخيل أخرى للأفراد تتحول إلى الاستهلاك الخاص من بينها الأرباح الخاصة، والأجور من غير القطاع العام.

رابعاً: تطور الواردات من السلع والخدمات مقابل معدل التضخم في الجزائر للفترة 2001-2017.

في كثير من الأحيان نجد الدول ذات الطابع النفطي في صادراتها، تقابله باستيراد المواد الاستهلاكية كوسيلة لتغطية الحاجات المجتمعية، لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في تلبية هذه الحاجيات.

الجدول رقم (6-2): تطور الواردات من السلع والخدمات مقابل معدل التضخم للفترة 2001-2017.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

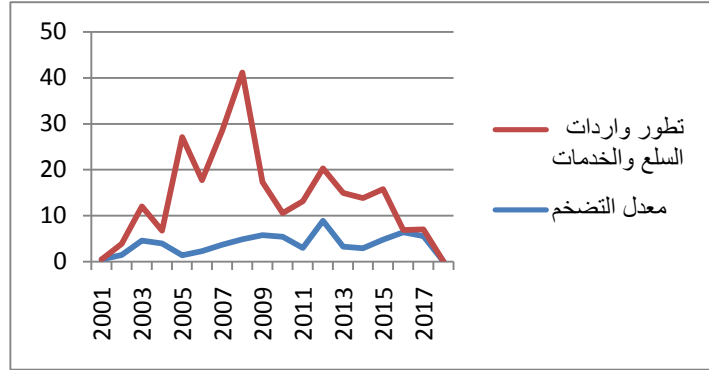
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات من السلع والخدمات	930.67	1159.17	1254.04	1577.14	1820.43	1863.5	2326.06	3170.78	3583.77
معدل التضخم %	0.48	1.43	4.60	3.97	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
الواردات من السلع والخدمات	3768.00	4148.89	4622.07	5161.12	5500.00	6104.03	6139.44	6229.00	
معدل التضخم %	5.43	3.01	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على تقرير البنك الدولي حول الجزائر.

<sup>(1)</sup> بنك الجزائر، التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لفترة الدراسة، على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

الشكل رقم (3-2): تطور الواردات من السلع والخدمات مقابل معدل التضخم للفترة 2001-2017.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول (6-2).

من الجدول (6-2) والشكل (3-2) نلاحظ أن معدلات التضخم تطورت بنفس وتيرة تطور واردات السلع والخدمات، ما يعني أن مصدر التضخم في الجزائر كان بنسبة كبيرة تضخما مستوردا، حيث أن أعلى قيمة في معدل التضخم صاحبت أكبر قيم الواردات، خاصة في ظل اتجاه تحرير التجارة الخارجية مع مطلع الألفية، هذا ما يعكس التوجه الاستهلاكي للدولة، حيث مثلت واردات السلع والخدمات، إما النهائية بغرض الاستهلاك لتغطية عجز الإنتاج المحلي، أو المواد الأولية ونصف المصنعة الموجهة لعملية الإنتاج<sup>1</sup>، ما يعني زيادة تكلفة السلع النهائية لتغطية تكاليف الإنتاج، وفي ظل انهيار أسعار المحروقات عمدت الدولة إلى تقييد كتلة الواردات في كثير من المجالات<sup>2</sup>، وهذا ما جعل معدلات التضخم في حالة تراجع بين 2016-2017.

### المطلب الثالث: آثار التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2018.

أدى تطور معدلات التضخم باختلاف أنواعه في الجزائر، والتي توضح أن من أهمها التضخم المستورد، والتضخم من جانب الطلب، باعتبار تزايد معدل النمو مع تزايد الكتلة النقدية، وكذا في المقابل توجيه الاستهلاك إلى الواردات، لعدم كفاية المنتج الوطني لطلبات الأفراد والمنتجين، وعليه فإن التضخم كان له آثارا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من أهمها:

#### أولا: على المستوى الاقتصادي.

يؤثر التضخم واستمراره على المدى المتوسط والبعيد اختلالات في التوازنات الاقتصادية، على أساس اتجاه الدورة الاقتصادية نحو الانكماش بسبب ارتفاع الأسعار، فمن حيث:

(1) بنك الجزائر، التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر لفترة الدراسة. على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>.  
(2) المرجع نفسه.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

1- تأثيره على الدخل، الاستهلاك، والادخار: يمثل التضخم ضريبة يدفعها الفرد للانتقال من دخله الإسمي إلى دخله الحقيقي، الذي يعبر عن قدرته الشرائية في سوق السلع والخدمات، وبالرغم من أن الدخول في الجزائر عرفت وتيرة تصاعدية، سواء من حيث الحد الأدنى أو التعويضات بمختلف أشكالها، لكن هذا الحجم من الأجور لم يكفي لتمكين الأفراد من تحمل ارتفاع الأسعار في شكل ضغوط تضخمية، ما يحول دون التفكير في جانب الادخار، ما يعني نقص الاستثمارات مستقبلا، وفيما يلي جدول يبين العلاقة بين كل من التضخم وهذه المؤشرات:

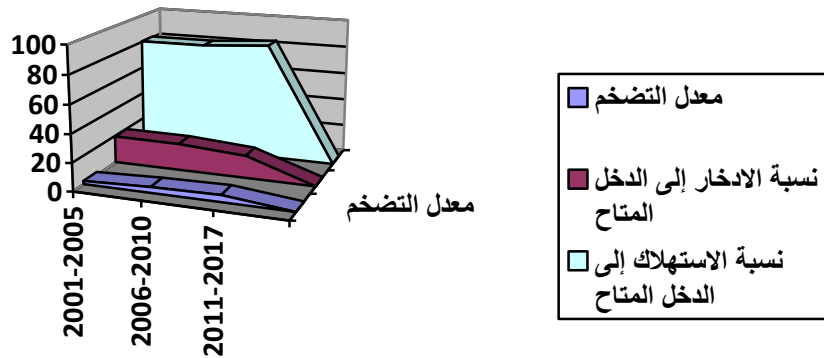
الجدول رقم (7-2): تطور معدلات التضخم، الدخل المتاح، الاستهلاك والادخار للفترة 2001-2017.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2005-2001	2010-2006	2017-2011
الدخل المتاح	3284.6	4907.6	9401.6
الاستهلاك الخاص	2641.9	3959.62	7895
الادخار	642.7	947.98	1506
نسبة الاستهلاك للدخل المتاح	80.44	80.68	83.98
نسبة الادخار للدخل المتاح	19.56	19.32	16.02
معدل التضخم %	2.37	4.14	5.03

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لفترة الدراسة.

الشكل رقم (4-2): تطور معدلات التضخم، الدخل المتاح، الاستهلاك والادخار للفترة 2001-2017.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على الجدول رقم (7-2)

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

من الجدول (2-7) والشكل (2-4) يتضح أن توجه الأفراد كان استهلاكيا طول مدة الدراسة، ما يفسره ارتفاع نسبة الاستهلاك إلى الدخل المتاح مقارنة بالادخار، بالرغم من أنه فيما بين 2001-2010 لم تتحرك وتيرة الاستهلاك مع وجود تحفيزات في جانب الطلب برفع الأجور، غير أنه وفي العقد الأخيرة زادت نسبة الاستهلاك إلى الدخل المتاح، ما يعني أن الأفراد تأثروا بمعدلات التضخم التي أخذت من جانب الادخار إلى ضروريات الاستهلاك<sup>1</sup>.

وهنا نقول أنه كان للتضخم تأثيرا مباشرا على اتجاهات الاستهلاك والادخار في الجزائر، باعتبار اهتمام الأفراد دائما المتزايد بجانب الاستهلاك، وعزوفه على الادخار، لأن الدخل في الجزائر تحدد بصفة إدارية، وليس على أساس الإنتاجية الاقتصادية.

2- أما في جانب الاستثمار: فقد حاولت الدولة طيلة تطبيقها لبرامج الإنعاش الاقتصادي إنشاء مشاريع استثمارية بسعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، والاستفادة من فوائض الموازنة العامة، لكن طبيعة الجهاز الإنتاجي للدولة حالت دون تحقيق هذه الأهداف، ومع التضخم زاد التوجه نحو الاستهلاك كما سبق تحليله، فأدى بالتأثير على الادخار الذي من المفروض أن يتحول مستقبلا إلى دوافع استثمارية، فيما عدى الاستثمار في مجال التجارة غير المنتجة، أين توجه منحى الاستثمار لسد حاجيات المجتمع إلى الاستيراد، ما يعني هروبا للعملة الصعبة بما يؤثر سلبا على قيمة العملة الوطنية، ومعناه تعميق للتضخم بشكل آخر<sup>2</sup>.

### ثانيا: على المستوى الاجتماعي.

أثر التضخم من الناحية الاجتماعية، بكونه يعبر عن قدرة شرائية تحدد سلوك الأفراد، وبالتالي تعود على مستواهم المعيشي، وما ينجم عنه من توفر الحد الأمثل من الاحتياجات الضرورية إلى الكماليات.

1- ظهور الطبقة الاجتماعية: ينقسم المجتمع إلى موظفين يسفيدون من دخول ثابتة، ومستثمرين ذوي عوائد رأسمالية، ما يعني أن تأثير التضخم سيكون متباينا بين الطرفين، حيث أننا شاهدنا من خلال تحويل الدخل المتاحة إلى استهلاك تأثر هذه الفئة بمعدلات التضخم، في مقابل الأرباح التي حققها أصحاب رؤوس الأموال من خلال المضاربة في الأسعار، إما بحجة التكاليف الإنتاجية أو برفع فوائد الاستثمار لتغطية أثر التضخم، وهذا ما نجم عنه تباين مجتمعي وزيادة الطبقة بظهور البرجوازية في الجزائر، بعدما كان مصطلحا بعيد في القرن السابق، واستفحال ظاهرة الفقر التي بينت ضعف الدولة

(1) بنك الجزائر، التقارير السنوية، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر خلال فترة الدراسة، مرجع سبق ذكره.

(2) امحمد بن البار، مرجع سبق ذكره، ص ص 163-164.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

في تحقيق غاياتها من برامجها التنموية، فحسب دليل الفقر متعدد الأبعاد، فإن ملكية الأصول من ضمن مؤشرات تزايد نسبة الفقر في الجزائر<sup>1</sup>.

كما بيّنت مختلف التقارير الوطنية أن 20% من السكان لا يصلون إلى كامل احتياجاتهم حسب مؤشرات الحاجات اليومية، في مقابل 4.1% يعيشون في وضعيات خيالية من الترف، وأن هناك تباين في ما بين المناطق الريفية والحضرية لا يستفيدون من نفس الخدمات على المستوى العمومي<sup>2</sup>.

2- الهجرة: كما ظهرت في الآونة الأخيرة موجات الهجرة، سواء على مستوى الكفاءات البشرية أو الطبقات المجتمعية العادية، سعيا منها لإيجاد منافذ تحقيق دخول، وثروات ذات معنى حقيقي في تلبية متطلباتهم، وهذا نظرا لتراجع القدرة الشرائية، ونقص التوظيف على المستوى العمومي، أو على مستوى المشاريع الاستثمارية التي أصبحت شبه متوقفة.

3- الآفات الاجتماعية: إثر الضغط الذي ولّده التراجع في المستوى المعيشي للأفراد، الناتج عن الارتفاع الكبير في الأسعار ومحدودية الدخل، صاحبه موجة من الظواهر الاجتماعية التي ما لبثت أن كانت شبه معدومة في المجتمع الجزائري، تمثل أهمها في الفساد الأخلاقي، كنوع من الانتقام الذي يمارسه الشعب ضد ما يواجهه من ظروف اقتصادية ضعيفة، ومعدلات تضخم حالت دون التنمية المجتمعية والعدالة الاجتماعية<sup>3</sup>.

(1) يونيسف، التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، الأمم المتحدة، بيروت، 2017، ص 27.

(2) Gouvernement Algerienne, obbjectifs du millenaire pour le developpement, rapport national 2000-2015, Algerie 2016, p 37.

(3) حسن الحاج، عجز الموازنة العامة -المشكلات والحلول، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 63، السنة السادسة، الكويت، 2007، ص 14.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

### المبحث الثاني: واقع التسيير الميزاني، وتأثيره على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018.

تقوم وزارة المالية الجزائرية بتحديد ما سيتم تحصيله وإنفاقه، في شكل التزام تعتمده للخزينة العمومية يصدر كقانون مالية في بداية كل سنة مدنية، وعليه يتم تنفيذ ما جاء في فصل الميزانية العامة للدولة.

### المطلب الأول: تطور حالة الميزانية في الجزائر للفترة 2001-2018.

تعتمد الإيرادات العامة للجزائر على إيرادات الجباية البترولية، وتقدر موازنتها العامة على هذا الأساس بالإضافة إلى مختلف الضرائب والرسوم التي تعمل على استحداثها، أو الزيادة في وعائها حسب متطلبات دفع عجلة النشاط الاقتصادي.

### أولاً: تطور رصيد الميزانية العامة مقارنة بقوانين المالية خلال الفترة 2001-2018.

اعتمدت الحكومة في تقدير موازنتها العامة على أسعار مرجعية للبتروول يتم تحديدها إدارياً، وعلى هذا الأساس يتم تقدير الإيرادات وتوزيعها على مختلف النفقات المزمع القيام بها خلال كل سنة، ومنذ بداية الألفية الثالثة، وعلى الرغم من الانتعاش الحاصل في أسواق النفط العالمية، إلا أن الدولة اعتمدت أسعاراً مرجعية منخفضة جداً، وهذا ما جعل موازنتها التقديرية في حالة عجز، ما يعني عمد الدولة إلى تخطيط العجز كسياسة إنعاشية باعتبار التنبؤ بتطور الأسعار نحو الأحسن.

### الجدول رقم (8-2): تطور رصيد الميزانية العامة مقارنة بقوانين المالية خلال الفترة 2001-2018.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الإيرادات	1505.5	1603.2	1966.6	2229.7	3082.6	3639.8	3687.8	5190.5	3676.0
إجمالي النفقات	1321.0	1550.6	1766.2	1891.8	2052.0	2453.0	3108.5	4191.0	4264.3
الرصيد	184.5	52.6	200.4	337.9	1030.6	1186.8	579.3	999.5	570.3-
التقدير الإيرادي	1234.38	1457.75	1451.45	1528.0	1635.83	1683.29	1802.61	1924.00	2786.6
التقدير الإنفاقي	1251.79	1559.83	1711.1	1920	1950	3555.41	3623.75	4322.85	5191.45
رصيد الموازنة التقديرية	17.41-	102.08-	259.65-	392-	314.17-	1872.12	1821.14	2398.85	2404.85
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018 نهاية ماي
إجمالي	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1	5110.1	6182.8	3426.6

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

									الإيرادات
4079.0	7389.3	7297.5	7656.3	6995.7	6024.1	7058.1	5853.6	4466.9	إجمالي
652.4-	1206.5-	2187.4-	2553.2-	1257.3-	66.6-	718.8-	63.5-	74.0-	النفقات
6242.49	5635.51	4747.43	4684.65	4118.18	3820.0	3455.65	2992.4	3081.5	الرصيد
8657.77	6882.7	7984.17	8858.05	7656.23	6879.81	7428.66	6618.42	5860.85	التقدير
-	-	-	4173.4-	-	-	-	-	-	التقديري
2415.28	1247.19	3236.74	3538.05	3059.81	3973.01	3626.02	2779.35	-	الإيرادي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	التقدير
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الإنفافي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	رصيد
2415.28	1247.19	3236.74	3538.05	3059.81	3973.01	3626.02	2779.35	-	الموازنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	التقديرية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر لفترة الدراسة.

- قوانين المالية للسنوات 2001-2018، بصيغة PDF على الموقع: <http://mfdgi.gov.dz>

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الرصيد في الموازنة العامة التقديرية دائما ما كان سالبا، وهذا راجع لأن الدولة اعتمدت أسعارا مرجعية للبتترول ضئيلة جدا مقارنة مع الأسواق العالمية، وفق خطط توسعية قامت بتمويل موازنتها في كل مرة من صندوق ضبط الإيرادات المستحدث في 2001<sup>1</sup>، وباعتبار الانتعاش الحاصل في أسعار النفط في الأسواق الدولية، أحدث هذا فائضا في رصيد الميزانية الختامية للخبزينة العمومية، وهذا يعني أن خطط التوسع الإنفافي بإحداث العجز المبدئي، كانت إيجابية مع هذه الأوضاع، ومع وجود فائض في صندوق ضبط الإيرادات، غير أنه ومع حلول عام 2009، وبالرغم من أن الدول قامت برفع السعر المرجعي للبتترول لموازنتها التقديرية، غير أن هذا السعر لم يكافئ الأسعار الدولية، وهذا ما أحدث عجزا في الميزانيات الختامية في مقابل العجز الذي كان موجودا أصلا في الموازونات التقديرية ومع تدهور احتياطات صندوق ضبط الموارد حيث وصل قيمة الصفر مع نهاية 2016، جعل من أمر العجز الموازني أمرا لا مفر منه، لأن الدولة لم تهتم خلال انتعاش أسعار البترول بإيجاد بدائل إيرادية أو التنويع فيها.

وهنا يتضح أن سياسة افتعال العجز لأجل إنعاش الأوضاع الاقتصادية، جعل الحكومة تغفل عن تحويل مسار الجهاز الإنتاجي، في ظل التغيرات التي لا يمكن التنبؤ بها أحيانا في مجال أسعار النفط.

<sup>(1)</sup> المادة 10 من القانون 02/2000 المؤرخ في: 2000/06/27، المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم: 130-302 المعنون ب"صندوق ضبط الموارد".

الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر  
للفترة 2001-2018

ثانيا: هيكل الإيرادات العامة للميزانية العامة للفترة 2001-2018.

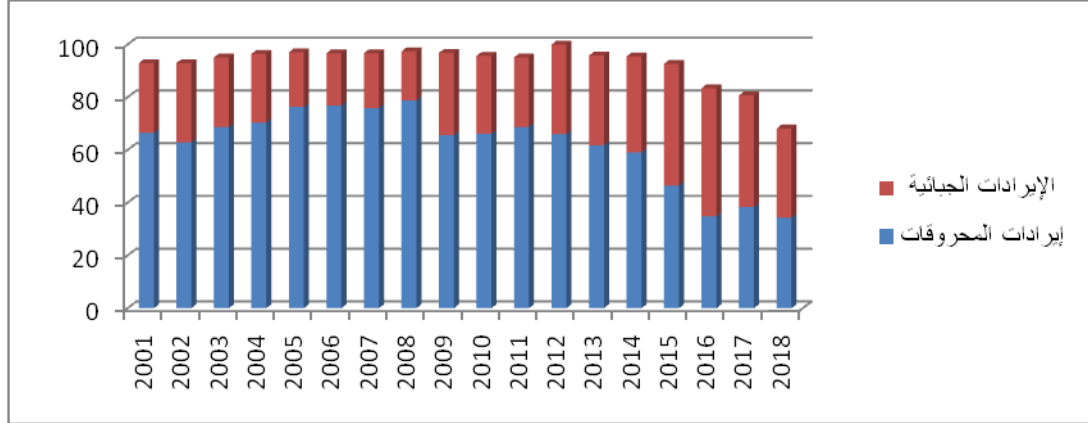
الجدول رقم (9-2): تطور نسبة الإيرادات البترولية والعادية من إجمالي الإيرادات للفترة 2001-2018.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الإيرادات (1)	1505.5	1603.2	1966.6	2229.7	3082.6	3639.8	3687.8	5190.5	3676.0
الإيرادات البترولية (2)	1001.4	1007.4	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6	2412.7
نسبة (2) إلى (1)	66.51	62.81	68.64	70.44	76.32	76.89	75.91	78.77	65.63
الإيرادات العادية (3)	398.2	482.9	519.9	580.4	640.4	720.8	766.7	965.2	1146.6
نسبة (3) إلى (1)	26.44	30.12	26.43	26.03	20.77	19.8	20.79	18.59	31.19
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018 نهاية ماي
إجمالي الإيرادات (1)	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1	5110.1	6182.8	3426.6
الإيرادات البترولية (2)	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	1179.0
نسبة (2) إلى (1)	66.12	68.73	66	61.73	59.04	46.51	34.85	38.37	34.40
الإيرادات العادية (3)	1298.0	1527.1	2155.0	2031.0	2091.4	2354.7	2482.2	2663.1	1156.1
نسبة (3) إلى (1)	29.54	26.37	33.99	34.09	36.44	46.14	48.57	42.38	33.73

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لفترة الدراسة.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

الشكل رقم (5-2) : نسبة الإيرادات الجبائية والعادية لإجمالي الإيرادات للفترة 2001-2018.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (9-2).

من خلال الجدول (9-2) والشكل (5-2) نلاحظ أن الموازنة العامة للدولة لطالما اعتمدت على إيرادات المحروقات بنسبة تفوق النصف، معوضة بذلك النقص الحاصل في الجباية العادية، خاصة في ظل انتعاش أسعار المحروقات من جهة، واعتماد الامتيازات والإعفاءات الضريبية التي قلصت من الحصيلة الجبائية، في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، ومن أهمها<sup>1</sup>:

❖ في بداية الاستثمار:

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المحلية لإنجاز الاستثمار؛
- ✓ تخفيض بنسبة 90% من مبلغ أتوات الإيجار خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات التي تدخل في الاستثمار.

❖ في مرحلة الاستغلال:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
  - ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).
- والكثير من المزايا والإعفاءات في ظل هذا التوجه التوسعي للدولة، ما جعل الحصيلة الجبائية العادية لا ترقى إلى إيرادات المحروقات خلال الفترة، وخاصة بعد تراجع هذه الأخيرة وعدم قدرة الإيرادات الجبائية العادية تعويضها، نظرا لطول مدة تحديث القوانين وتطبيقها، ما جعل العجز يبدو واضحا في رصيد الميزانيات النهائية.

(1) أحلام فرج الله، موراد حمادي، حوافز الاستثمار في الجزائر وفق قانون 16-09 وأهم عوائق تطبيقه، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، العدد الرابع، الجزائر، ص ص 91-93.

## الفصل الثاني — دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

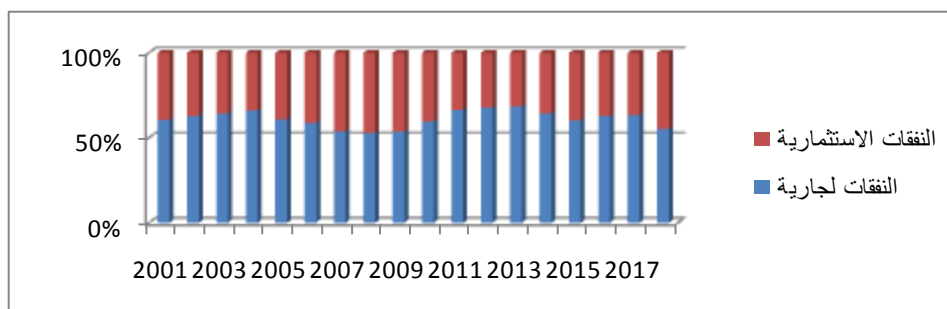
ثالثا: هيكل النفقات العامة للميزانية للفترة 2001-2018.

الجدول رقم (10-2) : نسبة نفقات التسيير ونفقات رأس المال من إجمالي النفقات للفترة 2001-2018.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي النفقات (1)	1321.0	1550.6	1766.2	1891.8	2052.0	2453.0	3108.5	4191.0	4264.3
نفقات التسيير (2)	798.6	975.6	1138.1	1251.1	1245.1	1437.9	1673.9	2217.7	2300.0
نسبة (2) إلى (1)	60.45	62.91	64.43	66.13	60.67	58.61	53.84	52.91	53.93
نفقات رأس المال (3)	522.4	575.0	628.1	640.7	806.9	1015.1	1434.6	1973.3	1946.3
نسبة (3) إلى (1)	39.54	37.08	35.56	33.86	39.32	41.38	46.15	47.08	46.64
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018 نهاية ماي
إجمالي النفقات (1)	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7297.5	7389.3	4079.0
نفقات التسيير (2)	2659.0	3879.2	4782.6	4131.5	4494.3	4617.0	4585.6	4757.8	2251.9
نسبة (2) إلى (1)	59.52	66.27	67.76	68.58	64.24	60.30	62.83	61.68	55.20
نفقات رأس المال (3)	1807.9	1974.4	2275.5	1892.6	2501.4	3039.3	2711.9	2631.5	1827.1
نسبة (3) إلى (1)	40.47	33.72	32.23	31.41	35.75	39.69	37.16	35.61	44.79

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لفترة الدراسة.

الشكل رقم (6-2): نسبة نفقات التسيير ونفقات رأس المال من إجمالي النفقات للفترة 2001-2018.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10-2)

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

من خلال الجدول (2-10) والشكل (2-6) نلاحظ أن نسبة النفقات الجارية دائما ما كانت تفوق نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات الإجمالية، وهذا رغم التطور الحاصل في النفقات الاستثمارية تزامنا مع البرامج التنموية، إلا أن التزامات الدولة في مجال الأجور والتحويلات حالت دون أن تخفض الدولة منها، حيث استمرت النفقات الاستثمارية في التصاعد إلى غاية 2009، أين بلغت نسبة 46.64% من إجمالي النفقات العامة، ومع بداية 2010 بدأت في التراجع مع العجز الحاصل في الموازنة العامة، ما يعني أن عجز الموازنة راجع بالأساس إلى استمرار التزام الدولة بالنفقات التسييرية، ومن أهمها نفقات المستخدمين من أجور ومرتببات، إذ أن نفقات رأسمال تراجعت من خلال عدم إنجاز ما خطط له من برامج تنموية، بنسب متفاوتة لم تتعدى 74%، وبالرغم من تراجع أسعار المحروقات، إلا أن الدولة خصصت مبالغ لنفقات رأس المال في سبيل إنعاش عجلة التنمية ومحاولة منها لرفع مستويات استجابة الجهاز الإنتاجي للدولة.

### المطلب الثاني: تحليل تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم للفترة 2001-2018.

باعتبار الجزائر تعتمد على التحليل الكينزي في تسيير ميزانياتها بتفعيل الطلب الكلي، وفي المقابل اعتمادها على الإيرادات البترولية، فإنها وقعت في فخ افتعال العجز إلى حدوثه فعلا.  
أولا: مقارنة مكونات الموازنة العامة بمعدل التضخم للفترة 2001-2018.

وسنرى مكونات العامة، حسب ما تعتمد عليه الجزائر من عوائد لتمويل نفقاتها.

1- مقارنة رصيد الموازنة العامة بمعدلات التضخم: يعني التضخم حالة عدم كفاية الموارد لما يلزم من إنفاق، وعليه فإن نشوء حالة الارتفاع في الأسعار دليل على هذا الاختلال.

الجدول رقم (2-11) : رصيد الموازنة العامة بالمقارنة مع معدل التضخم للفترة 2001-2018.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الموازنة	184.5	52.6	200.4	337.9	1030.6	1186.8	579.3	999.5	570.3-
التضخم	0.48	1.43	4.60	3.97	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018ماي
رصيد الموازنة	74.0-	63.5-	718.8-	66.6-	1257.3	2553.2	2187.4	1206.5	652.4-
التضخم	5.43	3.01	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	7.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-1)، والجدول رقم (2-7).

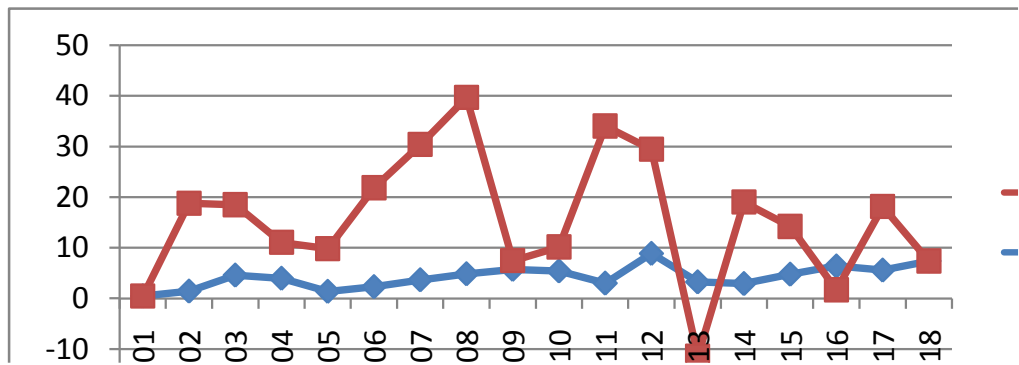
(1) مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية مرجع سبق ذكره، ص 52.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

من معطيات الجدول (2-11) نلاحظ أنه، بالرغم من أن حالة العجز لم تظهر إلا مع بداية سنة 2009، إلا أن معدلات التضخم استمرت في الارتفاع والتراجع خلال الفترة الأولى 2001-2008، لكن مع حدوث العجز الموازني استمرت أسعار التضخم في الارتفاع إلى حدود 9% مع نهاية 2012، وهذا راجع للأزمة العالمية وارتفاع أسعار صرف البترول<sup>1</sup>، ما يعني أن العجز كنتيجة حتمية للعجز المخطط في المرحلة الأولى يرجع لتزايد أسعار المواد الاستهلاكية، أما في الحالة الثانية فقد وقع التضخم نتيجة تدهور إيرادات الحكومة واستمرار تزايد نفقاتها، معبرة عن زيادة طلب كلي لم يجد مقابلا في العرض، وهو المعنى الحقيقي للتضخم.

2- علاقة النفقات العامة بالتضخم للفترة 2001-2018: يعزى حدوث العجز في الموازنة العامة في كثير من الأحيان إلى التزايد المستمر في النفقات العامة، ما يعني انعكاس هذا التزايد على تزايد الطلب الكلي، ما يؤدي إلى حدوث تضخم في الأسعار، كنتيجة لعجز العرض الكلي على مواكبة الطلب الفعال.

الشكل رقم (2-7): نمو معدلات التضخم في ظل تزايد النفقات العامة للفترة 2001-2018.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-9) والجدول (2-11).

من خلال الشكل (2-7) نلاحظ أن هناك تناسب كبير بين تطور النفقات العامة ومعدلات التضخم حيث أنهما تزامنا في الارتفاع، فالتضخم يصل إلى درجة 4.86% بوتيرة تصاعدية، في حين وصول نمو النفقات العامة إلى نسبة 34%، وعلى هذا النحو في حالة 2012 أين وصل حد التضخم قرابة 9% نجد أن النفقات تراجعت إلى قرابة 20% بسبب استمرار عجز الموازنة العامة، وفي عام 2013 نجد التضخم قد استجاب لتراجع النفقات، حيث أنه وصل نسبة 3.26%، مقابل تراجع في نمو النفقات بنسبة 14.53%، غير أن هذا لا ينفي أنه في بعض السنوات، وبالرغم من نمو النفقات لم يستجب التضخم خاصة في فترات انطلاق

(1) بنك الجزائر، التقرير السنوي التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، 2012، مرجع سبق ذكره، ص 53.

## الفصل الثاني — دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

برامج الإنعاش الاقتصادي، إذ نجد أن الجهاز الإنتاجي قد امتص جزءاً كبيراً منها، ما يعني ضعف الآثار التضخمية.

ثالثاً: تأثير تمويل العجز الموازني بالاقتراض على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001-2017.

1- تأثر التضخم بالاقتراض الداخلي: لم تعتمد الدولة إلى الاستدانة بعد فوائض موازنتها بعد انتعاش أسعار

المحروقات منذ 2001، إلا أنها كثيراً ما استعملت هذه الوسيلة لتغطية النفقات التشغيلية، مقابل

استغلال فوائض الإيرادات في النفقات الرأسمالية.

الجدول رقم (12-2): علاقة التضخم بالدين العام للفترة 2001-2018.

الحدة: مليار دينار جزائري

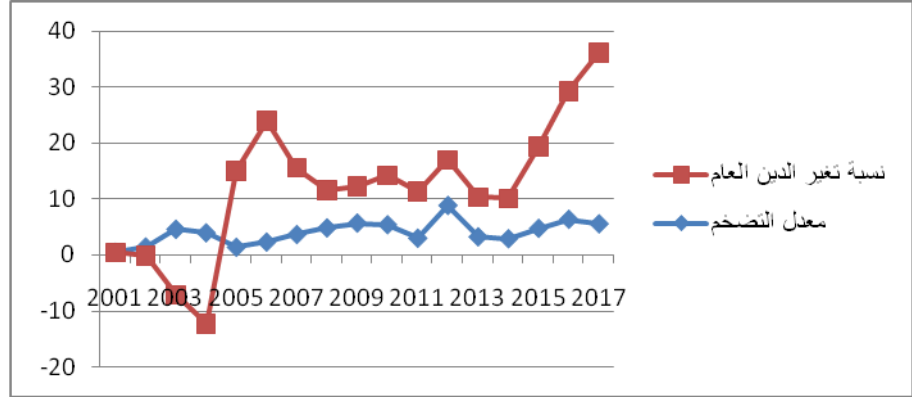
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الدين العام	1162.7	1145.8	1101.6	1000	1038.9	1847.3	1103.9	734	816
نسبية تغير الدين العام %	/	1.5-	11.7-	-16.3	13.7	21.7	11.9	6.7	6.6
معدل التضخم	0.48	1.43	4.60	3.97	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الدين العام	1107.4	1214.8	1312.1	1176.6	1238.0	2444.0	3991.8	5790.8	5790.8
نسبية تغير الدين العام %	8.8	8.3	8.1	7.1	7.2	14.6	22.9	30.6	30.6
معدل التضخم	5.43	3.01	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	5.59

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر لفترة الدراسة.
- تقرير البنك الدولي.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

الشكل رقم (8-2): علاقة التضخم بالدين العام للفترة 2001-2018.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12-2).

يتبين أن حالة الانتعاش في أسعار البترول قد ساهمت في تراجع نسبة الدين العام، باعتبار الاعتماد على وفورات الإيرادات البترولية، وفي كثير من الأحيان توافق هذا التراجع في مرحلته الأولى تراجعاً مماثلاً في معدلات التضخم، غير أن الديون ما لبثت أن تصاعدت بالاعتماد على تمويل الدولة لبعض النفقات الضرورية على سبيل الاعتماد على فوائض الميزانيات في المشاريع الكبرى، ومع أن قيمة الديون لم تكن كبيرة إلا بعد حدوث انهيار في أسعار المحروقات، لم يستجب التضخم في بعض حالات الارتفاع، أي أن التضخم هنا لم يكن تضخماً ناجماً بصفة أساسية على الديون وفوائدها، وحسب تقديرات البنك الدولي فإنه بحلول 2022 ستمثل نسبة الدين العمومي 31% من الناتج الداخلي الخام<sup>1</sup>، ما يعني خطر تأثيره على التضخم.

2- تأثير تمويل العجز الموازني بالدين الخارجي على التضخم: قبل سنة 2001 لطالما عانت الجزائر من نقص في إيراداتها نتيجة مختلف الأوضاع التي كانت تعيشها من الناحية السياسية (أيام العشرية السوداء)، وحتى بانخفاض أسعار المحروقات خلال سنوات التسعينات، ما جعلها تسعى إلى الاقتراض الخارجي في سبيل تمويل موازنتها.

<sup>1</sup> Groupe de la banque mondiale, **Algerie- rapport de suivi de la situation economique**, Public disclosure authorize, automne 2017, p 16.

الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر  
للفترة 2001-2018

الجدول رقم (13-2): علاقة التضخم بالدين الخارجي للفترة 2001-2017.

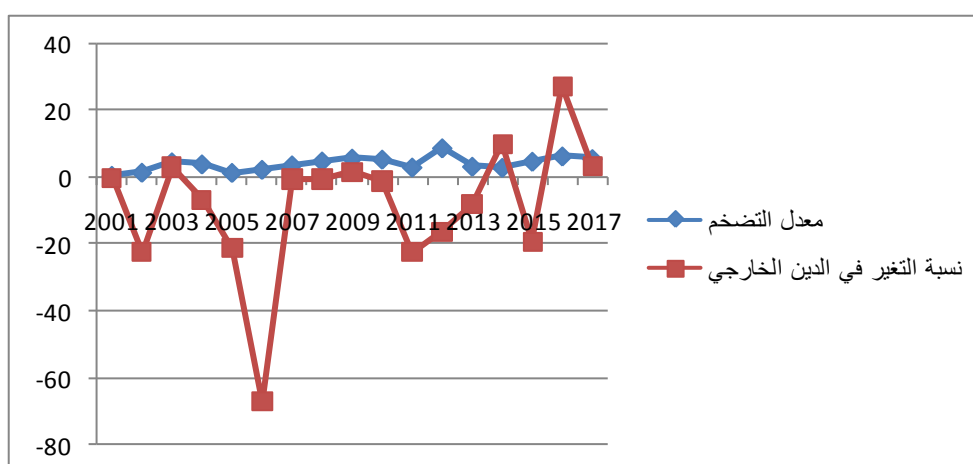
الوحدة: مليار دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الدين الخارجي	29.2	22.642	23.353	21.821	17.192	5.612	5.606	5.586	5.687
نسبية تغير الدين العام %	/	22.4-	3.14	6.56-	21.21-	67.35-	0.35-	0.36-	1.80
معدل التضخم	0.48	1.43	4.60	3.97	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
إجمالي الدين الخارجي	5.681	4.410	3.694	3.396	3.735	3.020	3.849	3.989	
نسبية تغير الدين العام %	1.05-	22.37-	16.23-	8.06-	9.98	19.14-	27.45	3.63	
معدل التضخم	5.43	3.01	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- تقارير البنك المركزي؛
- الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (9-2): علاقة التضخم بالدين الخارجي للفترة 2001-2017.



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على الجدول رقم (13-2)

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

يتبين من الجدول (2-13) والشكل (2-9) أن معدلات التضخم تواءمت كثيرا مع نسب التغير في الدين العام، وخاصة بعد انتعاش موازنات الدولة، جراء ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، ما مكّن الدولة من تسديد ديونها ومستحققاتها، فمثلا في سنة 2006 كان التراجع في نسبة الدين -67.35%، مع تضخم بسيط بمعدل 2.31%، غير أنه ومع تراجع إيرادات الجباية البترولية، لم تعتمد الدولة كثيرا على الدين الخارجي وفضلت الاستدانة الداخلية، وذلك لتأثر احتياطاتها من العملة الصعبة، ففضلت الدين الداخلي لتمكّنها من التحكم فيه دون شروط تملّيتها مؤسسات الإقراض الدولية حين منحها للقروض التمويلية، لأنه وبداءً من سنة 2014 ارتفع الدين الخارجي، فوصل إلى 8.89 مليار دولار مقابل معدل تضخم 6.40%، واستقر معدل التضخم عام 2017 بتراجع الاعتماد على الدين العام بتعويضه بالإصدار النقدي، ما يعني أن التضخم هنا توافق كثيرا مع تراجع الدين الخارجية.

### 3- تأثير الإصدار النقدي الجديد على معدلات التضخم في الجزائر: مع الاستمرار في تزايد عجز الموازنات

العامة، وخاصة بعد 2014، وبعتماد الدولة على صندوق ضبط الموارد، والذي بلغ حد الصفر مع نهاية 2016<sup>1</sup>، لجئت الحكومة إلى البنك المركزي لتوفير التمويل اللازم لسد العجز من خلال إجراء تعديلات في القوانين التي تسمح للبنك بإصدار الكمية اللازمة، بعد أن كانت وحسب المادة 46 من الأمر 11/03 فإنه "يمكن لبنك الجزائر أن يمنح مكشوفات بالحساب الجاري، لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوما متتاليا أو غير متتال أثناء سنة تقويمية، وذلك على أساس تعاقدية، وفي حدود حد أقصى يعادل 10% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة الميزانية السابقة"<sup>2</sup>.

لم تستفد الجزائر من تجارب الدول التي انتهجت هذا الأسلوب في التمويل، بوصولها إلى مستويات مرتفعة جدا من التضخم، ومع الغموض الذي يعتري الأرقام الصحيحة لكمية النقود المطبوعة، يبقى التخوف قائما من نتائج هذا الإصدار الذي تمّ توصيفه بمصطلح التمويل غير التقليدي، مع أن مفهومه قائم منذ عقود سابقة، وهذا لأن طريقة الإصدار الحر تعتبر منهجا مستخدما من قبل حكومات سابقة<sup>3</sup>، فلا يعني مصطلح التمويل غير التقليدي شيئا مستجدا، بل كيفية الإصدار حسب الفترات والكميات هي ما يجب التجديد فيه وفق ما تتطلبه الوضعية الاقتصادية للبلاد، وكذا إلزامية ضخ هذه العملة في قنوات كفيلة بامتصاصها بالشكل الصحي.

(1) محافظ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، بنك الجزائر، الجزائر، فيفري 2018، ص 12.

(2) الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية العدد 52، الصادر في 27 أوت 2003.

(3) حسن الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 04.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

وحسب تقرير بنك الجزائر، فإن الخزينة العمومية قامت بتعبئة مبالغ من بنك الجزائر في نهاية سبتمبر مقابل إصدار سندات حكومية، ذات آجال استحقاق مختلفة تتراوح بين خمس سنوات وثلاثين سنة، بمعدل فائدة وحيد 0.5%، على النحو التالي<sup>1</sup>:

\* خلال الثلاثي الأخير من سنة 2017 بلغ إجمالي تمويل الخزينة العمومية 570 مليار دينار؛

\* خلال شهر جانفي 2018 مبلغ 900 مليار دينار لتغطية العجز المرتقب في الخزينة العمومية؛

\* شهر سبتمبر 2018، 100 مليار دينار موجّهة لإعادة شراء سندات الخزينة العمومية.

حيث بلغ إجمالي السحب 4005 مليار دينار للتمويل غير التقليدي للخزينة العمومية، كما قدّم طلب تمويل قدره 1182.7 مليار دينار، ما يفسر عدم دراسة كيفية التمويل وحجمه من طرف السلطات، وتفكيرها فقط في سد العجز القائم في موازنتها العامة، ما سيؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم، لأن هذه الكمية المحولة إلى طلب ستعطي نتائج التضخمية بصفة مباشرة، وسيطلب الوقت حتى يستطيع الهيكل الاقتصادي امتصاصها بتفادي تفاقم الظاهرة، غير أن معطيات الجهاز الإنتاجي العاطلة عن التكيّف مع طريقة التمويل المعتمد يشكّل خطرا على مؤشرات التوازن الكلية، ما يجعلها وسيلة غير صحية وغير مدروسة العواقب، حيث أنه وحسب تقديرات ودراسات البنك الدولي فإن معدلات التضخم يصعب التحكم فيها<sup>2</sup>.

<sup>(1)</sup> محافظ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، بنك الجزائر، الجزائر، فيفري 2018، ص ص 17-

18.

<sup>(2)</sup> حسن الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 08.

### المبحث الثالث: تحليل تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر بآفاق 2030.

يتضح من المعطيات السابقة أن الجزائر حاولت تحقيق أهداف من إحداث العجز الموازني لإنعاش عجلة الاقتصاد، لكن البيئة الهيكلية للاقتصاد الجزائري، وسوء تطبيق السياسات الاقتصادية وتداخلها جعل من آثار العجز غالبا سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومنها التضخم كأحد أهم مؤشرات التوازن الاقتصادي واستمر هذا التأثير خلال مدة طويلة، فهل يمكن الحد من آثاره بالأجل المنظور بآفاق 2030.

وكيف ستتعامل الجزائر مع عواقب انخفاض أسعار النفط على اقتصادها، الذي يعتمد على المحروقات والتراجع الحاد في احتياطات النقد الأجنبي، واستنزاف مدخرات الميزانية المتراكمة في صندوق ضبط الموارد، وهل لديناميكية الإصلاح في سنة 2017، التي خفضت بشكل كبير عجز الموازنة لأول مرة، باعتماد إطار ميزانية متوسط الأجل، ضمن إستراتيجية طويلة الأجل بسمى برنامج النمو الاقتصادي الجديد<sup>1</sup>.

#### المطلب الأول: منطلقات تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم بالجزائر.

كشف انهيار أسعار النفط عن عيوب نموذج النمو الجزائري تاريخيا، من خلال:

#### أولاً: اعتماد الاقتصاد الجزائري على إعادة توزيع الدولة لعائدات المحروقات.

عندما أصبحت أسعار النفط مرتفعة، سمح هذا النموذج بتبني بنية تحتية وضمان الاستقرار الاجتماعي والسعي نحو الأهداف الإنمائية للألفية، وتسديد معظم ديون الدولة الخارجية، ومع ذلك فإن هذا النموذج لم يكن مستداما بالنظر إلى خطر نضوب احتياطات المحروقات، بعد جيل أو جيلين، وعلى مدار العقد الماضي تم إنشاء جزء كبير من الوظائف في القطاع العام مقارنة بالمعايير الدولية، أو في قطاع البناء الذي يتم تحفيزه بشكل أساسي عن طريق الاستثمار العام، ومع استمرار انخفاض أسعار النفط أصبح أكثر وضوحا أن الدولة لم تعد لديها موارد كافية للحفاظ على مستويات عالية من الإنفاق<sup>2</sup>.

إن التصدي لصدمة انهيار أسعار النفط تأخر في البداية وبوتيرة بطيئة منذ 2014-2015، اتخذت السلطات خطوات لمواجهة تحديات التكيف مع هذا الانخفاض، ولقد اعتمدت خطة طموحة بالتوحيد المالي على المدى المتوسط، نفذت عددا من الإصلاحات، وتعمل حاليا على رؤية طويلة الأجل لإعادة صياغة نموذج النمو<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Groupe de la banque mondiale, **Algerie- rapport de suivi de la situation économique**, Public disclosure authorize, automne 2017, p 11.

<sup>2</sup> ibid, p7.

<sup>3</sup> Fonds monétaire international, **le conseil d'administration du FMI achève la consultation de 2017 au titre de l'article 4 avec l'Algérie**, department de la communication, Washington , USA, P 09

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

ومما أثر كثيرا على عدم نجاعة مختلف البرامج المبرمجة، لإنعاش الوضع الاقتصادي في الجزائر اتجاهها نحو قطاعات غير منتجة، بل تعتمد بشكل كبير على التجارة في مجال السلع والخدمات، ما زاد من فجوة الطلب إلى العرض<sup>1</sup>، وكل هذا إنما ناتج عن ضعف الجهاز الإنتاجي.

ثانيا: عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية.

يعتقد المحللين أن مزيج سياسة السلطات يجب أن يكون أكثر صرامة من اللازم، وأنه يوجد مجال لإحداث توازن المالية العامة أكثر رشادة، وأقل تكلفة من حيث الإنفاق، كما يجب على السلطات التأكد من أن عبء التعديل يلزم أن يوزع بشكل منصف، وذلك لتشجيع المزيد من الالتزام بعملية التكيف. أظهر النشاط الاقتصادي مرونة في عام 2016، لكن التضخم ارتفع، مع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل طفيف إلى 3.5 % في عام 2016 من 3.8 % في عام 2015<sup>2</sup>، وكان النشاط مدفوعا بالنمو القوي لقطاع المحروقات الذي استفاد من إنتاج فوائض جديدة<sup>3</sup>.

وعلى الرغم من بعض الانتعاش في المالية العامة في عام 2016، إلا أن العجز المالي والحساب الجاري لميزان المدفوعات لا يزالان قائمين، وبالموازاة ارتفاع الدين العام جزئياً بأثر ضمانات القروض الممنوحة من الحكومة، وكذا انخفاض الاحتياطيات الدولية، رغم أن الدين الخارجي يبقى ضعيف جدا<sup>4</sup>. من خلال القوانين المالية التي تلت انخفاض عائدات الجباية البترولية، توجهت الحكومة إلى التركيز على جانبين:

❖ التقليل من الإنفاق العام: عن طريق خفض نفقات الاستثمارات العمومية، التي شهدت وتيرة تصاعدية عبر البرامج التنموية المختلفة<sup>5</sup>، إذ أن التراجع كان بنسبة فاقت 25%.

❖ في محاولة منها لسد ثغرة الموارد، وحسب قوانين المالية لسنوات 2016، 2017 و 2018، فإن الدولة عمدت إلى زيادات في معدلات الضرائب، فمثل الرسم على القيمة المضافة في معدليه العادي والمخفض ارتفعا إلى (19%، 9%) على التوالي، بالإضافة إلى زيادات في الكثير من مجالات

(1) ليندة أوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 250.

(2) Fonds monétaire international, **le conseil d'administration du FMI achève la consultation de 2017 au titre de l'article 4 avec l'Algérie**, op-cit, p 25.

(3) ibid, p 37.

(4) groupe de la banque mondiale, **Algérie : rapport de suivi de la situation économique, public disclosure authorized**, automne 2017 , p01.

(5) حكيمة حلبي، نوال باهي، **عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001-2017**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 4، جامعة حمزة لخضر الوادي، الجزائر، 2018، ص 45.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

الضرائب على غرار الضرائب المتأتية من بيع الأملاك العقارية، زيادة الضرائب على المنتجات النفطية كتعويض لخسائر الجباية البترولية<sup>1</sup>.

ثالثاً: الاقتصاد غير الرسمي.

أصبح الاقتصاد الموازي في الجزائر ظاهرة منتشرة تهدد إجمالي القطاعات الاقتصادية، بكونها خارجة عن الدورة الاقتصادية، وبالرغم من كونها تمثل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي 50% سنة 2017، ومن أهم القطاعات التي يشملها<sup>2</sup>:

❖ التجارة: حيث يمثل نسبة 60% من التجارة المحلية، بلغ 117 مليار دج في 2017؛

❖ قطاع البناء والتشغيل 30% من مؤسسات البناء والأشغال العمومية تنشط في الجانب غير الرسمي؛

❖ قطاع الجباية: ممثلاً في 20% للتهرب الضريبي؛

❖ القطاع المالي: بتصريح وجود 53 مليار دولار عبارة عن سيولة خارج الدورة الرسمية للاقتصاد؛

ما يعني أن تنامي هذا الاقتصاد سيحول دون تحقيق الأهداف الاقتصادية، لعدم تطابق المعطيات النظرية مع ما هو موجود في الواقع، ما سيؤثر على التوازنات الاقتصادية الداخلية، لأن الثروة المتداولة في الاقتصاد غير الرسمي مورد مالي ضخم غير مستغل، وربحا ضائعا على الاقتصاد الوطني، كما أن سلع وخدمات السوق الموازية تشوبها مخاطر الجودة<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: التحديات المتوقعة لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في المستقبل.

تقع الجزائر على بوابة القارة الإفريقية في مواجهة القارة الأوروبية، ما يجعل النظر إليها كموقع استراتيجي للتجارة العالمية، كما تملك الجزائر أكبر مساحة من بين الدول الإفريقية، والعاشرة من بين دول العالم، وبالنظر لمساحة صحرائها الواسعة فهي تحجز ثالث أكبر احتياطي نفط، وثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، ومن بين العشرة بلدان الأكثر امتلاكاً لاحتياطيات الغاز الصخري في العالم، ما يعني ثراء طبيعي يمكنها من البحث في سبل تطوير الاستغلال الأمثل لهذه الثروات.

رغم كل هذا توجد العديد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري للنهوض بمقومات التنمية في ظل المستجدات التي مست الواقع الاقتصادي، ما أثبت أن تطبيق سياسات تحفيز النمو من خلال الاعتماد على

(1) حلبي حكيمة، باهي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(2) مغنية موسوس، ضبط الاقتصاد الرقمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العمومية، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 2، المجلد 4، جامعة الجزائر، الجزائر، 2018، ص ص 182-183.

(3) المرجع نفس، ص 185.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

موارد ثابتة دون التفكير والتخطيط لتغييرها، إلا بعد حدوث الأزمة، ما يعني أن مجابهة المعوقات التي تحول دون تطوير السياسات الاقتصادية، وفق ما تملكه من مقومات، وما يشكل مؤشرات التحدي في:

**أولاً: تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية.**

يظهر التضخم في مستويات شبه مقبولة، على اعتبار تحكم الدولة في مجال الأسعار، لكن تأثيره يبدو واضحاً في جانب القدرة الشرائية، بالرغم من محاولة التحكم في النفقات التسييرية، لكن فكرة الانكماش المقترح قد تؤثر سلباً على باقي المتغيرات الاقتصادية منها عواقب البطالة، وهذا لإحجام السلطات إزاء المديونية الخارجية والتوجه لأسلوب الإصدار الجديد لتمويل العجز.

لابد أن تعمد الجزائر إلى إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة للنهوض بالاقتصاد خارج المحروقات، وقد يستغرق وقتاً طويلاً للوصول إلى النتائج، بالموازاة مع إلزامية التحكم في التضخم، وارتفاع المخاطر على الاستقرار المالي، لكن السلطات سوف تضطر إلى إيجاد حل سريع جداً للتكيف مع انخفاض أسعار المحروقات، حيث دعم صندوق النقد الدولي نية السلطات لمواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، في إطار التقليل الإنفاقي أكثر<sup>1</sup>.

وما يجري النظر إليه حالياً، فيما إذا كان التعديل مصحوباً بانخفاض سعر الصرف وزيادة المديونية، بما في ذلك استعادة استدامة المالية العامة للحد من اعتماد الاقتصاد على المحروقات، وتحويل القطاع الخاص إلى محرك نمو، هذه الإصلاحات يجب أن تضمن التوزيع العادل لعبء التكيف الاقتصادي. وعلى السياسة النقدية أن تحمي الاقتصاد من ضغوط التضخم الناشئة، وتحتاج السياسات المالية في المقابل إلى مزيد من التعزيز لإدارة المخاطر النمو الذي يؤثر على الاستقرار المالي.

**ثانياً: مؤشر الاقتصادي الريعي.**

باعتبار ما تملكه الجزائر من ثروات طبيعية، خاصة منها البترول الذي اعتمده الجزائر لعقود كممول رئيسي لإيرادات موازنتها، ومع أنه ثروة ناضبة لم تفكر في إيجاد بديل في وقت ارتفاع أسعاره، بل اكتفت بتعظيم الإنفاق كمخرج لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، لكن النتائج كانت بأن تحول حجم الكتلة النقدية التي فاضت عن موازنتها، بأن خرجت عن الجهاز الإنتاجي إلى مسار الاستيراد لتلبية حاجات المجتمع الاستثمارية والاستهلاكية بالدرجة الأولى، وهذا ما جعلها تتأثر بحدوث أزمة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، فلم

<sup>1</sup>) groupe de la banque mondiale, op-cit, p 3.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

تجد مخرجا لتمويل عجز موازنتها، إلا باللجوء لوسيلة الإصدار بعد استنزاف صندوق ضبط الإيرادات وانخفاض احتياطياتها من العملة الصعبة<sup>1</sup>.

**ثالثا: مؤشر الفساد الاقتصادي.**

يمثل الفساد أهم عوامل تراجع إنتاجية الفرد في المجتمع، ومن الناحية الاقتصادية فإن سوء استعمال المورد سيحول دون تحقيق الهدف منه، ورغم الكم الهائل من إفرزات البرامج التنموي، وما رصد لها من مبالغ وما أنتجته فترة انتعاش أسعار البترول في صندوق ضبط الإيرادات، إلا أنه على الصعيد الحقيقي لم تجسد الأهداف التي خططت لها الحكومة عبر هذه البرامج، ويحدث الغموض في كثير من الأحيان عن إصدارات الهيئات الرسمية عن حقيقة الأرقام، ما يشرح تلك الفجوة الحاصلة بين حجم الإنفاق وما يقابله من إنجازات، بما انعكس سلبا حتى على المستوى المجتمعي، لكون البرامج كانت تهدف إلى تحقيق الرفاه المعيشي، غير أن الواقع شكّل اتجاها آخر نحو تفشي مظاهر الفساد المجمع، لعدم قدرة الأفراد على احتمال تضاعف القدرة المعيشية، في حين تفاؤل الدولة من خلال البرامج التنموية، ولقد جاءت الجزائر في المرتبة 105 من بين 176 بلداً في مؤشر الفساد للعام 2012 الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، وفي المرتبة الثانية عشرة من بين 17 بلداً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>2</sup>.

كما أن السلطات الجزائرية لم تقم بتحيين أو وضع الإطار القانوني الرادع لمحددات الفساد في جانبه الاقتصادي، حيث أن البيئة التشريعية تشمل عديد الثغرات، ما مكّنت من إخراج رؤوس الأموال في شكل تضخيم لفواتير الاستيراد، وكذا استمرارية التعامل في الأسواق الموازية التي لا زالت من أكبر مسببات الاهتزاز في عملتها المحلية، رغم إيجاد قوانين مكاتب الصرف.

**رابعا: مؤشر الغموض السياسي.**

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة تحولا سياسيا في منحى تغيير واجهة السلطة، التي اعتبرها الشعب من أهم مسببات التراجع على المستوى الاقتصادي الذي شهدته الجزائر، رغم ما تملكه الجزائر من قدرات، وأسست مختلف المؤسسات الاجتماعية لتفعيل هذا التوجه، غير أن استمرارية الأوضاع جعلت التعقيد يصل بالدرجة الأولى إلى المؤشرات الاقتصادية، وفي غياب انتباه الدولة إلى ضرورة الوصول إلى حلول كفيلة بإنهاء الأوضاع الراهنة، وخاصة أن أغلبية القضايا المطروحة تأتي في الجانب الاقتصادي، معبرة عن الفساد في استعمال

<sup>1</sup>Fonds monetaire international, le conseil d'administration du FMI achève la consultation de 2018 au titre de l'article 4 avec l'Algérie, department de la communication, Washington , USA, P 27.

على الموقع: [www.FMI.org](http://www.FMI.org) بتاريخ: 2019/05/25.

<sup>2</sup>corruption perspection, <http://www.transparency.org/cpi2018>. on: 11/06/2019.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

السلطة في تسيير الأموال العمومية، ما ينبئ بتأخير الأعمال الدورية الخاصة بمختلف الجوانب الاقتصادية ومن أهمها قانون المالية 2020، خطط وبرامج تنفيذ التوجهات الاقتصادية في ظل تراجع كل المؤشرات الاقتصادية.

### المطلب الثالث: القدرات المتاحة لتقليص عجز الموازنة بين الواقع والمأمول.

قامت السلطات الجزائرية باتخاذ خطوات للتكّيف مع انخفاض أسعار النفط، مكنتها من الحد من عجز الموازنة في عام 2016، واعتمدت خطة طموحة لإعادة التوازن ميزانية 2017-2019، حيث شرعوا في تحسين مناخ الأعمال، بوضع إستراتيجية طويلة الأجل لإعادة صياغة نموذج النمو في البلاد. ولأن الجزائر تمتلك من الإمكانيات المتاحة فرصة للحد من استمرارية عجز موازنتها، وبالتالي الحفاظ على مستويات مقبولة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومنها التضخم كأهم مؤشر على استقرار الاقتصاد الوطني ومن بين آفاق تحسين الأوضاع الاقتصادية، والرجوع بها إلى مستويات التنافسية الإقليمية والعالمية.

أولاً: تحسين نظام تنبؤات الاقتصاد الكلي:

لمحاكاة وتحصيل معطيات الاقتصاد الكلي، وتحسين نوعية منظومة تقدير وتنبؤ الاقتصاد الكلية والمالية، يجب تحكيم دقة القياس، التحليل والتقييم الكمي لمختلف المؤشرات التي تعتمد عليها الدولة، ومحاولة تطويرها بما يعني صورة حقيقية للسياسات الاقتصادية المنتهجة<sup>1</sup>:

1- تحسين وظيفة الرقابة على المالية العمومية: لمحاربة الفساد في المجال العمومي يلزم على الحكومة تعزيز قنوات الرقابة والصرامة في تسيير المال العام، وعلى هذا النحو فإن الحكومة قامت بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالوقاية ومحاربة الفساد سنة 2006، غير أنه يجب التركيز على عدة جوانب منها: الاختلاس، استعمال النفوذ، الرشوة، وعلى هذا النحو تم<sup>2</sup>:

- ❖ إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومحاربهته؛
- ❖ إنشاء المرصد الوطني للوقاية من الفساد ومحاربهته (11 جويلية 2010)؛
- ❖ الديوان المركزي لقمع الفساد.

(1) عبد المجيد قدي، صوفيا نبيلة تاكرلي، تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 2، المجلد 4، جامعة الجزائر، الجزائر، 2018، ص 171.

(2) المرجع نفسه، ص ص 173-174.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

2- التحول إلى الاقتصاد الرقمي: تسعى الحكومة في مخططاتها إلى تبني الاقتصاد الرقمي، كآلية لمواكبة

التطورات الدولية في معالجة المعاملات فيما بين الإدارة للمواطن، وعليه فالتوجه نحو مجتمع التكنولوجيا

كفيل بإرساء الشفافية في صياغة البيانات وطرح المعلومات، من خلال<sup>1</sup>:

❖ التغطية الرقمية لجميع أجهزة الإدارة المالية والإدارية؛

❖ تطوير النفاذ إلى التدفق العالي جدا لمراقبة عصرية الحكامة، وتلبية حاجات جميع المستلمين، بما في

ذلك الأعوان الاقتصاديين؛

❖ مراقبة اللجوء المتزايد من الأعوان الاقتصاديين، والماليين إلى استعمال تكنولوجيايات الإعلام في إطار

عصرية تنظيمها وخدماتها؛

❖ مواصلة عصرية النظام البنكي بمعايير دولية لتسهيل عمليات الرقابة على القروض، التحويلات... إلخ.

ثانيا: التنوع الاقتصادي.

بتحليل احتياجات الإصلاح الهيكلي للجزائر، والتي ترد تفاصيلها في ورقة القضايا العامة بسعيها

للتخلص من العقبات أمام الاستثمار من خلال تحسين مناخ الاقتصاد، وتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمار

الأجنبي المباشر، إزالة الحواجز أمام الأنشطة الصناعية والعقارية، وإعداد مشاريع جديدة في سوق العمل، عن

طريق:

1- القيام بالزراعة: بيّنت مختلف المؤشرات الاقتصادية ضعف مساهمة الزراعة في القيمة المضافة على

مستوى الاقتصاد الجزائري، فقد مثلت 12.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في مقابل قطاعي

الصناعة والخدمات اللذان مثلا نسبة 36.1% و 51.1% على التوالي<sup>2</sup>، على الرغم من المكانة

الإستراتيجية التي تحتلها الجزائر، والمساحة الواسعة التي تضم مختلف مكونات القيام بالإنتاج الزراعي

كوسيلة للاكتفاء الذاتي، وبالتالي تقليص فاتورة الاستيراد بما يساهم في الحفاظ على الاحتياطي الأجنبي

من جهة، وتقادي التضخم المستورد من جهة أخرى،

2- آليات الشراكة بين القطاع العام والخاص: تعني الشراكة بين القطاع العام والخاص، توظيف كل

الإمكانيات المتاحة من الطرفين في سبيل تحقيق أهداف مشتركة تخدم الجانبين، حيث أن الدولة يجب

أن تسعى إلى إيجاد منهج للاستفادة من هذه الآلية في تخفيض نفقاتها الاستثمارية، وكذا إيجاد مورد

(1) مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2017، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

(2) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كتيب الإحصاءات العالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2018، ص 107.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

تمويلي يغنيها عن الوسائل المتاحة للتمويل السريع، والذي له آثار سيئة على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية<sup>1</sup>.

إن إمكانية تطوير أشكال هذه الشراكة، خاصة في مجال البنى التحتية سيمكن الدولة من عدة جوانب، من أهمها توفير نفقاتها المرصودة للبنى التحتية لاحتياجات إنفاقية أخرى، وفي جانب آخر بعد إنهاء المشاريع يمكن للدولة أن تستفيد من عوائد فترة استغلال هذه المشاريع من طرف الشركاء على أساس تعاقدية<sup>2</sup>، وهذا ما أسست له الدولة بالعمل على تشجيع كل فرصة من فرص الشراكة بين المؤسسات العمومية والمتعاملين أو المستثمرين الخواص جزائريين كانوا أو أجانب، بإرساء جوانبها القانونية لتتمين قدرة الاقتصاد العمومي والرفع من تنافسيتها<sup>3</sup>.

5- **القيام بقطاع السياحة:** تجمع الجزائر بين مقومات طبيعية وتاريخية تجعلها أصلا سياحيا قابلا للاستغلال، ليصبح من المقاصد السياحية في العالم، وهذا ما تسعى إليه السلطات وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) معلنة من خلاله مشروعها السياحي بأفاق 2030، بنتمين المعطيات الطبيعية والتاريخية لتصبح أولوية وطنية، وقد وضع مخطط لتسيير المخطط وفق ما يلي<sup>4</sup>:

- ❖ الكتاب الأول: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية؛
- ❖ الكتاب الثاني: المخطط الإستراتيجي وفق برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية؛
- ❖ الكتاب الثالث: الأقطاب السياحية ذات الامتياز؛
- ❖ الكتاب الرابع: تنفيذ البرنامج العملي للمخطط؛
- ❖ الكتاب الخامس: المشاريع ذات الأولوية السياحية؛
- ❖ الكتاب السادس: الخلاصة لعامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

أما أهم أهداف المخطط فتمثلت في:

- ❖ ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات؛
- ❖ تنشيط التوازنات الكبرى<sup>5</sup>.

(1) علي طهراوي دومة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية للطاقات المتجددة ودورها في تخفيف التبعية الطاقوية -دراسة تجريبية المغرب-، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة جيجل، الجزائر، 2017، ص 37.

(2) المرجع نفسه، ص 25.

(3) مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2017، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(4) محمد تاج الدين صحراوي، وسيلة السبتي، السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة جيجل، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 60.

(5) المرجع نفسه، ص 61.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

ما يعني أن الخروج من التبعية لقطاع المحروقات بمثل قطاع السياحة كقطاع غني بالموارد، سبيلا إلى تحقيق  
غايات تنويع المصادر التمويلية لمدخلات الدولة، خاصة في إمكانية كونها بالعملة الصعبة، أو تشجيع السياحة  
المحلية بتخفيض خروج رؤوس الأموال، والاستفادة منها محليا.

لضمان الاستدامة المالية العامة، والحد من الاختلالات فيها، والحد من الاعتماد على المحروقات وتعزيز النمو  
المحتمل. قامت الحكومة بتصميم النموذج الاقتصادي الجديد على أساس تنويع البدائل لتعزيز المالية العامة  
وهي زيادة الإيرادات غير النفطية، بزيادة كفاءة الاستثمار العام وخفض التكلفة، وإعطاء المزيد من المرونة لباقي  
القطاعات لتأثيرها على النشاط الاقتصادي بالإيجاب، وأكد المديرون أن هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية  
على نطاق واسع لتنويع الاقتصاد، بالخطوات المتخذة لتحسين مناخ الأعمال، وكذلك العمل المستمر على  
إستراتيجية طويلة الأجل، من شأنها إعادة تشكيل نموذج النمو في البلاد<sup>1</sup>.

### ثانيا: التمويل الإسلامي.

أثبتت التجارب العالمية في انتهاج أساليب التمويل الإسلامية (غير التقليدية) نجاعتها في جذب  
المدخرات، فلو رأينا ماليزيا من حيث اتجاهها إلى تمويل عجز موازانتها عن طريق الصكوك في مجال البنى  
التحتية ومشاريع العقارات والمباني، والسعي جاهدة لتطوير نماذج الصكوك الإسلامية لإثبات جدارتها في تنويع  
مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة<sup>2</sup>، بالإضافة إلى اهتمامها بالزكاة لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية  
في تحويل فوائض الزكاة إلى الاستثمار بتوفير مناصب الشغل، وتتحية العبء على الدولة في جانب التوظيف  
في وظائف إدارية، لا ندر طاقة إنتاجية كفيلة بتحقيق النمو المطلوب في العرض.

❖ فبدلا من استعمال سندات الخزينة والدين العام، يكفي حاليا تطبيق الصيغ الشائعة كصكوك المضاربة  
والمشاركة الإجارة، والاستصناع، التي تلقى ترحيبا مجتمعا، خاصة أن مجال استعمالها تكفله الدولة  
بأن مشاريع البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية الرائدة، في أنها تحظى بالدراسات في جانب الجدوى  
الاقتصادية والرفاه المجتمعي.

❖ أما في جانب الزكاة، فيمكن للدولة أن تخصص مبالغ من إجمالي أموال الزكاة كأساس استثماري سنوي  
تسعى به إلى تحقيق التوازن بين سد حاجت الفقراء من أحقاء صناديق الزكاة، وبين استهداف فئة من

<sup>1</sup> Groupe de la banque mondiale, op-cit, p 17.

<sup>2</sup> رفيق يوسف، لطيفة بهلول، فعالية البديل الشرعي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة -قراءة في التجربة الماليزية ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر-، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد 1، جامعة جيجل، الجزائر، أبريل 2018، ص 264.

## الفصل الثاني ————— دراسة تحليلية لتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2018

الشباب يملكون الأفكار، ولا يملكون التمويل بغرض تمويل مشاريعهم، وبالتالي إيجاد قناة عرض جديدة لتغطية الطلب<sup>1</sup>.

❖ ومن خلال التوجه نحو استراتيجيات إعادة صياغة نماذج التنمية وتنويع مصادر التمويل، أسست الدولة إلى تكييف الأطر التشريعية، والقانونية للمنتجات المالية الإسلامية<sup>2</sup>.

وتتوجه الأنظار للأدوات المالية الإسلامية، من منطلق أنه يمكنها معالجة عجز الموازنة، وفق ما أقره صندوق النقد الدولي سنة 2017، بنحو 1.8 ترليون دولار من الصكوك يتم التعامل بها<sup>3</sup>.  
ثالثا: تقنين الاقتصاد الرسمي.

بهدف الاستفادة من إيرادات المؤسسات الناشطة بطريقة غير قانونية، الذي يعتبر أمرا صعبا، غير أنه يجب على الدولة رفع التحدي في هذا الجانب، لما لهذا الجانب من إيجابيات تنوع الأنشطة وضخامة التمويل، وهذا بوضع إستراتيجية كفيلة بالتحول إلى الصفة الرسمية، عن طريق<sup>4</sup>:

- ❖ التحفيز القانوني، من خلال الدعم والمشورة في الجانب الإداري والمالي، وكذا تخفيف اللوائح القانونية؛
- ❖ تبسيط إجراءات الترخيص، وترشيد نسب الضرائب والاشتراكات للحد الذي لا يضر بالجانبين؛
- ❖ تفعيل دور الأجهزة الرقابية بشكل يفي بغرض التخفيض من هذه الظاهرة المضرة بالاقتصاد الوطني؛
- ❖ تفعيل قانون 08/96 المنظم لشروط وكيفية إنشاء مكاتب الصرف، وهذا أكبر هدف يجب أن تسعى الدولة لتحقيقه، بغية الحفاظ على مقومات الاقتصاد الوطني بقيمة العملة المحلية؛
- ❖ الوصول إلى الحجم الأمثل من الاقتصاد الخفي، عن طريق ضبط وعوائده بتكاليف القضاء عليه.

(1) رفيق يوسف، لطيفة بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 267.

(2) مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(3) محمد حسين محمد تنيرة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

(4) مغنية موسوس، مرجع سبق ذكره، ص 185-186.

### خلاصة الفصل:

مثل التضخم في الجزائر نوعين رئيسيين، هما التضخم من جانب الطلب الساحب بسبب تأثير فائض الطلب الكلي، الناتج عن مختلف البرامج التنموية التي باشرتها الجزائر مع انتعاش موازنتها العامة، وتضخم مستورد باعتبار التبعية للمواد الاستهلاكية النهائية أو الموجهة للإنتاج.

كما أن الموازنة العامة بمكوناتها شكّلت تأثيرا على التضخم لأن طبيعة تسييرها تنتهج الأسلوب الكينزي ما يعني أن التضخم سيكون صورة لزيادة الإنفاق بهدف الإنعاش، حتى أصبح نتيجة حتمية لأن العجز الموازني أضحى هيكليا.

نتيجة الظروف الراهنة التي تعيشها الجزائر، سواء على المستوى الاقتصادي بتأزم وضعية الموازنات العامة، واتخاذ الحكومة سبيل الإصدار النقدي ما يعني الاهتمام بالتمويل دون دراسة الطريقة ونتائجها، غير أن الحكومة تملك سبيلا لتغيير المسار المخطط الذي رسمته لتجاوز هذه المرحلة، بإيجاد بدائل تمويلية من صميم ما تملكه من قدرات، ومتاحات يمكن استغلالها بالذهاب إلى تحقيق أهداف تمويلية واقتصادية، مع الحفاظ على التوازنات الاقتصادية، والتي من أهمها التضخم.

---

خاتمة

---

بيّنت الدراسة أن الموازنة العامة لها أهمية بالغة، شغلت فكر الاقتصاديين ومتخذي القرار الحكومي على حد سواء، بدراستها ومعرفة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على مكوناتها، وخاصة بحدوث عجز في تمويل نفقاتها بغية تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا ما بيّنه الجانب النظري في تحديد المفاهيم المتعلقة بجانب الموازنة العامة، والاختلالات الناتجة وبيان أسبابها وآثارها، وفي المقابل مثل التحكم في المستوى العام للأسعار كأحد الأهداف الأساسية التي لا تحيد عنها الدولة حين تنفيذ مخططاتها المالية.

تناولت الدراسة مختلف المفاهيم والمحددات الأساسية للتضخم، ومعايير تصنيفه وكيفية قياسه، وكذا النظريات ذات العلاقة بتأثير عجز الموازنة العامة على التضخم، وبإسقاط ذلك التأصيل النظري على حالة الجزائر من مدخل التحليل الميداني خلال الفترة 2001-2018.

### 1- نتائج اختبار الفرضيات:

باختبار فرضيات الدراسة، تبين أنه:

✓ **الفرضية الأولى:** حسب التأصيل النظري ومختلف التفسيرات التي قدمتها المدارس الاقتصادية، فإن لعجز الموازنة العامة تأثيرا على الارتفاع في المستوى العام للأسعار، باعتبار أن مكونات الموازنة العامة الإنفاق، كأحد مكونات الطلب الكلي الذي يعتبر من ضمن محددات التضخم، ما يعني صحة الفرضية المقدمة؛

✓ **الفرضية الثانية:** إن عجز الموازنة في الجزائر لم يظهر جليا إلا بعد انهيار أسعار المحروقات بداية من 2009 لاعتماد أسعار مرجعية منخفضة حين تقدير الموازنات، وهذا يعني أنّ حالة العجز في الجزائر لم تحدث إلا بعد أن فاقت الأسعار المرجعية الأسعار الحقيقية، غير أن التضخم شهد تطورا حتى في الحالة الإيجابية للموازنات وحتى السلبية، وهذا لوجود محددات أخرى للتضخم، بالإضافة لكون الدولة تعتمد إلى تحديد سقف للأسعار بما يحول دون تجاوز التضخم عتبة معينة، ما يعني أن صحة الفرضية نسبية؛

✓ **الثالثة:** تملك الجزائر مقومات تجعلها تؤسس لبدائل تمويلية بعيدا عن المحروقات، من خلال تنويع اقتصادها فيما بين الزراعة، الصناعات التحويلية، التمويل الإسلامي... إلخ، وكذا بناء شراكات بين القطاعين الخاص والعام في توجه لرسم النموذج الاقتصادي الجديد، ما يعني صحة الفرضية الثالثة.

### 2- الاستنتاجات:

من أهم ما تمّ التوصل إليه، نذكر:

- ✓ أن المفاهيم الاقتصادية باختلاف توجهاتها، تصب في نفس السياق عند إعطاء مفاهيم متعلقة بعجز الموازنة العامة أو التضخم، إلا أن كل اتجاه يفسره بحسب معايير يراها أشمل أو أدق من وجهة نظره؛
- ✓ أن عجز الموازنة العامة إذا كان مخططا، فيجب دراسة قنوات تسريب فوائض الإنفاق لتجنب حدوث آثار عكسية، أما إذا وقع اضطراريا فعلى الحكومات تدارك الوضع وعدم السماح باستمراره للحفاظ على التوازنات الاقتصادية؛
- ✓ أن التضخم قد يحدث بصفة وقتية أو جزئية، وعلى الدولة النظر في محدداته للتحكم فيه عند معدلات صحية، ونقادي فرضية استمراره تصاعديا، لعدم الإضرار بالقدرة الشرائية للأفراد، أو التوجهات الاستثمارية للأعوان الاقتصاديين؛
- ✓ مثل التضخم في الجزائر نوعين رئيسيين، أولهما تضخم الطلب الساحب، الذي يعبر عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، تضخم دخلي ناتج عن التوجهات الاستهلاكية للأفراد، وتضخم مستورد باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد مستورد للحاجات الاستهلاكية والمواد الأولية؛
- ✓ أن الجزائر تعتمد موردا ناضبا (المحروقات) يمتاز بتذبذب الأسعار المحددة وفق الأسواق العالمية لتمويل نفقاتها، وعليه هي لا تستطيع التحكم في محصولته، ما يعني أن حصول عجز في موازاناتها العامة إذا ما بدأ جاريا سيصبح هيكليا، لعدم قدرت الإيرادات مواكبة تطور النفقات التي عهدت الدولة القيام بها، أو وفق برامجها التنموية؛
- ✓ لم ترغب الجزائر في التفكير في الاقتراض الخارجي، وانتهجت أسلوبا سهلا للتمويل بالإصدار النقدي الجديد لسد عجز موازاناتها في الفترة الأخيرة، ما جهل الهيئات الدولية وحتى المحللين الاقتصاديين يؤسسون إلى قراءات في مقومات الهيكل الاقتصادي الجزائري، وكيف يلزم إجراء تصحيح هيكلي لامتناس هذا التمويل بطريقة صحية.

### 3- التوصيات:

- تسدي هذه الدراسة توصيات للأطراف التنموية الفاعلة (الحكومة، قطاع الأعمال والمجتمع المدني) بالجزائر في مجالها على النحو التالي:
- ✓ القيام بتوحيد البيانات الإحصائية، قصد رسم صورة واضحة للموقف الاقتصادي، ما يسهل على الحكومة ومتخذي القرار رسم سياسات تنموية صحيحة؛
- ✓ الإسراع في تطبيق برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية، من أجل الخروج من الحلقة المفرغة التي يدور فيها الاقتصاد الجزائري، نظرا للظروف التي تمر بها الدولة؛

✓ تبني الحكامة في تسيير المال العام، من منطلق أن لكل فرد الحق في الاستفادة من موارد الدولة، لكن في إطار الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

#### 4- آفاق البحث:

فتحت الدراسة مجالاً واسعاً للبحث في موضوعات ذات صلة، نقترح منها:

✓ البدائل الاقتصادية الكفيلة بتوفير التمويل اللازم للنفقات العامة خارج المحروقات؛

✓ تطوير صيغ الشراكة بين القطاع العام والخاص للتحكم في الإنفاق العام ضمن التمويل المتاح؛

✓ أساليب ترشيد تسيير الموازنات العامة للدولة في مجال التقدير والتنفيذ، كمخرج لعدم حدوث عجز الموازنة العامة؛

✓ اليات محاربة الفساد للحفاظ على المال العام وتلبية المتطلبات المجتمعية.

---

# قائمة المراجع

---

باللغة العربية:

• الكتب:

- 1- بلعزوز بن علي، محمدي الطيب امحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- 2- حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوطني)، ط 1، دار النفائس، الأردن، 2012.
- 3- صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- 4- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- 5- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 6- محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- 7- محمد زرقون، أمال رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 8- محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة، الأردن، 2010.
- 9- هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

• الأطروحات والمذكرات:

- الأطروحات:

- 1- امحمد بن البار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) -دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2017.
- 2- صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
- 3- طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

- 4- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر - تونس)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
- 5- ليندة أوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
- **المذكرات:**
- 1- أسماء ناويس، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2013-2014.
- 2- جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
- 3- أمينة دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
- 4- عامر سامي منير، تمويل العجز المالي الحكومي وتأثيراته الاقتصادية في دول مختارة من ضمنها العراق، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2006.
- 5- محمد حسين محمد تنيرة، استدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل لتقليدية والإسلامية (عرض تجربة ماليزيا)، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، يناير 2019.
- **المقالات:**
- 1- أحلام فرج الله، موارد حمادي، حوافز الاستثمار في الجزائر وفق قانون 16-09 وأهم عوائق تطبيقه، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، العدد الرابع، الجزائر، 2015.
- 2- أحمد عبد الله سلمان الوائلي، مرتضى حسين لفقة البديري، التأثير المتبادل لظاهرتي التضخم وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي (دراسة تحليلية قياسية للفترة 198-2011)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 200، العراق، 2015.
- 3- أزاد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2010، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العدد 23، المجلد 7، العراق، 2013.
- 4- حكيمه حليمي، نوال باهي، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 4، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2018.

- 5- راضية دنان، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 2، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012.
- 6- رفيق يوسف، لطيفة بهلول، فعالية البديل الشرعي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة -قراءة في التجربة الماليزية ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر-، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد 1، جامعة، الجزائر، أبريل 2018.
- 7- سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة إلى العراق (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، جامعة بغداد، العراق، 2014.
- 8- سيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 48، العراق، 2016.
- 9- عبد الحق بن تقات وآخرون، أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الرابع، الجزائر، ديسمبر 2018.
- 10- عبد القادر الشلاحي، محمد هاني، العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000-2015)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018.
- 11- عبد المجيد قدي، صوفيا نبيلة تاكرلي، تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 2، المجلد 4 جامعة الجزائر، الجزائر، 2018.
- 12- علي بودلال، العجز الموازني في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد السادس، جامعة المسيلة، الجزائر، سبتمبر 2018.
- 13- علي توبين، عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق، امجلة الاقتصاد الجديد، العدد 13، المجلد 2، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015.
- 14- علي طهراوي دومة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية للطاقات المتجددة ودورها في تخفيف التبعية الطاقوية -دراسة تجربة المغرب-، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة جيجل، الجزائر، 2017.
- 15- كيلان اسماعيل عبد الله، زياد عز الدين طه، التأصيل النظري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها (مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي 2003-2012)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 33، المجلد 11، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2015.
- 16- لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013.

17- حسن الحاج، عجز الموازنة العامة -المشكلات والحلول، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 63، السنة السادسة، الكويت، 2007.

18- محمد تاج الدين صحراوي، وسيلة السبتى، السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة.، الجزائر، ديسمبر 2017.

19- مغنية موسوس، ضبط الاقتصاد الرقمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العمومية، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 2، المجلد 4، جامعة الجزائر، 2018.

\* **الملتقيات:**

1- حسين رحيم، تحليل ظاهرة التضخم (أي تفسير لأي اقتصاد)، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر، أيام 28-29/10/2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر.

\* **التقارير:**

1 - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كتيب الإحصاءات العالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2018.  
2- مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الحكومة الجزائرية، الجزائر، سبتمبر 2017

3- محافظ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، بنك الجزائر، الجزائر، فيفري 2018.

4- يونيسف، التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، الأمم المتحدة، بيروت، 2017.  
\* **القوانين:**

3- التعليم رقم 266، بتاريخ: 27 جوان 2016، بخصوص ترشيد النفقات العمومية.

1- القانون 17/84 المؤرخ في 07/07/1984، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم.

2- القانون 21/90 المؤرخ في: 15/08/1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، جريدة رسمية عدد 35

4- القانون 02/2000 المؤرخ في: 27/06/2000، المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم:

130-302 المعنون ب"صندوق ضبط الموارد".

5- الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية العدد 52، الصادر في 27 أوت 2003.

باللغة الأجنبية:

\* **Ouvrages :**

1- jaques Fontanel, analyse des politiques économiques, office des publications universitaires, université pierre Mendès, France, 2005.

\* **Thèses :**

1- Amani Ismail, impact des composantes de la politique budgétaire sur l'inflation et la croissance en Algérie (1970–2014), thèse de doctorat en science économiques, université Oran 2, Algérie, 2016–2017.

\* **Revue :**

1- Omneia A.Helmy, the impact of budget deficit on inflation in Egypt, working paper, the Egyptian center for economic study, Egypt, November 2008.

\* **Rapports**

1- Fonds monétaire international, **le conseil d'administration du FMI achève la consultation de 2017 au titre de l'article 4 avec l'Algérie**, département de la communication, Washington , USA.

2- Fonds monétaire international, le conseil d'administration du FMI achève la consultation de 2018 au titre de l'article 4 avec l'Algérie, département de la communication, Washington , USA.

3- Gouvernement Algérienne, objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000–2015, Algérie 2016..

4- Groupe de la banque mondiale, **Algérie- rapport de suivi de la situation économique**, Public disclosure authorize, automne 2017.

\* **المواقع الإلكترونية:**

1- التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

2- تقارير صندوق النقد الدولي على الموقع على الموقع: [www.FMI.org](http://www.FMI.org)

3- الفساد العالمي على الموقع: <http://www.transparency.org/cpi2018>

4- تقارير البنك الدولي على الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

5- المديرية العامة للسياسات والتقديرات على الموقع: [www.DGI-Mf-algeria.org](http://www.DGI-Mf-algeria.org)

## الملخص:

تعكس الموازنة العامة التوجهات الاقتصادية للدولة، وعليه فكل ما يحصل في مكوناتها يؤثر مباشرة في المتغيرات الاقتصادية التي تهدف الدولة لتنميتها، أو التحكم فيها كالتضخم، ومن هذا المدخل فإن إشكالية الدراسة تمثلت في: مدى تأثير العجز الموازي على التضخم بالتطرق إلى حالة الجزائر وخلصت الدراسة إلى أن عجز الموازنة العامة ممثلا في زيادة الإنفاق العام، كأحد مكونات الطلب الكلي له تأثير مباشر على معدلات التضخم، بالنظر إلى طرق تمويل هذا العجز، وهذا ما بيّنته دراسة المؤشرين في الجزائر خلال الفترة 2001-2018.

ونظرا للظروف التي تمر بها الجزائر، وللتحكم في الآثار التضخمية لعجز الموازنة يجب عليها إعادة هيكلة مكونات موازنتها بطريقة تكفل تقادي حدوثه.

**الكلمات المفتاحية:** عجز الموازنة العامة، التضخم، الإنفاق العام، الطلب الكلي.

## Abstract :

The public budget reflects the economic directions of the country, therefore all what happens in its components will directly affect the economic exchanges that the country aims to develop or to control as inflation, from this enternance it seems that the problematic of this study is how budget deficit affect inflation taking Algeria as a case, the study concluded that the public budget deficit is represented by the increase of public spending as one of the public demand components which has a direct affect on inflation rates regarding the finance deficit ways, and this is what has been shown in indicators study in Algeria between 2001-2018, taking consideration that Algeria is passing through and to take control of the budget deficit inflationary effects, it has to restructure its budget components in way that ensure avoiding these effects.

**Key words:** the budget deficit, inflation, public spending, the public demand.